

سِلْسِلَةٌ مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ

3

سِرِّهِ الْمِتَّقِينَ

فِي

صِفَةِ صَلَاةِ خَلَةِ الْمُسْلِمِينَ

تَأْلِيفُ

الْشَيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ

فَوْزِيِّ بَابِرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ رَوْعَاهُ

الجزء الأول

سِرِّهِ الْمِتَّقِينَ فِي صِفَةِ صَلَاةِ خَلَةِ الْمُسْلِمِينَ



حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سِلْسِلَةٌ مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ

3

سِرِّجُ الْمُتَّقِينَ

فِي

صِفَةِ صَلَاةِ خَلَّةِ الْمُرْسَلِينَ

تَأْلِيفُ

الشیخ العلامة الحدّث

فوزی بابر عبد اللہ بن محمد الحمیدی الاشرقی

حفظہ اللہ ورضعناہ

الجزء الأول



سِرِّجُ الْمُتَّقِينَ فِي صِفَةِ صَلَاةِ خَلَّةِ الْمُرْسَلِينَ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاءٌ

إِلَى أُمِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيَّةِ، حَفِظَهَا اللَّهُ، وَرَعَاهَا، وَنَفَعَ بِهَا، وَجَمَعَنَا بِهَا مَعَ مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ.

إِلَى الْأَثَرِيَّةِ - شَرَّفَهَا اللَّهُ - الَّتِي بَدَلَتْ قُصَارَى جَهْدِهَا لِإِيْجَادِ حِيَلٍ مُسْلِمٍ يَضَعُ نُصَبَ عَيْنَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ.

إِلَى الْأَثَرِيَّةِ - سَلَّمَهَا اللَّهُ - الَّتِي مَا زَالَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَفَضْلِهِ قَائِمَةً بِأَمْرِهِ تَعَالَى تَدْعُو إِلَى الْحَقِّ، وَتَنْشُرُ عُلُومَ النُّبُوَّةِ: عُلُومَ الطَّائِفَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَتُحَافِظُ عَلَيْهَا، وَتُدَافِعُ عَنْهَا، وَتَرُدُّ كَيْدَ الْكَاذِبِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَحْرِيفَ الْجَاهِلِينَ مِنْ عُلَمَائِنِ، وَحَزْبِيْنَ، وَمَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الضَّالِّينَ، حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَلِتَكُونَ كَلِمَةً الَّذِينَ ابْتَدَعُوا السُّفْلَى، وَكَلِمَةً اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

إِلَى الْأَثَرِيَّةِ - رَعَاهَا اللَّهُ - الَّتِي حَمَلَتْ رَايَةَ وَرِسَالَةَ أَهْلِ الْأَثَرِ بِقُوَّةٍ وَعِزَّازٍ، تَدْعُو إِلَيْهَا، وَتُضْحِي مِنْ أَجْلِهَا بِكُلِّ غَالٍ وَرَخِيصٍ؛ فَانْتَفَعَ بِهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

إِلَى الْأَثَرِيَّةِ الَّتِي جَاهَدَتْ أَهْلَ الْبِدْعِ، وَأَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ. إِلَى الَّتِي لَا تَزِيدُهَا الشَّدَائِدُ وَالْمِحْنُ إِلَّا ثَبَاتًا عَلَى الْحَقِّ، وَصُمُودًا فِي وَجْهِ الْبَاطِلِ.

إِلَى أُمِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيَّةِ: أُهْدِي هَذَا الْكِتَابَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا

لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (صَلُّوا كَمَا

رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٥٥)، وَأَبُو دَاوُدَ

فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٤٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٣٩٩).

الْمَدْخَلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ أَسْتَعِينُ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ سَوْفَ يَعُودُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ غَرِيبًا بَيْنَ النَّاسِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي أَحْكَامِ أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْمُ الْجَهْلُ فِي النَّاسِ^(١)؛ لُغْرِيَّةَ أَحْكَامِ الدِّينِ عِنْدَهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، خَاصَّةً فِي الْمَسَاجِدِ، فَيَتَعَبَّدُونَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَيُنْكِرُونَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ الصَّحِيحَةَ، وَلَا يَعْمَلُونَ بِهَا لُغْرِيَّتَهَا عِنْدَهُمْ فِي بُلْدَانِهِمْ إِنَّا الْقَلِيلَ مِنْهَا وَلَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٨٦)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (٤٢٣)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ١٦٠ وَ ١٦٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١١ ص ٣٠٧)، وَفِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»

(١) حَيْثُ تَتَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ، وَتَتَجَارَى بِالنَّاسِ الْفِتْنُ: مِنْ فِتْنِ الشُّبُهَاتِ، وَفِتْنِ الشَّهَوَاتِ، وَفِتْنِ الصَّلَالَاتِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

وَإِنظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٨ ص ٢٩١)، وَ «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٢٢٤)، وَ «كَشَفَ الْكُرْبَةِ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْغُرْبَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٦ وَ ٧).

(ص ٢٣)، وَفِي «مُوضِحِ الْأَوْهَامِ» (ج ١ ص ١٤١ وَ ١٤٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٥٦)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٥ ص ١١٣)، وَالِدِينَوْرِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ» (ج ٣ ص ٢٢٥)، وَبَحْشَلُ فِي «تَارِيخِ وَاسِطٍ» (ص ١٣٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٢٢٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٠١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «صِفَةِ الْغُرَبَاءِ» (٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨٩)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (١٠٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢١٢)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٨٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْمُسْتَخْبِ مِنْ الْإِزْشَادِ» (ج ٢ ص ٦٥٨)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٦٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٨ ص ٣٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٥٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٥٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٤٦٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الزُّهْدِ الْكَبِيرِ» (٢٠٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٣ ص ٢٣٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٩٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ رُجُوعَ الْجَهْلِ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَإِنْ كَانُوا يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ، فَطَرِيقَتُهُمْ فِي الْعِبَادَةِ غَرِيبَةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لِفَسَادِ طُرُقِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ،

وَالدَّعَوَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ، وَالْعَقَائِدِيَّاتِ، فَهُمْ يَتَعَبَّدُونَ فِي الْإِسْلَامِ عَلَيَّ مَا تَهْوَى
أَنْفُسُهُمْ فِي الْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهَا^(١).

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ رحمته فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢١٢)؛ بَابُ:
الْإِسْلَامِ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «كَشْفِ الْكُرْبَةِ» (ص ٦): (أَعْمَلَ الشَّيْطَانُ
مَكَائِدَهُ عَلَيَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَلْقَى بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ، وَأَفْشَى بَيْنَهُمْ فِتْنَةَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ،
وَلَمْ تَزَلْ هَاتَانِ الْفِتْنَتَانِ تَتَزَايِدَانِ شَيْئًا فَشَيْئًا، حَتَّى اسْتَحْكَمَتِ مَكِيدَةُ الشَّيْطَانِ وَأَطَاعَهُ
أَكْثَرُ الْخَلْقِ، فَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فِي طَاعَتِهِ فِي فِتْنَةِ الشُّبُهَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فِي فِتْنَةِ
الشَّهَوَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يُفِيدُ أَنَّ قَلَّةً مِنَ النَّاسِ يَعْرِفُونَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، وَأَكْثَرُهُمْ
لَا يَعْرِفُونَ أَحْكَامَهُ لِجَهْلِهِمْ بِهِ، فَهُمْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، لَكِنْ لَا يَعْرِفُونَ الْإِسْلَامَ
الصَّحِيحَ لِإِعْرَاضِهِمْ عَن تَعَلُّمِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٩٩): (فَتَأَمَّلْنَا هَذِهِ
الْأَثَارَ، فَوَجَدْنَا الْإِسْلَامَ دَخَلَ عَلَيَّ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِنْ أَشْكَالِهِ، فَكَانَ بِذَلِكَ مَعَهَا غَرِيبًا لَا
يُعْرَفُ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ نَزَلَ عَلَيَّ قَوْمٌ لَا يَعْرِفُونَهُ: إِنَّهُ غَرِيبٌ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ أَنَّهُ يَعُودُ كَذَلِكَ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «مَدَارِجَ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ٢٢٤)، وَ«طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (ج ٢
ص ٤٦٧)، وَ«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٢٢٩).

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْطَاكِيِّ رحمته الله قَالَ: (أَضُرُّ الْمَعَاصِي عَمَلَكَ الطَّاعَاتِ بِالْجَهْلِ هُوَ أَضُرُّ عَلَيْكَ مِنَ الْمَعَاصِي بِالْجَهْلِ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢١٩): (وَإِنَّمَا عُرِبَتْهُمْ - يَعْنِي: أَهْلُ السُّنَّةِ - بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ، الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٦]). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٢): (وَكَيْفَ لَا تَكُونُ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ قَلِيلَةٌ جِدًّا غَرِيبَةً بَيْنَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ذَاتُ أَتْبَاعٍ وَرِئَاسَاتٍ وَمَنَاصِبٍ وَوَلَايَاتٍ، وَلَا يَقُومُ لَهَا سُوقٌ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صلوات الله عليه؛ فَإِنَّ نَفْسَ مَا جَاءَ بِهِ يُضَادُّ أَهْوَاءَهُمْ وَلَذَائِعَهُمْ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالْبِدَعِ الَّتِي هِيَ مُتْتَهَى فَضِيلَتِهِمْ وَعَمَلِهِمْ، وَالشَّهَوَاتِ الَّتِي هِيَ غَايَاتُ مَقَاصِدِهِمْ وَإِرَادَاتِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٣): (فَإِذَا أَرَادَ الْمُؤْمِنُ ... وَأَرَاهُ مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَتَنَكَّبَهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه، وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

(١) أَنْتَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ» (ص ١٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩

ص ٢٨٣).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٤)؛ عَنْ صَاحِبِ السُّنَّةِ: (فَهُوَ غَرِيبٌ فِي أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، لَا يَجِدُ مِنَ الْعَامَّةِ مُسَاعِدًا، وَلَا مُعِينًا، فَهُوَ عَالِمٌ بَيْنَ جُهَالٍ). اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ أَكْثَرُ هَوْلًا يَعْمَلُونَ أَعْمَالًا يَحْسَبُونَ أَنَّهَا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ^(١)، فَابْتَغُوا دِينًا غَيْرَ الْإِسْلَامِ، فَلَا تُقْبَلُ هَذِهِ الْأَعْمَالُ^(٢) وَإِنْ كَثُرَتْ فِيهِمْ لِمُخَالَفَتِهَا لِلشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغُبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

[٢٣]

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمِ الْأَنْطَاكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (أَنْفَعُ الْأَعْمَالِ مَا سَلِمَتْ مِنْ آفَاتِهَا،

وَكَانَتْ مَقْبُولَةً مِنْكَ).^(٣)

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يَتَّبِعُونَهَا قَدْ دَخَلَهَا الشَّيْءُ الْكَثِيرُ مِنَ الشَّرِكِيَّاتِ، وَالْبِدَعِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْمُخَالَفَاتِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) قُلْتُ: فَلَا تُقْبَلُ هَذِهِ الْعِبَادَاتُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ مِنَ الدِّينِ.

(٣) أَنْزَلْتُ حَسَنًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٢٩٢): (وَلِهَذَا لَمَّا
بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مِنَ الدِّينِ مَقْبُولًا). اهـ
قُلْتُ: فَيَقُلُّ مَنْ يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(١)،
وَهَذَا هُوَ الْإِسْلَامُ الْغَرِيبُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ^(٢)، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: (وَسَيَعُودُ
كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا).

فَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمِ الْأَنْطَاكِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (إِنِّي أَدْرَكْتُ مِنَ الْأَزْمِنَةِ زَمَانًا عَادَ
فِيهِ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، وَعَادَ وَصَفُ الْحَقِّ فِيهِ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ).^(٣)
قُلْتُ: فَهَذَا وَصْفُ أَهْلِ زَمَانِهِ، فَكَيْفَ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَهُ مِنَ الصَّلَاةِ،
وَالْمُنْكَرَاتِ الَّتِي لَمْ تَخْطُرْ بِبَالِهِ، وَلَمْ تَدُرْ فِي خِيَالِهِ!

أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ» (ص ١٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩
ص ٢٨٣).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) لِذَلِكَ تَرَى كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفَ يُصَلُّونَ، وَلَا كَيْفَ يَصُومُونَ، وَلَا كَيْفَ يَحُجُّونَ، وَلَا كَيْفَ
يَعْتَمِرُونَ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ أَحْكَامِ الدِّينِ، إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهَا مَعَ جَهْلِ فِيهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٤): (غَرِيبٌ فِي اعْتِقَادِهِ لِفَسَادِ عَقَائِدِهِمْ،
غَرِيبٌ فِي صَلَاتِهِ لِسُوءِ صَلَاتِهِمْ). اهـ
(٢) وَلَا يَعْرِفُونَ الْحَالَ، وَلَا الْحَرَامَ فِي الدِّينِ إِلَّا الْقَلِيلَ، وَلَا يَكْفِي ذَلِكَ لِمَعْرِفَةِ الدِّينِ.
(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ٢٨٦).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «كَشْفِ الْكُرْبَةِ» (ص ٧): (فَلَمَّا دَخَلَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِي هَاتَيْنِ الْفِتْنَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَصْبَحُوا مُتَقَاطِعِينَ مُتَبَاعِضِينَ بَعْدَ أَنْ كَانُوا إِخْوَانًا مُتَحَابِّينَ مُتَوَاصِلِينَ، فَإِنَّ فِتْنَةَ الشَّهَوَاتِ عَمَّتْ غَالِبَ الْخَلْقِ فَفَتِنُوا بِالْدُّنْيَا وَزَهَرَتْهَا، وَصَارَتْ غَايَةَ قَصْدِهِمْ، لَهَا يَطْلُبُونَ، وَبِهَا يَرْضُونَ، وَلَهَا يَغْضَبُونَ، وَلَهَا يُوَالُونَ، وَعَلَيْهَا يُعَادُونَ).

* وَأَمَّا فِتْنَةُ الشُّبُهَاتِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ، فَسَبَبُهَا تَفَرُّقُ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَصَارُوا شِيعًا، وَكَفَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَأَصْبَحُوا أَعْدَاءً وَفَرَقًا وَأَحْزَابًا، بَعْدَ أَنْ كَانُوا إِخْوَانًا، قُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَنْجُ مِنْ هَذِهِ الْفِرَاقِ إِلَّا الْفِرْقَةُ الْوَاحِدَةُ النَّاجِيَةُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «كَشْفِ الْكُرْبَةِ» (ص ١٤)؛ عَنْ صَاحِبِ السُّنَّةِ:

(لِعُرْبَتِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْفَسَادِ مِنْ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ^(١) وَالشَّهَوَاتِ^(٢)). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ: (وَاعْرِفْ مَا قَصَّ الْعُلَمَاءُ عَنْ

أَصْحَابِهِ -يَعْنِي: أَصْحَابَ النَّبِيِّ- وَأَحْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، لَعَلَّكَ أَنْ تَعْرِفَ الْإِسْلَامَ وَالْكَفْرَ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ الْيَوْمَ غَرِيبٌ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفْرِ، وَذَلِكَ هُوَ

الْهَلَاكُ الَّذِي لَا يُرْجَى مَعَهُ فَلَاحٌ).^(٣) اهـ

(١) هُمْ: أَهْلُ الْبِدْعِ.

(٢) هُمْ: أَهْلُ الْفُسُوقِ.

(٣) انظُرْ: «مُخْتَصَرُ سِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ» (ص ١٠).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ رحمته فِي «مِصْبَاحِ الظَّلَامِ» (ج ٢ ص ٣٥٥): (وَقَدْ عَفَتْ آثَارُ الْعِلْمِ، وَاشْتَدَّتْ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ حَتَّى خَاضَ فِي هَذِهِ الْمَبَاحِثِ، وَتَصَدَّى لِلرَّدِّ عَلَى عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ، وَحَقِّ عِبَادِهِ، وَأَوْلِيَائِهِ مِنَ الْأَنَامِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ رحمته: (فَاجْتَهَدُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمِهِ، وَالِدَّعْوَةَ إِلَى دِينِ اللَّهِ وَسَبِيلِهِ، فَإِنَّكَ فِي زَمَانٍ قُبِضَ فِيهِ الْعِلْمُ، وَفَشَا الْجَهْلُ، وَبُدِّلَ الدِّينُ، وَغَيِّرَتِ السُّنَنُ، لَا سِيَّمَا أَصُولَ الدِّينِ، وَعُمْدَةَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالْيَقِينِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ رحمته فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ» (ج ٤ ص ٢٣٨): (الْغُرْبَةُ لَيْسَتْ غُرْبَةَ الْوَطَنِ، وَلَكِنَّهَا غُرْبَةُ الدِّينِ، وَهَذِهِ أَشَدُّ مِنْ غُرْبَةِ الْوَطَنِ؛ إِذْ إِنَّ غَرِيبَ الْوَطَنِ رُبَّمَا تَزَوَّلَ غُرْبَتُهُ بِمَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ، وَتَجَدَّدِ الْإِخْوَانِ وَالْأَصْحَابِ، لَكِنْ غُرْبَةُ الدِّينِ هِيَ الْبَلَاءُ، وَهِيَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ رحمته فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١ ص ٣٠٦): (مَنْ تَأَمَّلَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَبَيَّنَ لَهُ تَرَكَ التَّوْحِيدِ، وَغُرْبَةُ الدِّينِ). اهـ

(١) انظر: «عيون الرسائل» (ج ٢ ص ٦٠٤).

قُلْتُ: وَغَلَبَ الْإِثْمَ عَلَى أَكْثَرِ النُّفُوسِ؛ لِظُهُورِ الْجَهْلِ، وَخَفَاءِ الْعِلْمِ، فَصَارَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، وَتَصِيرُ السُّنَّةُ بَدْعَةً، وَالْبِدْعَةُ سُنَّةً، وَنَشَأَ فِي ذَلِكَ الصَّغِيرُ، وَهَرِمَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَطُمِسَتْ الْأَعْلَامُ، وَاشْتَدَّتْ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٢)؛ عَنْ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ أَوْلَا: (ثُمَّ أَخَذَ -يَعْنِي: الْإِسْلَامَ- فِي الْإِغْتِرَابِ وَالتَّرْحُلِ، حَتَّى عَادَ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، بَلِ الْإِسْلَامُ الْحَقُّ -الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ- هُوَ الْيَوْمَ أَشَدُّ غُرْبَةً مِنْهُ فِي أَوَّلِ ظُهُورِهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ وَرُسُومُهُ الظَّاهِرَةُ مَشْهُورَةً مَعْرُوفَةً، فَالْإِسْلَامُ الْحَقِيقِيُّ غَرِيبٌ جِدًّا، وَأَهْلُهُ غُرَبَاءُ أَشَدَّ الْغُرْبَةِ بَيْنَ النَّاسِ). اهـ

قُلْتُ: رَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيِّمِ، كَيْفَ لَوْ عَاشَ فِي عَصْرِنَا هَذَا؟! اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «دَرَّةٍ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٣ ص ٨٠): (فَكُلُّ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَضِلَّ وَيَتَنَاقَضَ، وَيَبْقَى فِي الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ أَوْ الْبَسِيطِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (لَا رَيْبَ أَنَّ إِظْهَارَ الْحَقِّ وَنَشْرَهُ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَدَعْوَةَ النَّاسِ إِلَيْهِ يُعْتَبَرُ مِنَ الْأُمُورِ الْغَرِيبَةِ، وَذَلِكَ لِاسْتِحْكَامِ غُرْبَةِ الْإِسْلَامِ، وَقِلَّةِ دُعَاةِ الْحَقِّ، وَكَثْرَةِ دُعَاةِ الْبَاطِلِ، وَهَذَا

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِعْتِصَامُ» لِلشَّاطِطِيِّ (ج ١ ص ١٢).

مُصَدِّقٌ مَا أَخْبَرَ بِهِ نَبِينَا وَرَسُولُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ حَيْثُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: (بَدَأَ
الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ) (١). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ١٩٢):

(وَلَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، الَّذِي اشْتَدَّتْ فِيهِ غُرْبَةُ الإِسْلَامِ، وَكَثُرَتْ فِيهِ دُعَاةُ الْبَاطِلِ،
وَأَنْتَشَرَتْ فِيهِ أَنْوَاعُ الإِفْسَادِ فِي غَالِبِ الْمَعْمُورَةِ، وَاخْتَلَطَ الْحَابِلُ بِالنَّابِلِ، وَالظَّالِمُ
بِالْمَظْلُومِ، وَالْمُفْسِدُ بِالْمُصْلِحِ، وَالْجَاهِلُ بِالْعَالِمِ، فَإِنَّ هَذَا الْعَصْرَ شَدِيدُ الْغُرْبَةِ، شَدِيدُ
الإِخْتِلَاطِ، شَدِيدُ الْبَلَاءِ إِلاَّ مَنْ عَصَمَ اللهُ وَوَقَّقَهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ: (فَإِذَا كَانَ الإِسْلَامُ يَعُودُ كَمَا

بَدَأَ، فَمَا أَجْهَلَ مَنْ اسْتَدَلَّ بِكَثْرَةِ النَّاسِ (٢). (٣). اهـ



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) يَعْنِي: كَثْرَةُ الْهَمَجِ وَالرَّعَاعِ الَّذِينَ يَجْهَلُونَ الإِسْلَامَ، وَلِذَلِكَ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ عَلَى كَثْرَتِهِمْ.

(٣) أَنْظَرَ: «الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ» (ج ١ ص ٤١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى وُجُوبِ التَّقْيِيدِ بِمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ السَّابِقُونَ مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ

فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الْإِجْتِهَادِ،

وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّمَكُّنِ فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِفَقْهِ الصَّحَابَةِ

وَأَجْمَاعِهِمْ، إِذَا أَرَادَ النُّجَاةَ لِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

فَهَذَا الضَّابِطُ: ^(١) مِنَ الْأَسْسِ الْأُصُولِيَّةِ فِي قَضِيَّةِ الْإِجْتِهَادِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي

الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُبْتَدِئَ، وَالْمُقْصِّرَ فِي الْعِلْمِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ

الْإِجْتِهَادِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّمَكُّنِ فِي الْعِلْمِ، أَنْ يَتَّبِعَ آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَيَنْضَبِطَ

بِحُكْمِهِمْ وَمَنْهَجِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ؛ وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَنْفَرِدَ عَنْهُمْ بِفَهْمٍ لَيْسَ لَهُ فِيهِ سَلْفٌ مِنْ

الصَّحَابَةِ ﷺ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَإِلَّا كَانَ مُبْتَدِعًا فِي الدِّينِ، وَمُتَّبِعًا لِغَيْرِ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ.

(١) وَكَذَلِكَ هَذَا هُوَ الضَّابِطُ الَّذِي يَلْزَمُ الْعَامِّيَّ فِي هَذَا الْعَصْرِ، أَنْ يَتَّبِعَ عَالِمًا يَتَّبِعُ آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي

الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَيَنْضَبِطَ بِحُكْمِهِ وَمَنْهَجِهِ وَدَعْوَتِهِ؛ حَتَّى لَا يَنْفَرِدَ بِفَهْمٍ لَيْسَ لَهُ فِيهِ سَلْفٌ فِي حُكْمٍ مِنْ

أَحْكَامِ الدِّينِ، وَإِلَّا كَانَ مُبْتَدِعًا فِي الدِّينِ، وَمُتَّبِعًا لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ.

قُلْتُ: فَعَلَيْكَ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِيهِ وَاتِّبَاعِهِمْ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

قُلْتُ: فَأَمَرَ الْقُرْآنُ بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُمْ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ، وَمَنْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ، فَلَهُ وَعِيدٌ شَدِيدٌ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَوَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا^(٢) أَنَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِالنَّارِ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ، وَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَىٰ أَمْرٍ كَانَ سَبِيلًا لَهُمْ، فَيَكُونُ اتِّبَاعُهُ وَاجِبًا عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً.^(٣)

* وَالْآيَةُ تَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ أَنَّ كُلَّ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ شَاقَّ الرَّسُولَ ﷺ، وَمَنْ شَاقَّ الرَّسُولَ ﷺ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَا يَتَحَقَّقُ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا

(١) قُلْتُ: وَعَلَيْكَ بِمَجَانِبِهِ كُلِّ مَذْهَبٍ، لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

وَأَنْظُرْ: «خَلَقَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٢٤).

(٢) قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ احْتَجَّ بِهِذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَلَعَلَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ احْتَجَّ لِلْإِجْمَاعِ بِنَصٍّ مِنَ الْكِتَابِ، وَبِهَا احْتَجَّ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«الرِّسَالَةَ» لَهُ (ص ٤٧٥)، وَ«الْعُدَّةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٤)، وَ«الْفَقِيَّةَ وَالْمُتَّفَقَةَ» لِلخَطِيبِ (ج ١ ص ١٥٥)، وَ«الْمُسَوَّدَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٦١٥)، وَ«الْإِحْكَامَ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ١ ص ٢٠٠).

بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلُزُومِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، اعْتِقَادًا وَتَلْقِيًا وَعِبَادَةً وَمُعَامَلَاتٍ وَدَعْوَةً، بِاتِّبَاعِ أَقْوَالِهِمْ، وَفَتْاوِيهِمْ الْمَنْقُولَةَ عَنْهُمْ بِنَقْلِ الثَّقَاتِ. ^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى جَزَاءَ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ؛ لِأَنَّ الْوَعِيدَ إِنَّمَا تَرْتَبُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِمُشَاقَّةِ ^(٢) الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، فَمَنْ خَالَفَ إِجْمَاعَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَاطَّلَعَ عَلَيْهِ، وَعَمِلَ بِخِلَافِهِ، وَسَلَكَ سَبِيلَ الْعِنَادِ ^(٣)، فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ جَزَاءَهُ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّوَكِيدِ، وَتَفْطِيعِ الْأَمْرِ وَتَشْنِيعِهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قُلْتُ: وَالْآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ خَالَفَ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ. ^(٤)

(١) قُلْتُ: وَالضَّلَالُ الْمُئِينُ مُخَالَفَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّدِينُ بِمَا لَمْ يَتَدَيَّنُوا بِهِ، وَالضَّلَالَةُ هِيَ أَخْذُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَنَهْجُ غَيْرِ طَرِيقِهِمْ.

(٢) وَالْمُشَاقَّةُ: الْمُعَادَاةُ.

(٣) قُلْتُ: وَكَانَ ذَنْبٌ مَنْ يَعْرفُ الْحَقَّ وَيَرْبِغُ عَنْهُ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبِ الْجَاهِلِ، فَهُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا؛ لِأَنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى الْحَقِّ، وَعَمِلَ بِخِلَافٍ مَا يَقْتَضِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْعِنَادِ لِلَّهِ تَعَالَى.

قُلْتُ: وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ: هُوَ الدِّينُ الْحَنِيفِيُّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، فَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ فَهُوَ مُتَّبِعٌ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ صُرُورَةً، وَلَكِنَّهُ بَدَأَ بِالْأَعْظَمِ فِي الْإِثْمِ، وَأَتَّبَعَ بِإِلْزَامِهِ تَوَكِيدًا.

وَانظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَبِيَّانَ (ج ٣ ص ٤٩٦)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٥).

(٤) انظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٥).

* وَالْآيَةُ فَرَنْتَ بَيْنَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي اسْتِحْقَاقِ
الِإِضْلَالِ، وَصَلِيِّ جَهَنَّمَ، وَمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ مُتَلَازِمَةٌ مَعَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ،
كَمَا أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُتَلَازِمٌ مَعَ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَعَلَى هَذَا عُلَمَاءُ
السَّلَفِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعُدَّة» (ج ٤ ص ١٠٦٤): (فَوَجَّهْ
الدَّلِيلَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ:
وَاجِبٌ). اهـ

قُلْتُ: وَالْآيَةُ جَعَلَتْ مُخَالَفَةَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ سَبَبًا لِتَوَلِّي سُبُلِ الضَّلَالِ، وَصَلِيِّ
جَهَنَّمَ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ أُصُولِ الْإِسْلَامِ، مُسْتَلْزِمًا
لِسُلُوكِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُوجِبًا لَهُ، وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ،
دَلَّ عَلَى هَذَا؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾
[البقرة: ٢٨٥]، وَالْمُؤْمِنُونَ كَانُوا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ: هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعُدَّة» (ج ٤ ص ١٠٦٥): (لِأَنَّهُ لَيْسَ
بَيْنَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَبَيْنَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ: قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَإِذَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى اتِّبَاعَ غَيْرِ
سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا وَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ يَحِيدُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(١)، اللَّهُمَّ غَفِرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩٤): (فَهَكَذَا مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتَّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ شَاقَّهُ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَمَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ: فَقَدْ شَاقَّهُ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ لَهُ مَدْخَلًا فِي الْوَعِيدِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَصَفُ مُؤَثِّرٍ فِي الدَّمِّ، فَمَنْ خَرَجَ عَنِ إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ قَطْعًا، وَالْآيَةُ تُوجِبُ ذَمَّ ذَلِكَ، وَإِذَا قِيلَ: هِيَ إِنَّمَا ذَمَّتْهُ مَعَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ قُلْنَا: لِأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوصًا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَالْمُخَالَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ لِلرَّسُولِ ﷺ مُخَالَفٌ لِلَّهِ، وَلَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ قَدْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ^(٢).)

* فَلَا تُوجَدُ قَطُّ مَسْأَلَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا إِلَّا وَفِيهَا بَيَانٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَيَعْلَمُ الْإِجْمَاعُ، فَيَسْتَدِلُّ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِالنَّصِّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ دَلَالََةَ النَّصِّ، وَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ مَعَ النَّصِّ. اهـ

(١) وَانظُرْ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٧).

(٢) قُلْتُ: وَرَعَمُوا بِسَمَاءٍ رَعَمُوا: أَنَّ أَقْوَالَ غَيْرِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ دَرَسَتْ وَذَهَبَتْ، فَحَكَمُوا عَلَيَّ مَنْ يُخَالَفُ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ بِالضَّلَالِ وَالشُّدُودِ، فَصَيَّعُوا آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ وَفَقَّهَهُمْ، وَإِجْمَاعَهُمْ فِي الدِّينِ، وَنَسَبُوا إِلَيَّ الْخِلَافِيَّاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْحِفْظِ وَالصَّحَّةِ، وَكَانَتْهَا بِمَنْزِلَةِ الذِّكْرِ الَّذِي تَكْفَلُ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، فَاعْتَبِرْ.

قُلْتُ: فَاللَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِضَمِّهِ إِلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ
الَّتِي هِيَ كُفْرٌ فَيَحْرُمُ^(١)؛ إِذْ لَا يُضْمُّ الْمُبَاحُ إِلَى حَرَامٍ فِي الْوَعِيدِ، وَإِذَا حُرِّمَ اتِّبَاعُ غَيْرِ
سَبِيلِهِمْ وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا مَخْرَجَ عَنْهُمَا، أَيُّ: إِنَّهُ لَا تَوْجُدَ وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا،
وَيَلْزَمُ مِنْ وُجُوبِ اتِّبَاعِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً.^(٢)

قُلْتُ: وَالْمُشَاقَّةُ: هِيَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ فِي شَيْءٍ، أَيُّ: فِي جَانِبٍ، وَالْآخَرُ فِي
جَانِبٍ آخَرَ، فَمُشَاقُّ الرَّسُولِ فِي جَانِبٍ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ أَيُّ: مُنَازَعُهُ، وَمُخَالَفُهُ فِيمَا
جَاءَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* وَسَبِيلُ الْمَرْءِ يَخْتَارُهُ لِنَفْسِهِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، فَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ
إِذَنْ مَا يَخْتَارُونَهُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ.

(١) قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِلَّا تَرَكَ الْإِيمَانَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ تَرَكَ الْإِتِّبَاعِ بِالْكَلْبَةِ هُوَ مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ
سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا مِنَ الشَّقَاقِ، بَلْ هُوَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَيْضًا، فَمَنْ اخْتَارَهُ لِنَفْسِهِ، فَقَدْ
اخْتَارَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَنْظُرُ: «نَهَايَةُ السُّؤْلِ شَرْحُ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَ «الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ»
لِلْسُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٧).

(٢) أَنْظُرُ: «الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٤)، وَ «مِعْرَاجُ الْمَنْهَاجِ شَرْحُ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى
عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلْجَزْرِيِّ (ج ٢ ص ٧٥)، وَ «رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٨)، وَ «نَهَايَةُ السُّؤْلِ شَرْحُ
مِنْهَاجِ الْوُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ «الْإِجْمَاعُ» لِلْبَاحْسِينِ (ص ٢٢٠)، وَ «الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (ج
ص ٢٠٨).

قُلْتُ: وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا لَزِمَ مِنَ الْمُقَلَّدِ أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ وَمُشَاقَّتِهِ ﷺ؛ وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا، بِمَا جَاءَ مِنْ حُكْمٍ فِي الْأُصُولِ، أَوْ الْفُرُوعِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

* وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَضْمُونَ الْآيَةِ: أَنَّ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ، وَيُخَالِفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي

اتِّبَاعِهِ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَهُ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَيَنْشُرُهَا بَيْنَ النَّاسِ، يَدْخُلُ فِي الْوَعِيدِ

كَائِنًا مَنْ كَانَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

[النساء: ١١٥].

وَمِنْهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، أَي: أئِمَّةِ

الضَّلَالَةِ، وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَىٰ غَيْرِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]؛ أَي: نَجْعَلُهُ وَالْيَا لِمَا تَوَلَّاهُ مِنْ

الضَّلَالِ، فَيُضِلُّهُ وَيُتْرِكُهُ بَيْنَهُ، وَيَبِينُ مَا اخْتَارَ لِنَفْسِهِ مِنَ الضَّلَالِ الْمُبِينِ^(١)، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ مُخَالَفَةَ الْمُبْتَدِعِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَالْأئِمَّةُ فِي أَحْكَامِ

الدِّينِ ضَلَالٌ، وَزَيْغٌ وَانْحِرَافٌ، لَا مُجَرَّدٌ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ خَالَفَ كَمَا يُقَالُ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ

(١) وَأَنْظَرُ: «رُوحَ الْمَعَانِي» لِلْأَلُوسِيِّ (ج ٥ ص ١٣٢)، وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٤٦٣)، وَ«الْبَحْرَ

الْمُحِيطَ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٣ ص ٤٩٦).

أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ تَرْكُ الْمُبْتَدِعِ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَحْكَامِ، وَهَذِهِ هِيَ مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ مُتَوَعَّدٌ لَهُ بِالنَّارِ، فَافْطَنَ لِهَذَا تَرَشُدًا.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي رحمته الله فِي «الرِّسَالَةِ الْوَافِيَةِ» (ص ١٨٩): (وَمِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ لَزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَرْكُ الشُّذُودِ عَنْهُمْ، وَالْخُرُوجُ مِنْ جُمَلَتِهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥]. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «بَيَانِ الدَّلِيلِ» (ص ٢٠٤): (فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَعْيَانِ الْأُمَّةِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، إِلَّا لَهُمْ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ خَفِي عَلَيْهِمْ فِيهَا السُّنَّةُ). اهـ

قُلْتُ: وَتَقْرِيرُ هَذَا، أَنَّ اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ حَرَامٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَاجِبًا. ^(١)

* فَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَحْدَهُ حَرَامٌ، وَأَنَّهُ مُتَوَعَّدٌ عَلَيْهِ، بَلْ يُعْتَبَرُ مِنَ الْمَشَاقَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَشَاقَّةَ مَعْنَاهَا: تَرْكُ الْعَمَلِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَصَحَابَتُهُ الْكِرَامُ. ^(٢)

(١) قُلْتُ: وَالْإِجْمَاعُ سَبِيلُهُمْ، أَوْ مِنْ سَبِيلِهِمْ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْمُخَالِفِينَ. وَأَنْظُرِ: «التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٣ ص ٤٦٢)، وَ«إِجْمَالُ الْإِصَابَةِ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٥٧)، وَ«الْإِعْتَصَامُ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٣ ص ١٣٥)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ص ٧٨).

(٢) قُلْتُ: إِنَّ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ، وَيُخَالِفُ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي اخْتِلَافِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مُتَوَعَّدٌ لَهُ، وَهَذَا يَفْتَضِي لِحُوقِ الْإِثْمِ عَلَيْهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

فَعَنِ الْمُزَنِيِّ، وَالرَّبِيعِ قَالَا: (كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، إِذْ جَاءَ شَيْخٌ، فَقَالَ لَهُ: أَسْأَلُ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ: سَلْ. قَالَ: إِيشَ الْحُجَّةُ فِي دِينِ اللَّهِ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ: وَمَاذَا؟ قَالَ: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: وَمَاذَا؟ قَالَ: اتَّفَاقُ الْأُمَّةِ).^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَإِذَا ذَكَرُوا نِزَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْتِهَادِ الَّتِي يَكُونُ كُلُّ قَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ سَائِعًا لَمْ يُخَالَفْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ أُصُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُحَدَّثٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٦٧٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَدَلَّتِهِ، وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: اتَّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ). اهـ

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٥٢)، وَالسُّبْكِيُّ فِي «الطَّبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢

ص ١٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته فِي «إِجْمَالِ الإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ وَالْفَتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الإِجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤)؛ عَنْ تَفْضِيلِ السَّلَفِ عَلَى الْخَلْفِ: (وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالِدِّينِ وَأَعْمَالِهِمْ خَيْرًا، وَأَنْفَعَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْوَالِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ، كَالْتَفْسِيرِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ، وَالزُّهْدِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَالِإِقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالِدِّينِ خَيْرٌ، وَأَنْفَعُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يُذَكَّرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ الأَجْرِيُّ رحمته فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٣٠١): (عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا سُلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ كِتَابُ اللهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٠): (فَإِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى مِنْهَاجِ أَسْلَافِهِمْ، فَاقْتَبِسُوا الْعِلْمَ مِنْ آثَارِهِمْ، وَاقْتَبِسُوا الْهُدَى مِنْ سَبِيلِهِمْ، وَارْضُوا بِهِذِهِ الْآثَارِ إِمَامًا، كَمَا رَضِيَ الْقَوْمُ بِهَا لِأَنْفُسِهِمْ إِمَامًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (فِتَارَةٌ يَحْكُونَ الْأَجْمَاعَ وَلَا يَعْلَمُونَ إِلَّا قَوْلَهُمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (يَحْكُونَ إِجْمَاعًا وَنِزَاعًا وَلَا يَعْرِفُونَ مَا قَالَ السَّلْفُ فِي ذَلِكَ الْبَتَّةَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ قَوْلُ السَّلْفِ خَارِجًا عَنِ أَقْوَالِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٥١): (فَمَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ احْتِرَامُهُمْ، وَالتَّرَضِّي عَنْهُمْ، وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَاتِّبَاعُهُمْ، وَالدَّفَاعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ، هَذَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٢١): (فَاللهُ اللهُ فِي نَفْسِكَ، وَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ، وَأَصْحَابِ الْأَثَرِ، وَالتَّقْلِيدِ^(١))، فَإِنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّقْلِيدِ، يَعْنِي: لِلنَّبِيِّ

(١) قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِالتَّقْلِيدِ هُنَا: هُوَ الْإِتِّبَاعُ، وَهُوَ التَّقْلِيدُ الْمَحْمُودُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ الَّذِي عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ مِنَ الْمَذْهَبِيِّينَ، وَالْحَزْبِيِّينَ الَّذِينَ هَلَكُوا بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِأَفْكَارِهِمْ، وَالتَّعَصُّبِ لَهَا.

قُلْتُ: فَالتَّقْلِيدُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مَا عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ مِنْ حَقٍّ، أَوْ بَاطِلٍ، فَهَذَا هُوَ التَّقْلِيدُ الْمَذْمُومُ، وَهُوَ الْمَرْدُودُ فِي الدِّينِ.

* إِذَا فَالتَّقْلِيدُ بِمَعْنَى الْإِتِّبَاعِ مَا عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ مِنَ الْحَقِّ، فَهَذَا مَحْمُودٌ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ تَقْلِيدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وَأَنْظُرُ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ص ٤٢١).

ﷺ وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ قَبَلْنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي لُبْسٍ، فَقَلَّدَهُمْ وَاسْتَرَحَّ، وَلَا تُجَاوِزِ الْأَثَرَ، وَأَهْلَ الْأَثَرِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رحمته عليه السلام صلى الله عليه وسلم «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٥٧)؛ عَنِ
إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ: (فَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته عليه السلام صلى الله عليه وسلم فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٥ ص ٥٦٠): (وَأَمَّا
تَخْصِيصُ اتِّبَاعِهِمْ - يَعْنِي الصَّحَابَةَ - بِأُصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ
الِاتِّبَاعَ عَامًّا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته عليه السلام صلى الله عليه وسلم فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (وَتَقْلِيدُهُمْ
- يَعْنِي الصَّحَابَةَ - اتِّبَاعٌ لَهُمْ، فَفَاعِلُهُ مِمَّنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْمَفْسِّرُ الْجِصَّاصُ رحمته عليه السلام صلى الله عليه وسلم فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٣): (الْقَوْلُ إِذَا
ظَهَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَاضَ، وَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالِفٌ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ
وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته عليه السلام صلى الله عليه وسلم فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٣٥٥): (فَإِنَّهُمْ
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مُخَالِفَ لَهُمْ مِنْهُمْ، وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ جَاءَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ،
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ عَلَيْهِمْ بغيرِهِمْ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ،
وَالنَّفْسُ تَسْكُنُ إِلَيْهِمْ؛ فَأَيْنَ الْمَهْرَبُ عَنْهُمْ دُونَ سُنَّةِ وَلَا أَصْلِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُرْهَارِيُّ رحمته عليه السلام صلى الله عليه وسلم فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٢٧٣): (مَنْ ثَبَّتَ عَلَى قَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمْرِهِ، وَأَمْرٍ أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يَتَخَطَّ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَمْرَهُمْ،

وَوَسِعَهُ مَا وَسِعَهُمْ، وَلَمْ يَرْغَبْ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ، وَعَلِمَ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى
الإِسْلَامِ الصَّحِيحِ، وَالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، فَقَلَّدَهُمْ دِينَهُ وَاسْتَرَاحَ، وَعَلِمَ أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ
بِالتَّقْلِيدِ^(١)، وَالتَّقْلِيدُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ٥٦٧): (وَكُلُّ
مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَهُوَ ضَالٌّ، مِنْ أَيِّ الطَّوَائِفِ كَانَ، فَإِنَّ اللهَ
بَعَثَهُمْ بِالْحَقِّ، وَالْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ دَائِمًا يُوَافِقُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. لَمْ
يُخَالِفِ الْعَقْلُ الصَّرِيحُ شَيْئًا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو
عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾
[أَلْ عِمْرَانُ: ١٦٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَالنِّزَاجُ
الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا). اهـ

(١) قُلْتُ: وَالْمَرَادُ بِالتَّقْلِيدِ: هُوَ الْإِتْبَاعُ وَالْإِفْتِدَاءُ فِي الدِّينِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٢٢٧): (وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّابِقِينَ الْأَوْلِيْنَ أَعْظَمَ اهْتِدَاءً وَاتِّبَاعًا لِلْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ فَهُمْ أَعْظَمَ إِيمَانًا وَتَقْوَى، وَأَمَّا آخِرُ الْأَوْلِيَاءِ فَلَا يَحْضُلُ لَهُ مِثْلُ مَا حَصَلَ لَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٣): (الْأَسَاسُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، هُمْ: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُمْ فَقَدْ ضَلَّ وَابْتَدَعَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ١٨٦): (هَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رَوَاهَا الثَّقَاتُ فَحُجْرُ نَرْوِيهَا وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نُفَسِّرُهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٥): (وَدِيَانَتُنَا الَّتِي بِهَا نَدِينُ: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَبِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٨): (نُعُوْلُ فِيْمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا نَبْتَدِعُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِدْعَةً لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، وَلَا نَقُولُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٧): (أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَالَّةٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٨): (مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثَّقَاتِ، وَجَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَصَحَّ عَنْهُمْ، فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانَ بِهِ، وَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ، فَبِدْعَةٌ وَصَلَاةٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٠١): (وَالْجَمَاعَةُ: مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٠١): (وَأَوَّلُ الْجَمَاعَةِ، وَمُقَدَّمُ الْجَمَاعَةِ: صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ هُمْ أَفْضَلُ الْقُرُونِ، مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الْجَمَاعَةُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ فَهُوَ الْجَمَاعَةُ، فَالَّذِي عَلَى الْحَقِّ يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا، وَلَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَلَى خِلَافِهِ، إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ الْكَثْرَةُ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ مَنْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ، وَلَوْ كَانُوا طَائِفَةً يَسِيرَةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٣٥): (وَاعْلَمْ أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ التَّقْلِيدُ^(١)، وَالتَّقْلِيدُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٦٦): (وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَصِيرُوا يَعْتَمِدُونَ فِي دِينِهِمْ لَا عَلَى الْقُرْآنِ، وَلَا عَلَى الْإِيمَانِ

(١) قُلْتُ: وَالْمُرَادُ مِنَ التَّقْلِيدِ الْإِتْبَاعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ فِي الدِّينِ.

* فَقَلَّدَهُمْ وَاسْتَرْخَ، فَلَا تُكَلِّفُ نَفْسَكَ فَقَدْ كُفِّيتَ، فَإِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ إِذَا قَلَّدْتَهُمْ.

وَأَنْظُرْ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ص ٤٢٢).

الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ بِخِلَافِ السَّلَفِ؛ فَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ أَكْمَلَ عِلْمًا وَإِيمَانًا، وَخَطْوُهُمْ أَخْفَ، وَصَوَابُهُمْ أَكْثَرَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٦٧): (فَعَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ، بَلْ يَنْظُرُ مَا قَالَ فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَبَعًا لِقَوْلِهِ، وَعَمَلُهُ تَبَعًا لِأَمْرِهِ فَهَكَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَيْمَةٍ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يُعَارِضُ النَّصُوصَ بِمَعْقُولِهِ، وَلَا يُؤَسِّسُ دِينًا غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَإِذَا أَرَادَ مَعْرِفَةَ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ وَالْكَلامِ فِيهِ نَظَرَ فِيمَا قَالَهُ اللهُ وَالرَّسُولُ، فَمِنْهُ يَتَعَلَّمُ، وَبِهِ يَتَكَلَّمُ، وَفِيهِ يَنْظُرُ وَيَتَفَكَّرُ، وَبِهِ يَسْتَدِلُّ، فَهَذَا أَصْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلُ الْبِدْعِ لَا يَجْعَلُونَ اعْتِمَادَهُمْ فِي الْبَاطِنِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ عَلَى مَا تَلَقَّوهُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ عَلَى مَا رَأَوْهُ أَوْ دَأَّبُوهُ ثُمَّ إِنْ وَجَدُوا السُّنَّةَ تَوَافِقَهُ، وَإِلَّا لَمْ يُبَالُوا بِذَلِكَ، فَإِذَا وَجَدُوهَا تُخَالِفُهُ أَعْرَضُوا عَنْهَا تَفْوِيضًا أَوْ حَرْفُوهَا تَأْوِيلًا، فَهَذَا هُوَ الْفُرْقَانُ بَيْنَ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالسُّنَّةِ، وَأَهْلِ النَّفَاقِ وَالْبِدْعَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٥٦): (قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ رَبِّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ، وَأَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُخْتَصَرِ الْفُتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» (ص ٥٥٦): (فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِدُونِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالصَّحَابَةِ، وَيَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَرَّوْا مُتَابَعَتَهُمْ، وَسَلُّوكَ سَبِيلِهِمْ، وَلَا لَهُمْ خِبْرَةٌ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، بَلْ هُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الْعِلْمِ، وَيَعْمَلُونَ بِهِ لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ وَالرُّهْدِ وَالتَّصَوُّفِ.

* فَهَؤُلَاءِ تَجِدُ عُمْدَتَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ فِي الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ عَمَّا يُظَنُّونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ السَّلَفِ الْأَبْتَةِ، أَوْ عَرَفُوا بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفُوا سَائِرَهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَهُمْ - يَعْنِي: الْمُتَأَخَّرِينَ - إِذَا ذَكَرُوا إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ بِهِذَا الْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ الْعِلْمَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَعَدَّرُ الْقَطْعَ بِإِجْمَاعِهِمْ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ بِخِلَافِ السَّلَفِ؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِإِجْمَاعِهِمْ كَثِيرًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «ذَمِّ التَّأْوِيلِ» (ص ٤٠): (وَإِلَّا لَجَمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةً مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى ضَلَالَةٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَكَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رحمته الله فِي «لُمَعَةِ الْإِعْتِقَادِ» (ص ٣٩): (وَقَدْ أَمَرْنَا بِالِاقْتِفَاءِ لِآثَارِهِمْ، وَالِإِهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِمْ، وَحُذْرُنَا الْمُحَدَّثَاتِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهَا مِنَ الصَّلَاةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٣ ص ١٧٥): (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وَيُؤْتِرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيَقْدَمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ...، وَالْإِجْمَاعُ هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهِذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةَ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٥٧): (أَتَدْرِي - أَيُّهَا الْمُتَعَالِمُ - مَنْ السَّلْفُ؟ السَّلْفُ هُمُ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أُمَّةِ الْهُدَى وَالْحَقِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَهْدَى مِنْهُمْ). اهـ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٨٨): (الْحَقُّ بِلَا رَيْبٍ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَأَصْحَابُهُ رضي الله عنهم، وَسَلْفُ الْأُمَّةِ، وَأَتَمَّتْهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٨٨): (مُخَالَفَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَسَلْفِ الْأُمَّةِ، لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ الْبَاطِلُ وَالصَّلَالُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٤٦): (مَنْ قَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ
 قُلْتُ: فَمَصَادِرُ الْمَعْرِفَةِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ مَوْقُوفَةٌ عَلَيَّ هَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَعَنَّا يَصُدُّرُونَ، وَمِنْهَا يَنْهَلُونَ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى غَيْرِهَا فِي تِلْكَ الْمَطَالِبِ، فَقَدْ ضَمِنَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ فِيهَا الْهُدَى وَالنُّورَ، وَالْعِصْمَةَ مِنَ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ، وَفِيهَا الْكِفَايَةُ وَالرَّحْمَةُ وَالذِّكْرَى لِمَنْ طَلَبَ الْحَقَّ وَصَحَّ قَصْدُهُ: ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٥١].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُتَاوَى» (ج ١٣ ص ١٣٦): (وَأَمَّا الْأُمُورُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْمَعَارِفُ الدِّينِيَّةُ، فَهَذِهِ الْعِلْمُ فِيهَا مَأْخُذُهُ عَنِ الرَّسُولِ، فَالرَّسُولُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَرْغَبُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَقْدَرُهُمْ عَلَى بَيَانِهَا وَتَعْرِيفِهَا، فَهَوَ فَوْقَ كُلِّ أَحَدٍ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِهَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٣٤): (وَالْمُفْتَرِقَةُ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ تَجْعَلُ لَهَا دِينًا وَأُصُولَ دِينٍ قَدْ ابْتَدَعُوهُ بِرَأْيِهِمْ، ثُمَّ يَعْرِضُونَ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، فَإِنْ وَافَقَهُ احْتَجُّوا بِهِ اعْتِصَادًا لَا اعْتِمَادًا، وَإِنْ خَالَفَهُ فَتَارَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَهَذَا فِعْلٌ أَثَمَّتِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٣٠): (جَمَاعُ الْفُرْقَانِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالرَّشَادِ وَالْغَيِّ، وَطَرِيقِ السَّعَادَةِ وَالنَّجَاةِ، وَطَرِيقِ الشَّقَاوَةِ وَالْهَلَاكِ - أَنْ يَجْعَلَ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي

يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَبِهِ يَحْصُلُ الْفُرْقَانُ وَالْهُدَى وَالْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ، فَيُصَدِّقُ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَمَا سِوَاهُ مِنْ كَلَامِ سَائِرِ النَّاسِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ، فَإِنْ وَافَقَهُ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ وَافَقَهُ أَوْ خَالَفَهُ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْكَلَامِ مُجْمَلًا لَا يُعْرَفُ مُرَادُ صَاحِبِهِ، أَوْ قَدْ عُرِفَ مُرَادُهُ وَلَكِنْ لَمْ يُعْرَفْ هَلْ جَاءَ الرَّسُولُ ﷺ بِتَصْدِيقِهِ أَوْ تَكْذِيبِهِ، فَإِنَّهُ يُمَسِّكُ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِعِلْمٍ، وَالْعِلْمُ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٤): (الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ إِذَا عُرِفَ تَفْسِيرُهُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى أَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٨٦): (مَنْ كَانَ أَعْظَمَ اتِّبَاعًا لِكِتَابِهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ، وَنَبِيِّهِ الَّذِي أَرْسَلَهُ كَانَ أَعْلَمَ فُرْقَانًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٦): (لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارِضَ الْقُرْآنِ بِعَقْلِ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ السُّنَّةَ عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ). اهـ

وَقَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَشِعَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمْ لِلْسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (فَالصَّحَابَةُ أَخَذُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، بَلْ كَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِأَخْذِ الْمَعَانِي أَعْظَمَ مِنْ عِنَايَتِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ، يَأْخُذُونَ الْمَعَانِي أَوَّلًا، ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَاظَ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الرَّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ٢٩٠): (وَأَمَّا التَّأْوِيلُ - بِمَعْنَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ مَفْهُومِهِ إِلَى غَيْرِ مَفْهُومِهِ؛ فَهَذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُرَادُ بِلَفْظِ التَّأْوِيلِ فِي كَلَامِ السَّلَفِ ... وَكَانَ السَّلَفُ يُنْكِرُونَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي تُخْرِجُ الْكَلَامَ عَنْ مَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، الَّتِي هِيَ مِنْ نَوْعِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَكَانُوا يُنْكِرُونَ التَّأْوِيلَ الْبَاطِلَ الَّذِي هُوَ التَّفْسِيرُ الْبَاطِلُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١١٣): (وَجِهَةُ الْغَلَطِ أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَلْمِهِ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْمَذْمُومُ وَالْبَاطِلُ فَهُوَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ وَالْبِدْعِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَدَّعُونَ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ مَدْلُولِهِ إِلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (انْعِقَادُ الْأَجْمَاعِ الْمَعْلُومِ الْمُتَيَقَّنِ عَلَى قَبُولِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَإِثْبَاتِ صِفَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى بِهَا، فَهَذَا لَا يَشْكُ فِيهِ مَنْ لَهُ أَقْلٌ خَبِرَةٌ بِالْمَنْقُولِ).

فَإِنَّ الصَّحَابَةَ هُمْ الَّذِينَ رَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَتَلَقَّاهَا بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يُنْكِرْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى مَنْ رَوَاهَا، ثُمَّ تَلَقَّاهَا عَنْهُمْ جَمِيعُ التَّابِعِينَ مِنْ

(١) وَأَنْظَرُ: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩).

أَوْلَاهُمْ إِلَى آخِرِهِمْ، وَمَنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ تَلَقَّاهَا بِالْقَبُولِ، وَالتَّصْدِيقِ لَهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُمْ تَلَقَّاهَا عَنِ التَّابِعِينَ ثُمَّ تَابَعَ التَّابِعِينَ مَعَ التَّابِعِينَ، هَذَا أَمْرٌ يَعْلَمُهُ ضَرُورَةً أَهْلُ الْحَدِيثِ، كَمَا يَعْلَمُونَ عَدَالَةَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَصِدْقَهُمْ، وَأَمَانَتَهُمْ، وَنَقَلَهُمْ ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ صلى الله عليه وسلم، فَإِنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا هَذَا هُمُ الَّذِينَ نَقَلُوا أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا تَقْرِيرٌ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى وَجُوبِ تَلَقِّي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ، وَالْعَمَلِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَالْإِيمَانِ بِهَا.

قُلْتُ: فَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعُونَ الْكِرَامُ: أَجْمَعُوا عَلَى تَلَقِّي أَخْبَارِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ بِالْقَبُولِ، مَعَ الْإِيمَانِ بِمَعَانِيهَا، وَعَدَمِ تَكْلُفِ السُّؤَالِ عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي هَذَا الْبَابِ، أَنْ تُقَرَّرَ هَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِإِثْبَاتِ حَقَائِقِهَا، وَفَهْمِ مَعَانِيهَا.^(٢)

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْعُلَمَاءُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ الَّذِي بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٨٥): (أَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا قَالَ: هَذِهِ مِنْ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ، وَلَا قَالَ قَطُّ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا مِنْ الْأَيْمَةِ

(١) أَنْظَرُ: «مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ص ٦٠٥).

(٢) وَأَنْظَرُ: «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٢٠٨ وَ ٢١٠)، وَج ٤

ص ١٤٥٣)، وَالتَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمُوطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ١٤٥).

الْمُتَّبِعِينَ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا وَلَا يَفْهَمُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ جَمِيعِهِمْ، وَإِنَّمَا قَدْ يَنْفُونَ عِلْمَ بَعْضِ ذَلِكَ عَنِ بَعْضِ النَّاسِ، وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١١٢): (فَإِذَا تَنَازَعَ الْمُسْلِمُونَ فِي مَسْأَلَةٍ؛ وَجَبَ رَدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّسُولِ ﷺ، فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «دَرِّءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٥ ص ٢٠٤): (مُعَارَضَةُ أَقْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ بَأْرَاءِ الرِّجَالِ، وَتَقْدِيمُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَذِّبِينَ لِلرُّسُلِ، بَلْ هُوَ جِمَاعٌ كُلُّ كُفْرٍ). اهـ

قُلْتُ: وَمِنَ الْخَطَأِ أَنْ يُلْجَأَ إِلَى الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ مَعَ وُجُودِ النَّقْلِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَصْمُ كَافِرًا لَا يُؤْمِنُ بِالنَّقْلِ، وَإِذَا كَانَ الْعَقْلُ هُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ وَالْفَهْمِ وَالِاسْتِنْبَاطِ فَذَلِكَ لَا يَعْنِي تَقْدِيمَهُ عَلَى النَّقْلِ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «دَرِّءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ١ ص ١٧٠): (إِنَّ الْعَقْلَ هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى صِدْقِ السَّمْعِ وَصِحَّتِهِ، وَأَنَّ خَبْرَهُ مُطَابِقٌ لِمُخْبِرِهِ، فَإِنْ جَازَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الدَّلَالَةُ بَاطِلَةً لِيُطْلَانَ النَّقْلُ لَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ الْعَقْلُ دَلِيلًا صَحِيحًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا صَحِيحًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُتَّبَعَ بِحَالٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُقَدَّمَ، فَصَارَ تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النَّقْلِ قَدْحًا فِي الْعَقْلِ بِانْتِفَاءِ لَوَازِمِهِ وَمَدْلُولِهِ، وَإِذَا كَانَ

(١) أَنْظَرُ: «فِقْهُ التَّعَامُلِ مَعَ الْمُخَالَفِ» لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّرِيقِيِّ (ص ٩٦).

تَقْدِيمُهُ عَلَى النَّقْلِ يَسْتَلْزِمُ الْقَدْحَ فِيهِ، وَالْقَدْحُ فِيهِ يَمْنَعُ دَلَالَتَهُ، وَالْقَدْحُ فِي دَلَالَتِهِ يَقْدَحُ فِي مُعَارَضَتِهِ، كَانَ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ مُبْطَلًا لِلْمُعَارَضَةِ، فَاُمْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى النَّقْلِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ). اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَحِبُّ اتِّبَاعَ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٨٢): (وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْفَضْلِ فِي اللِّسَانِ مَنْ لِسَانُهُ لِسَانُ النَّبِيِّ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٨٧): (فَإِنَّمَا خَاطَبَ اللهُ بِكِتَابِهِ الْعَرَبَ بِلِسَانِهَا^(١)، عَلَى مَا تَعَرَّفَ مِنْ مَعَانِيهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٦٧٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَدْلَتِهِ، وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَبَيَانَ السُّنَّةِ وَالْآثَرِ لِلْقُرْآنِ حُجَّةٌ عَلَى أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمَذَاهِبِ، وَالْأَرَءِ، فَلَا يَحِلُّ تَقْدِيمُ تَفْسِيرِ عَالِمٍ، أَوْ إِمَامٍ، أَوْ مَذْهَبٍ، أَوْ تَقْرِيرِ عَقْلِ عَلَى تَفْسِيرِ السُّنَّةِ

(١) بِلِسَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وَالْأَثَرِ وَعَلَى بَيَانِهِمَا، وَلَا يَحِلُّ نَصْبُ الْخِلَافِ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، وَبَيْنَ قَوْلِ مَذْهَبٍ،
أَوْ مُحَاوَلَةِ تَوْفِيقٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، اللَّهُمَّ غَفِرًا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (وَهَكَذَا تَجِدُ كُلَّ مُجَادِلٍ فِي نُصُوصِ الْوَحْيِ
بِالْبَاطِلِ إِنَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ: كِبَرٌ فِي صَدْرِهِ مَا هُوَ بِبَالِغِهِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٨١): (لَيْسَ
لِأَحَدٍ أَنْ يَدْفَعَ الْمَعْلُومَ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٩٠): (الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ
الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءُ لَمْ يُورَثُوا إِلَّا الْعِلْمَ، وَعِلْمُ نَبِيِّنا ﷺ سُنَّتُهُ، فَمَنْ تَعَرَّى عَنْ مَعْرِفَتِهَا لَمْ
يَكُنْ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٧٥): (وَيَعْلَمُونَ
أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُؤَثِّرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى
كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيَقْدَمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ ...
وَالْإِجْمَاعُ: هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزْنُونَ بِهِذِهِ
الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ
بِالدِّينِ). اهـ

(١) «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ١٢٦).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٤٦): (مَنْ قَالَ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٨): (لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ، وَيُؤْمِنَ بِالْأَثَارِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ١٨٠): (فَأَمَّا
السَّلَفُ، وَالْأَيْمَةُ، وَأكَابِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهُمْ أَوْلَى الطَّوَائِفِ بِمُوَافَقَةِ
الْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ، وَالْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ تَوَعَّدَ رَبُّ الْعِزَّةِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ، فَقَالَ
تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ
مَا تَوَلَّىٰ وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]؛ وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ
هُوَ سَبِيلُ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

* فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ، وَأَفْضَلُ الْقُرُونِ قَدْ
قَصُرُوا فِي هَذَا الْبَابِ بِزِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ صِحَّةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ.

فَالسَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، فَقَدْ تَلَقَّوْا
عُلُومَهُمْ مِنْ يَنْبُوعِ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ وَفِي عَصْرِهِمْ، وَهُمْ
أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى مَعِينِ النُّبُوَّةِ الصَّافِي، وَهُمْ أَصْفَاهُمْ قَرِيحَةً، وَأَقْلَهُمْ تَكَلُّفًا، كَيْفَ وَقَدْ
زَكَاهُمْ اللهُ تَعَالَى فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ، وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [التَّوْبَةُ: ١٠٠].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ١٨٦): (هَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رَوَاهَا الثَّقَاتُ فَحُضِنُ نَرَوِيهَا، وَنُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نُنْفِسُهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «ذَمِّ التَّأْوِيلِ» (ص ٤٠): (وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ التَّأْوِيلِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ كُلِّ عَصْرِ بَعْدَهُمْ، وَلَمْ يُنْقَلِ التَّأْوِيلُ إِلَّا عَنِ مُبْتَدِعٍ أَوْ مَنْسُوبٍ إِلَى بَدْعَةٍ). اهـ

قُلْتُ: فَالسَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يُنْقَلِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ اشْتَغَلُوا بِالْإِجْتِهَادِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ بِدُونِ دَلِيلٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله فِي «إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ» (ج ١ ص ٧١): (وَيَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ أَنَّ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ حَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا، وَلَا صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، فَلَوْ كَانَ التَّأْوِيلُ سَائِغًا لَكَانُوا إِلَيْهِ أَسْبَقُوا). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْجَامِيِّ رحمته الله فِي «الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ» (ص ٢٣٥): (تَحْدِيدُ مَفْهُومِ السَّلَفِ، وَأَنَّهْمُ كَانُوا يَفْهَمُونَ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ - كِتَابًا وَسُنَّةً - مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَضْعِهَا وَبِظَاهِرِهَا بِأَقْيَّةٍ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَلَمْ يُؤْوَلُوهَا، وَلَمْ يَخْرُجُوا بِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا كَمَا يَزْعُمُ الْخَلْفُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ١٢): (وَأَهْلُ السُّنَّةِ مُجْتَمِعُونَ عَلَى الْإِيمَانِ بِهَذِهِ الْأَثَارِ، وَاعْتِقَادِهَا وَتَرْكِ الْمُجَادَلَةِ فِيهَا، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ). اهـ

قُلْتُ: وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بِنَصِّ الرَّسُولِ ﷺ عَنْهُمْ، وَإِجْمَاعِهِمْ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٦ ص ٢١): (الْمَدَارِكُ الَّتِي شَارَكْنَاهُمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - فِيهَا مِنْ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَالْأَقْيَسَةِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَبْرَ قُلُوبًا، وَأَعَمَّقَ عِلْمًا، وَأَقَلَّ تَكَلُّفًا، وَأَقْرَبَ إِلَى أَنْ يُوَفَّقُوا فِيهَا لِمَا لَمْ يُوَفَّقْ لَهُ نَحْنُ؛ لِمَا خَصَّهُمُ اللهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ تَوْقِدِ الْأَذْهَانِ، وَفَصَاحَةِ اللِّسَانِ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ، وَسُهُولَةِ الْأَخْذِ، وَحُسْنِ الْإِدْرَاكِ وَسُرْعَتِهِ، وَقَلَّةِ الْمَعَارِضِ أَوْ عَدَمِهِ، وَحُسْنِ الْقَصْدِ، وَتَقْوَى الرَّبِّ تَعَالَى، فَالْعَرَبِيَّةُ طَبِيعَتُهُمْ وَسَلِيْقَتُهُمْ، وَالْمَعَانِي الصَّحِيْحَةُ مَرْكُوزَةٌ فِي فِطْرِهِمْ وَعُقُولِهِمْ ... فَلَيْسَ فِي حَقِّهِمْ إِلَّا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: قَالَ اللهُ تَعَالَى كَذَا، وَقَالَ رَسُولُهُ كَذَا.

وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ كَذَا وَكَذَا، وَهُمْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِهَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَأَحْظَى الْأُمَّةِ بِهِمَا، فَقُورَاهُمْ مُتَوَفِّرَةٌ مُجْتَمِعَةٌ عَلَيْهِمَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٣٠٤): (وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ بِفَرْضٍ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ^(١) قَدْ عَلَّقَ فِيهِ الْقَوْلَ، وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ). اهـ

قُلْتُ: لَمْ يَرِ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ خِلَافَ الْحَنْفِيَّةِ فِي وُجُوبِهِمْ صَلَاةِ الْوُتْرِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى خِلَافِهِمْ، وَأَثَبَتْ أَنَّ إِجْمَاعَ السَّلَفِ خِلَافَ ذَلِكَ، فَأُثِبَتْ إِجْمَاعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَتَرَكَ خِلَافَهُمْ.



(١) مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَهُمْ إِجْمَاعُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الْوُتْرِ، وَلَيْسَ بِفَرْضٍ.

* لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْفُقَهَاءَ اِخْتَلَفُوا، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ صَلَاةَ الْوُتْرِ مُسْتَحَبَّةٌ. وَأَنْظُرْ: «نَيْلُ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى تَمَسُّكِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالنَّأَثَارِ، وَنَهَى عَنِ تَقْلِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا،

وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَذْهَبًا خَاصًّا بِهِ فِي الدِّينِ

وَحَاشَاهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ

(١) عَنْ عِصَامِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: شَهِدْتُ مَسْجِدًا فِيهِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ:

زُفَرٌ ^(١)، وَيَعْقُوبُ ^(٢)، وَأَسَدٌ ^(٣)، سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: سَمِعْنَا أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (لَا يَحِلُّ

لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِنَا حَتَّى يَعْقِلَهُ مِنْ حَيْثُ قُلْنَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٤٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ

فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ١٤٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ، سَمِعْتُ

الْفُضْلَ بْنَ سَالِمٍ، سَمِعْتُ حَمْدَانَ بْنَ سَهْلٍ، سَمِعْتُ عِصَامَ بْنَ يُوسُفَ بِهِ.

(١) زُفَرُ بْنُ الْهَدَيْلِ الْعَنْبَرِيُّ الْفَقِيه.

(٢) يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي.

(٣) أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَامِرِ أَبُو الْمُنْدَرِ الْبَجَلِيُّ قَاضِي وَاسِطٍ.

أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٩٠)، وَ«السَّيْرُ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ٣٥)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ

(ج ٤ ص ٨)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ٦ ص ٣٣٩)، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ» لِلْقُرَشِيِّ (ج ١ ص ١٤٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ تُوبِعَ بِالَّذِي بَعْدَهُ أَيْضًا.
وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِقَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٠٩)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي
«صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٤).

(٢) وَعَنْ عِصَامِ بْنِ يُوسُفَ ^(١) قَالَ: سَمِعْتُ أَرْبَعَةً مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ،
مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَسَدُ بْنُ عَمْرٍو، يَقُولُونَ: سَمِعْنَا أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (حَرَامٌ
عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِنَا حَيْثُ يَتَّبِعُنَا الَّذِي قُلْنَا مِنْ أَيْنَ قُلْنَا، فَإِنَّا إِنَّمَا قُلْنَا مِنْ
كِتَابٍ، وَسُنَّةٍ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِنَا مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيْنَ قُلْنَا).
أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٤٩) مِنْ طَرِيقِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ
الْقَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ حَمْزَةَ التَّرْمِذِيِّ، سَمِعْتُ حَمْدَانَ بْنَ سَهْلٍ سَمِعْتُ عِصَامَ بْنَ
يُوسُفَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ تُوبِعَ بِالَّذِي قَبْلَهُ.
وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِقَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٠٩)، وَالْقُرَشِيُّ فِي
«الْجَوَاهِرِ الْمُضِيئَةِ» (ج ١ ص ٣٤٧)، وَابْنُ عَابِدِينَ فِي «الْحَاشِيَةِ» (ج ٦ ص ٢٩٣)،
وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٣٠٩).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْفُلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِقَاطِ الْهَمَمِ» (ص ٢١٠): (وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (مِنْ
أَيْنَ قُلْنَا)، أَي: مَا لَمْ يَعْلَمْ دَلِيلَ قَوْلِنَا وَحُجَّتَهُ). اهـ

(١) أَنْظَرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٣٩٦).

قُلْتُ: وَفِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ لَا يُبَيِّحُونَ لِغَيْرِهِمْ أَنْ يُقَلِّدُوهُمْ فِيمَا يَقُولُونَ بِغَيْرِ أَنْ يَعْلَمُوا دَلِيلَ قَوْلِهِمْ.^(١)

وَيَعْنِي: قَوْلَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا قُلْتُ قَوْلًا مِنْ اجْتِهَادِي، وَهُوَ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، فَاتْرَكُوا قَوْلِي لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

* إِذَا قُلْتُ قَوْلًا مِنْ اجْتِهَادِي، وَهُوَ يُخَالِفُ خَبَرَ الرَّسُولِ ﷺ، فَاتْرَكُوا قَوْلِي لِخَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قُلْتُ: إِذَا إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ^(٢) فَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ.
(٣) وَعَنْ زُفَرِ بْنِ الْهَدَيْلِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (لَا يَحِلُّ لِمَنْ يُفْتِي مِنْ كُتُبِي أَنْ يُفْتِيَ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ قُلْتُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِإِتْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ الْمَازِنِيِّ الْحَافِظِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ الْبَلْخِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عِصَامَ بْنَ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ زُفَرَ بْنَ الْهَدَيْلِ بِهِ.

(١) وَانظُرْ: «إِقْبَاطَ هِمَمٍ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» لِلْفَلَّانِيِّ (ص ٢١٠)، وَ «أَعْلَامَ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٣٠٩)، وَ «صِفَةَ الصَّلَاةِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢٤).

(٢) قُلْتُ: وَلَمْ يَصَحَّ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَفْعُ لَفْظِ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي»، فَقَدْ ذَكَرَ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ بَدُونَ إِسْنَادٍ، فَهُوَ أَثَرٌ ضَعِيفٌ، لَعَلَّهُمْ ذَكَرُوهُ بِمَعْنَى الْأَثَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَمَّا بِهَذَا اللَّفْظِ فَلَا يُوجَدُ.

وَانظُرْ: «إِقْبَاطَ الْهِمَمِ» لِلْفَلَّانِيِّ (ص ٢٤٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١

ص ٢٤).

(٤) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ، يَقُولُ: (إِذَا جَاءَ عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَإِذَا جَاءَ عَنِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ نَخْتَارُ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَإِذَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ زَا حَمْنَاهُمْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السَّنَنِ» (١١٤٦)، وَابْنُ خُسْرُو فِي

«مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ١٦٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الطَّبْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ بْنَ حَمَادٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَتَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتْقَاءِ» (ص ١٤٤)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» (ج ١ ص ٣٧١): وَهَذَا قَوْلٌ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي

حَنِيفَةَ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَحْمَدَ الْمَكِّيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ٧١)، مِنْ

رِوَايَةِ: أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِهِ.

وَبِرِوَايَةِ: أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الثَّقَاتِ أَخَذْنَا بِهِ، فَإِذَا جَاءَ عَنِ أَصْحَابِهِ لَمْ نَخْرُجْ عَنْ أَقْوَابِهِمْ، فَإِذَا

جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ زَا حَمْنَاهُمْ).

أَخْرَجَهَا أَبُو زَكَرِيَّا السَّلْمَاسِيُّ فِي «مَنَازِلِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١٧٠).
وَأُورِدَهُ الدَّهْبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٤٠١)؛ مِنْ رِوَايَةِ: نُوحِ الْجَامِعِ عَنْ أَبِي
حَنِيفَةَ بِهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَحْمَدَ الْمَكِّيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ٧١)، بِرِوَايَةِ
الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِهِ.

وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِيقَاطِ الْهَمَمِ» (ص ٢٥٨)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «تَبْيِضِ الصَّحِيفَةِ
فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٢٩)، وَفِي «مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ» لَهُ (ص ٣١)، وَالزَّبِيدِيُّ
فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ» (ص ١٥٧)، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ»
(ج ٢ ص ٦٥١).

(٥) وَعَنْ أَبِي حَمَزَةَ السُّكَّرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ
الصَّحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخَذْنَا بِهِ وَلَمْ نَعُدَّهُ، وَإِذَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ تَخَيَّرْنَا،
وَإِنْ جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ زَا حَمَانَهُمْ، وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ أَقْوَالِهِمْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَضَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦
وَ٢٦٧)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ»
(ص ١٧١)، وَابْنُ خُسْرُو فِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْكَرْمَانِيِّ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَمَحْمُودِ بْنِ خِدَاشٍ، كُلُّهُمْ قَالُوا:
أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمَزَةَ السُّكَّرِيَّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَنَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذْنَا بِهِ، وَإِذَا جَاءَنَا عَنِ الصَّحَابَةِ تَخَيَّرْنَا، وَإِذَا جَاءَنَا عَنِ التَّابِعِينَ زَاخَمْنَاهُمْ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتْقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ حِزَامِ الْفُقَيْهِ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٦) وَعَنْ أَبِي عِصْمَةَ نُوحِ الْجَامِعِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (وَمَا جَاءَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلُنَا عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ، وَمَا جَاءَنَا عَنْ أَصْحَابِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَرْنَا مِنْهُ، وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَمَا جَاءَنَا عَنِ التَّابِعِينَ فَهُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ).

أَثَرٌ لَا بَأْسَ بِهِ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتْقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦ وَ ٢٦٧)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ٦٨)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٣)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٣٣) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ قَالَ: قِيلَ لِنُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ أَبِي عِصْمَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٤٠١)، وَالزَّيْدِيُّ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ» (ص ١٥٧)، وَالشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ج ٢ ص ١٠٨٩).

(٧) وَعَنْ يَحْيَى بْنِ ضُرَيْسٍ قَالَ: (شَهِدْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَآتَاهُ رَجُلٌ لَهُ مَقْدَارٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَنْقُمُ عَلَيَّ أَبِي حَنِيفَةَ؟، قَالَ: وَمَا لَهُ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَوْلًا فِيهِ إِنْصَافٌ وَحُجَّةٌ: (إِنِّي أَخَذْتُ بَكِتَابِ اللَّهِ إِذَا وَجَدْتُهُ، فَمَا لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ أَخَذْتُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَثَارِ الصَّحَاحِ عَنْهُ ﷺ الَّتِي فَشْتُ فِي أَيْدِي الثَّقَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، فَإِذَا لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخَذْتُ بِقَوْلِ أَصْحَابِهِ ﷺ مَنْ شِئْتُ، وَأَدَعُ قَوْلَ مَنْ شِئْتُ، ثُمَّ لَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَظَرْتُ فِي أَقَاوِيلِ أَصْحَابِهِ، وَلَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ، فَإِذَا انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَدَدَ رِجَالًا فَقَوْمٌ اجْتَهَدُوا، وَأَجْتَهَدُ كَمَا اجْتَهَدُوا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦١ وَ ٢٦٤ وَ ٢٦٥)، وَالصَّيْمَرِيُّ فِي «أَخْبَارِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ» (ص ١٠)، وَابْنُ أَحْمَدَ الْمَكِّيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٧٨)، وَالذُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٦٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ٣٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٣٤)،

وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٩ ص ٤٤٣)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٤)، مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ ضَرِيْسٍ قَالَ فَذَكَرَهُ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الصَّالِحِيُّ فِي «عُقُودِ الْجُمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ١٧٢)، وَالْقَلَانِي فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ١٢٢).
وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٤):
(وَلَيْسَ يَعْنِي رَحِمَهُ اللهُ اخْتِيَارَ شَهْوَةٍ، بَلِ اخْتِيَارَ نَظَرٍ، وَاسْتِدْلَالَ، وَقِيَاسٍ، وَاعْتِبَارٍ عَلَيَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ). اهـ

(٨) وَعَنْ زُفَرِ بْنِ الْهَدَيْلِ قَالَ: كُنَّا نَخْتَلِفُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَعَنَا أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، فَكُنَّا نَكْتُبُ عَنْهُ، قَالَ زُفَرٌ: فَقَالَ يَوْمًا أَبُو حَنِيفَةَ لِأَبِي يُوسُفَ: وَيْحَكَ يَا يَعْقُوبُ لَا تَكْتُبُ كُلَّ مَا تَسْمَعُهُ مِنِّي، فَإِنِّي قَدْ أَرَى الرَّأْيَ الْيَوْمَ، فَاتَّرِكُهُ غَدًا، وَأَرَى الرَّأْيَ غَدًا، وَاتَّرِكُهُ بَعْدَ غَدٍ^(١).

أَثَرٌ حَسَنٌ

(١) قُلْتُ: وَلَا يُعَابُ الْعَالِمُ فِي اجْتِهَادَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْعَالِمِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ قُدْوَتَهُ فِي الْأَحْكَامِ، فَمَتَى مَا ظَهَرَ لَهُ الدَّلِيلُ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ رَجَعَ إِلَى الدَّلِيلِ، وَأَخَذَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْإِنْصَافُ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ٤٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَادَرَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زُفَرَ بْنَ الْهَدَيْلِ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

(٩) وَعَنْ أَبِي نُعَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لِأَبِي يُوسُفَ: (لَا تَرَوْ عَنِّي شَيْئًا، فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَمْحَطِيٌّ أَنَا، أَمْ مُصِيبٌ^(١)). وَفِي رِوَايَةٍ: (يَقُولُ لِأَبِي يُوسُفَ: يَا يَعْقُوبُ لَا تَرَوْ عَنِّي شَيْئًا، فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَمْحَطِيٌّ أَمْ مُصِيبٌ).
أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ٤٢٤)، وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السَّنَةِ» (٤٢٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ الدُّورِيِّ الْمُقْرِي^(٢) حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٠) وَعَنْ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (عَجَبًا لِلنَّاسِ يَقُولُونَ: إِنِّي أُفْتِي بِالرَّأْيِ^(٣))، مَا أُفْتِي إِلَّا بِالْأَثَرِ).

(١) قُلْتُ: وَمُرَادُهُ أَنْ يُثَبَّتَ فِي قَوْلِهِ بِالذَّلِيلِ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ، هَلْ أَصَابَ الدَّلِيلَ أَوْ لَا، فَهُوَ يَجْتَهِدُ فِي الْإِفْتَاءِ فِي الْأَحْكَامِ، فَقَدْ يُصِيبُ، وَقَدْ يُحْطِي عَلَى حَسَبِ الْجَهْدِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

(٢) وَقَدْ تَحَرَّفَ عِنْدَ الْخَطِيبِ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ٤٤٠٣): (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ)؛ إِلَيَّ: (حَمَادُ بْنُ أَبِي عُمَرَ).

(٣) قُلْتُ: كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُفْتِي بِالْإِجْتِهَادَاتِ، فَمَرَّةٌ يُصِيبُ، وَمَرَّةٌ يُحْطِي.

وَأَنْظُرُ: «مَنَاقِبَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٢٩)؛ بَابُ ذِكْرِ مَنْ وَصَفَهُ بِالْفَقْهِ.

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُسْرُو فِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ١٦٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي زَرْمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَفْهَمَ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَاحِبُ رَأْيٍ مَحْضٍ، بَلْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ صَاحِبُ اجْتِهَادٍ فِي الدِّينِ؛ أَيُّ: مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّأْيِ فَهُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَحْمُودِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْاجْتِهَادُ.

قَالَ الزَّبِيدِيُّ الْفَقِيهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ» (ص ١٦١): (وَقَدْ بَرَّأَ اللَّهُ تَعَالَى الْأُمَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ ارْتِكَابِ ذَلِكَ - يَعْنِي: الرَّأْيَ الْمَذْمُومَ - وَمَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنَ الرَّأْيِ فَهُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَحْمُودِ). اهـ

وَقَالَ الزَّبِيدِيُّ الْفَقِيهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عُقُودِ الْجَوَاهِرِ» (ص ١٦٠): (وَأَمَّا الرَّأْيُ: فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَحْمُودٌ وَمَذْمُومٌ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يُقَدِّمُ رَأْيَهُ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَلَى قَوْلِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ لِأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ طَرَّقَ كَثِيرَةً؛ لِأَنَّهُ أَوَّلًا: يَأْخُذُ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِالسُّنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِقَوْلِ

وَأَنْظُرْ: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٤٨)، وَ«عُقُودُ الْجَوَاهِرِ الْمُتَيْفَةِ» لِلزَّبِيدِيِّ (ص ١٦١).

(١) قُلْتُ: فَلَا يُعْتَبَرُ الْمَرْءُ بِرَأْيِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سُنَّةٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الصَّحَابَةِ، فَإِنْ اِخْتَلَفُوا أَخَذَ بِمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلًا لَمْ يَأْخُذْ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، بَلْ يَجْتَهِدُ كَمَا اجْتَهِدُوا.^(١)

(١١) وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرْوِيَ الْحَدِيثَ^(٢) إِلَّا إِذَا سَمِعَهُ مِنْ فَمِ الْمُحَدَّثِ، فَيَحْفَظُهُ ثُمَّ يُحَدِّثُ بِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى كِتَابِ الْإِكْلِيلِ» (ص ١١٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٨٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

(١٢) وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، ثُمَّ اتَّفَقَ أَبُو يُوسُفَ، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ قَالَا جَمِيعًا: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: (عِلْمُنَا هَذَا رَأْيٌ^(٣)) وَهُوَ أَحْسَنُ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، وَمَنْ جَاءَنَا بِأَحْسَنِ مِنْهُ قَبْلَنَا مِنْهُ).

(١) وَأَنْظُرْ: «تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ١٣ ص ٣٦٨)، وَ«الْإِبْصَالَ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٤٩٠ وَ ٤٩١ وَ ٤٩٤)، وَ«جَامِعَ بَيَانَ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٧٧٧)، وَ«مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ٦٢)، وَ«أَعْلَامَ الْمُؤَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٤١)، وَ«عُقُودَ الْجَوَاهِرِ» لِلزَّبِيدِيِّ (ص ١٥٦ وَ ١٥٧).

(٢) إِلَّا إِذَا ثَبَّتَ صِحَّةَ الْحَدِيثِ، فَيَجُوزُ نَشْرُهُ بَيْنَ النَّاسِ.

(٣) يَعْنِي: يَجْتَهِدُ فِي الدِّينِ، فَمَنْ أَتَى لَهُ بِدَلِيلٍ أَحْسَنَ مِنْهُ قَبْلَ قَوْلِهِ وَأَخَذَ بِهِ، وَتَرَكَ رَأْيَهُ مِنْ أَجْلِ الْأَخْذِ بِالِدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَاجِبَ عَلَيْهِ.

أَثَرٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ» (ج ١ ص ٤٩٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٣٤) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعِ الْبَلْخِيِّ ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ١٤٣).

وَتَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: (هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ رَأْيٌ، لَا نُجْبِرُ أَحَدًا عَلَيْهِ، وَلَا نَقُولُ: يَجِبُ عَلَيَّ أَحَدٌ قَبُولُهُ بِكَرَاهَةٍ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَحْسَنُ مِنْهُ، فَلْيَأْتِ بِهِ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٣٠١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ حَمَادٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

قُلْتُ: وَمُرَادُهُ مِنْ ذِكْرِهِ لِهَذِهِ الْأَثَارِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: قَوْلًا وَكِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى يُخَالِفُهُ، قَالَ: اتْرُكُوا قَوْلِي لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ يُخَالِفُهُ، قَالَ: اتْرُكُوا قَوْلِي لِخَبَرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِذَا كَانَ قَوْلُ الصَّحَابَةِ ﷺ يُخَالِفُهُ، قَالَ: اتْرُكُوا قَوْلِي لِقَوْلِ الصَّحَابَةِ ﷺ.^(١)

(١) وَأَنْظُرْ: «إِرْشَادُ النُّقَادِ إِلَى تَبْيِيرِ الْإِجْتِهَادِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ١٤٢)، وَ«الْقَوْلُ الْمُفِيدَ» لِلشَّوْكَانِيِّ (ص ٥٤)، وَ«إِيقَاطُ الْهَمَمِ» لِلْفُلَّانِيِّ (ص ٥٠)، وَ«تَبْيِيرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ج ٢ ص ١٠٨٩)، وَ«فَتْحُ الْمَجِيدِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ (ج ١ ص ٢٤).

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ» (ج ٢ ص ١٠٩٠): (فَلَمْ يَقُلْ هَذَا الْإِمَامُ - يَعْنِي: أَبَا حَنِيفَةَ - مَا يَدَّعِيهِ جُفَاءً الْمُتَقَلِّدِينَ لَهُ: إِنَّهُ لَا يَقُولُ قَوْلًا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، حَتَّى أَنْزَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْصُومِ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِيصَالِ» (ص ٤٩٤): (فَوَاجِبٌ عَلَى أَصْحَابِهِ - يَعْنِي: الْحَنْفِيَّةَ - أَنْ يَقْبَلُوهُ كَمَا أَخْبَرَ بِعِلْمِهِ عَنْ نَفْسِهِ). اهـ

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ قَالَ: (لَا فَرْقَ بَيْنَ بَهِيمَةٍ تَنْقَادُ، وَإِنْسَانٍ يُقَلِّدُ).^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٨٩): (وَهَذَا كُفُّهُ نَفْيٌ لِلتَّقْلِيدِ وَإِبْطَالٌ لَهُ لِمَنْ فَهَمَهُ وَهَدَى لِرُشْدِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣٣٢): (وَ «أَبُو يُوسُفَ»، وَ «مُحَمَّدٌ»، هُمَا صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِهِ، كَاخْتِصَاصِ: «الشَّافِعِيِّ» بِ «مَالِكٍ»، وَلَعَلَّ خِلَافَهُمَا لَهُ يُقَارَبُ خِلَافَ «الشَّافِعِيِّ» «لِمَالِكٍ»، وَكُلُّ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلدَّلِيلِ، وَقِيَامًا بِالْوَاجِبِ). اهـ



(١) أَنْتَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٨٩).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٢)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ»

(ص ١٧٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَمَسُّكِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالنَّأَثَارِ، وَنَهَى عَنْ تَقْلِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا،
وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَذْهَبًا خَاصًّا بِهِ فِي الدِّينِ
وَحَاشَاهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ

(١) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكٍ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ لَهُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، وَكَذَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَرَأَيْتَ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ

إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، وَأَبِي قِلَابَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَتَابَعَهُ إِسْحَاقُ بْنُ الطَّبَّاعِ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكٍ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ كَذَا؟ قَالَ مَالِكٌ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٤٦)، وَاللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٤٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْجَمَّالِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَاتِمِ بْنِ بَرِيْعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ الطَّبَّاعِ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: (لَمْ يَكُنْ مِنْ فُتْيَا النَّاسِ أَنْ يُقَالَ: لِمَ قُلْتَ هَذَا؟ كَانُوا يَكْتَفُونَ بِالرَّوَايَةِ، وَيَرْضَوْنَ بِهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي «الْجَامِعِ» (ص ١٤٨).

(٣) وَقَالَ أَشْهَبُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: (مَا الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ لَا

يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، مَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا وَاحِدٌ.

قَالَ أَشْهَبُ: وَبِهِ يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ.^(١)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ»

(ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) وَقَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (خَطَأً وَصَوَابٌ فَاَنْظُرْ فِي ذَلِكَ).^(١) يَعْنِي: فِي الدَّلِيلِ.

(٥) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَخَذَ بِحَدِيثَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ حَدَّثَ بِهِمَا ثِقَةً عَنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةٍ؟ فَقَالَ: (لَا وَاللَّهِ حَتَّى يُصِيبَ الْحَقُّ، وَمَا الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، فَوَلَانِ مُخْتَلَفَانِ يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، وَمَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ).^(٢)

(٦) وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مُخْطِئٌ وَمُصِيبٌ فَعَلَيْكَ بِالْإِجْتِهَادِ).^(٣) يَعْنِي: فِي تَتَبُعِ الدَّلِيلِ، وَمَعْرِفَتِهِ وَالْأَخْذِ بِهِ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٧٥).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي نَصْرِ فِي «جَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ» (ج ١ ص ١٤٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٧٥)، وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ» (ج ١ ص ١٩٢).

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

(٧) وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، سَمِعْتُ مَالِكًا وَاللَّيْثَ، يَقُولَانِ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ كَمَا قَالَ نَاسٌ: (فِيهِ تَوْسِعَةٌ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ).^(١) قُلْتُ: هَذِهِ عِبَارَةٌ عِلْمِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنْ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ مِمَّنْ تَلَقَّى الْعِلْمَ مِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَخَذُوهُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ إِمَامٌ عَالِمٌ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢): (الْإِخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَحَدٍ عَلِمْتُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ وَلَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٨٠): (وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهَا، وَذَلِكَ لَا يُعْدَمُ). اهـ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «آدَابِ الْمُفْتِي» (ص ١٢٥).

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَعَلَى النَّاظِرِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ أَنْ يَخْتَارَ الْقَوْلَ الَّذِي يُرْجِّحُهُ الدَّلِيلُ
بِغَضِّ النَّظَرِ عَنِ طَبِيعَةِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ حَيْثُ الْيُسْرُ وَالْعِلْظَةُ، وَكَيْسَ وَجُودُ الْخِلَافِ
بِمُسَوِّغٍ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِأَيِّ الْقَوْلَيْنِ شَاءَ دُونَ نَظَرٍ وَتَثْبُتٍ.^(١)

* وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَذَلِكَ لَا

يُعَدُّمُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

(٨) وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكََ بْنَ أَنَسٍ: يَعْيبُ الْجِدَالَ^(٢) فِي
الدِّينِ، وَيَقُولُ: (كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَرَدْنَا أَنْ نَرُدَّ مَا جَاءَ بِهِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ، تَرَكْنَا مَا نَزَلَ بِهِ
جَبْرِيلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدَلِهِ).^(٣)

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٢٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْعِلَالِ»
(١٥٨٥)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٣)، وَفِي

(١) أَنْظَرُ: «رَجَرَ الشُّفَهَاءَ عَنِ تَتَبِعِ رُحْصِ الْفُقَهَاءِ» لِلدَّوْسَرِيِّ (ص ٣٦)، وَ«الْإِسْتِدْكَارِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١
ص ١٨٨)، وَ«بَيَانَ الدَّلِيلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٠٥)، وَ«الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ٩٠)، وَ(ج ٥ ص ١٣٤)،
وَ«أَعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٢٣٦ وَ ٢٣٧)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٨٨٣).

(٢) الْمَدْهَبِيُّونَ يُجَادِلُونَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ يَنْهَى عَنِ الْجِدَالِ فِي الدِّينِ، فَأَيْنَ أَتْبَاعُ الْأُمَّةِ؟!
فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ.

(٣) قُلْتُ: فَتَرَكْتُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ لِهَذَا الْمُتَعَصِّبِ لِمَدْهَبِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

«الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِهِ» (٦٠٢)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ١ ص ٢٣٦)،
 وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٤٥٤)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ
 الصَّلَاةِ» (ج ٢ ٦٧٠)، وَاللَّالِكَائِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٤٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي
 «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ٨٨)، وَفِي «الْعُلُوفِ» (ص ١٠٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى»
 (٥٨٢)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ٦٨)، وَالسَّجَزِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ»
 (ص ٢٣٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ١٢٨)، وَفِي «شُعَبِ
 الإِيمَانِ» (٨١٣١) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ
 الصَّغَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ بْنِ بَزِيعٍ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأَعْيَنِ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كُلُّهُمْ عَنْ
 إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ
 الصُّغْرَى» (ص ٨١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ١ ص ٢٠٨).
 (٩) وَعَنْ مَعْنِ بْنِ عِيسَى قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكََ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُخْطِئُ
 وَأُصِيبُ، فَانظُرُوا فِي رَأْيِي، فَكُلُّ مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَخُذُوا بِهِ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُوَافِقِ
 الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَاتْرُكُوهُ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٧٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي
 «الإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١٤٩)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٦٤)،

وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٣) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ نَا إِبرَاهِيمَ بْنَ الْمُنْدِرِ
نَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٦)، وَالْقَاضِي عِيَاضُ فِي
«تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ» (ج ١ ص ١٤٦)، وَالشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٣٣١).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمُقَدِّسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٣): (فَهَذَا

الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ قَدْ سَبَقَ إِمَامَنَا الشَّافِعِيَّ بِهَذَا الْكَلَامِ وَهُوَ الْحَقُّ، وَذَلِكَ
الظَّنُّ بِجَمِيعِ الْأَئِمَّةِ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ). اهـ

(١٠) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: (حَقٌّ عَلَيَّ مَنْ طَلَبَ

الْعِلْمَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ وَقَارٌ وَسَكِينَةٌ، وَيَكُونُ مُتَّبِعًا لِأَثَارِ مَنْ مَضَى).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ص ٣٢٤)، وَالْقَاضِي عِيَاضُ

فِي «الْإِلْمَاعِ» (ص ٣٢٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٢٠)، وَالذُّورِيُّ

فِي «مَا رَوَاهُ الْأَكَابِرُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٦٣)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوَطَّأِ»

(ص ٩٠) مِنْ طَرِيقِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١١) وَعَنْ أَبِي مُصْعَبٍ فَقِيهِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ: (رَأَيْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ

فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ الرُّكُوعِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ٢٢٣)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «جَذْوَةِ الْمُقْتَبِسِ» (ص ٢٧٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِدْكَارِ» (ج ٢ ص ١٢٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ٢٢٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: (صَحِبْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ فَمَا مَاتَ إِلَّا وَهُوَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ)، فَقِيلَ لِيُونُسَ: وَصَفَ أَشْهَبُ رَفَعَ الْيَدَيْنِ عَنِ مَالِكٍ قَالَ: (سُئِلَ أَشْهَبُ عَنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَكَانَ يَقُولُ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا أَحْرَمَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ).

قَالَ يُونُسُ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: (صَحِبْتُ مَالِكًَا فِي طَرِيقِ الْحَجِّ، فَلَمَّا كَانَ بِمَوْضِعٍ ذَكَرَهُ يُونُسُ دَنَتْ نَاقَتِي مِنْ نَاقَتِهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ يَرْفَعُ الْمُصَلِّي يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: وَعَنْ هَذَا تَسْأَلُنِي، مَا أَحَبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْكَ، ثُمَّ قَالَ: (إِذَا أَحْرَمَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ).

قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ يُونُسَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِدْكَارِ» (ج ٢ ص ١٢٤).

* وَفِي هَذِهِ الْأَثَارِ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رحمته الله أَنَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ مِنَ السُّنَّةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ الْمُتَعَصِّبَةُ مِنْ عَدَمِ الْقَوْلِ بِهَذِهِ السُّنَّةِ، وَمُخَالَفَتِهِمْ لَهَا تَعْصِبًا لِمَذْهَبِهِمْ، وَمُخَالَفَةً لِسُنَّةِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، وَقَدْ ثَبَتَ الرَّفْعُ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه فِي أَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١٢) وَعَنْ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: (مَا قَلَّتِ الْأَثَارُ فِي قَوْمٍ إِلَّا كَثُرَتْ فِيهِمُ الْأَهْوَاءُ، وَإِذَا قَلَّتِ الْعُلَمَاءُ ظَهَرَ فِي النَّاسِ الْجَفَاءُ).^(١)

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَمَقِّهِ» (ج ص ٣٨٣) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ أَبِي الْقَاسِمِ نَا أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ نَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٣) وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ لِيُحَدِّثَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَلَبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَلَبَسَ قَلَنْسُوءَةً، وَمَشَطَ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أَوْقَرُّ بِهِ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ لَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ عَلَى وَضُوءٍ، إِجْلَالًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أُحِبُّ أَنْ أُعْظِمَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أُحَدِّثُ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٧٣١)، وَالرَّامَهُرْمِزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (٥٨٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣١٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ١ ص ٤١٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ٢

(١) وَالْجَفَاءُ يَأْتِي بِمَعْنَى: «الْغُلْظَةُ»، وَ«الْغُلُوُّ»، وَ«سُوءَ الْخُلُقِ»، وَ«الْبُعْدُ»، وَ«الْإِعْرَاضِ عَنِ الشَّيْءِ».

وَأَنْظَرُ: «رَأَيْدَ الطَّلَابِ» لِجَبْرِانَ (ص ٢٩٥).

ص ٢٤٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ٨٥ و ٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ الْخَزَاعِيِّ،
وَابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَأَبِي مُضْعَبٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٤) وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: (سَمِعْتُ مَالِكًا يُسْأَلُ عَنْ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ فِي
الْوُضُوءِ فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَتَرَكْتُهُ حَتَّى خَفَّ النَّاسُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا
عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تُفْتِي فِي مَسْأَلَةِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ زَعَمْتَ أَنْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى
النَّاسِ، وَعِنْدَنَا فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ؛ فَقَالَ: وَمَا هِيَ، فَقُلْتُ: ثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ لَهَيْعَةَ،
وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو الْمَعَاوِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيِّ عَنْ
الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادِ الْقُرَشِيِّ فَقَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدُلُّكَ بِخِنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ
رَجُلَيْهِ)، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمَا سَمِعْتُ بِهِ قَطُّ إِلَّا السَّاعَةَ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ
بَعْدَ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِتَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ)^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَقَالَ لِي: مَا سَمِعْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ
قَطُّ إِلَّا الْآنَ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣١ و ٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي
«السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٢٤)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الإِلْمَامِ» (ج ١ ص ٦١٣)،

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٤٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٤٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٤٦)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٢٤).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالْخَلِيلِيُّ^(١) فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ٣٩٩ وَ ٤٠٠) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي - ابْنَ وَهْبٍ - يَقُولُ فَذَكَرَهُ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧ وَ ٢٨).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣٢٨): (ثُمَّ مَنْ تَدَبَّرَ أُصُولَ الْإِسْلَامِ، وَقَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ وَجَدَ أُصُولَ مَالِكٍ وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ أَصَحَّ الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا). اهـ



(١) لَكِنْ وَقَعَ عِنْدَهُ وَهُمْ فِي إِسْنَادِهِ، حَيْثُ ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَابْنِ لَهِيْعَةَ، عَنْ أَبِي عُشَّانَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا تَوَضَّأْتَ خَلَّلْ أَصَابِعَ رِجْلَيْكَ) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مُسْنَدِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَالصَّحِيحُ مِنْ مُسْنَدِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَمَسُّكِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالنَّأَثَارِ، وَنَهَى عَنِ تَقْلِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا،

وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَذْهَبًا خَاصًّا بِهِ فِي الدِّينِ

وَحَاشَاهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ

(١) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا

بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعُوا مَا قُلْتُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَاتَّبِعُوهَا وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَيَّ قَوْلِ أَحَدٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَفِي «مَسْأَلَةِ

الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤١)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ»

(ص ٣٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٤٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ»

(ج ١ ص ٢١٧)، وَفِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٣٠)،

وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٧)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٠٩)،

وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٣ ص ٤٧)، وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي «أَدَبِ الْمُفْتِيِّ»

(ص ١١٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٧)، وَأَبُو الْفَضْلِ الْمُقْرِي فِي «دَمِّ

الْكَلَامِ» (ص ٨٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٠٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي

«تَارِيخِ دِمَشَقٍ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ:
سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٤)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَوَالِي التَّنْزِيلِ»
(ص ٦٣)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ١ ص ٦٣)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ»
(ج ٤ ص ٤٥)، وَالسُّبُكِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٦١).

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته قَوْلًا وَأَثَبْتَهُ، وَنَقَلَهُ أَصْحَابُهُ عَنْهُ، ثُمَّ صَحَّ
الْحَدِيثُ بِخِلَافِهِ، فَإِنَّا نَقُولُ: مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته: هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا
الْحَدِيثُ، دُونَ مَا نُقِلَ عَنْهُ.^(١)

* وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِ رحمته.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «التَّلْغِيْقِ عَلَى مُقَدِّمَةِ
الْمَجْمُوعِ» (ص ٣٧٠): (قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: هُوَ كَقَوْلِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَإِنَّهُ إِذَا صَحَّ
الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صلواته وَجَبَ أَنْ يُطْرَحَ قَوْلُ مَنْ خَالَفَهُ، وَيُؤْخَذَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ صلواته،
وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي اتِّبَاعِ سُنَّةِ النَّبِيِّ صلواته: «فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ»

[القمر: ١٥].

قُلْتُ: وَهَذَا لِسَانَ حَالٍ كُلِّ إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ سَابِقٍ وَلَا حَقِّ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّلْغِيْقِ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٣٧٠ وَ ٣٧١).

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤١): (وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا تَعْظِيمًا لِلْأَثَرِ، وَحَثًّا عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَنِ). اهـ.

(٢) وَعَنِ الْحَمِيدِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ يَوْمًا حَدِيثًا؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَتَقُولُ بِهِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَأَضْرَبَ، وَقَالَ: (يَا هَذَا أَرَأَيْتَنِي نَصْرَانِيًّا، أَرَأَيْتَنِي خَارِجًا مِنَ الْكَنِيسَةِ، أَرَأَيْتَ فِي وَسْطِي زُنَارًا^(١))، أَرُوِي حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَقُولُ بِهِ!).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ١٧٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ١٧٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٨٨٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَيِّمَةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١٤)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٤١) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْحَمِيدِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ» (ص ١٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٤)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٦).

(١) الزُّنَارُ: مَا عَلَى وَسْطِ الْمَجُوسِيِّ، وَالنَّصْرَانِيِّ، وَكَذَلِكَ مَا يُلبَسُهُ الذَّمِّيُّ بِشَدِّهِ عَلَى وَسْطِهِ.

أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٤ ص ٣٣٠).

فِي هَذَا الْأَثَرِ الْجَمِيلِ: رَدُّ وَاضِحٌ عَلَى الْمُقَلِّدَةِ الَّذِينَ يُقَلِّدُونَ إِمَامًا مُعَيَّنًا، أَوْ مَذَهَبًا مُعَيَّنًا، وَإِذَا أَتَاهُمُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْرَضُوا عَنْهُ، وَقَالُوا: نَحْنُ عَلَى مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَوْ عَلَى مَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَكَذَا.

* فَهَذَا هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ يَضْطَرُّ وَيَسْتَعْرِبُ وَيَسْتَنْكِرُ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ: هَلْ تَأْخُذُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي تَرَوِيهِ؟

وَأَنْظُرْ: يَا أَخَا الْإِسْلَامِ كَيْفَ كَانَ رَدُّ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، فَقَدْ شَبَّهَ الَّذِي يَدْعُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَأْخُذُ بِهِ بِالنَّضْرَانِيِّ، وَالذِّمِّيِّ الْكَافِرِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا مِصْدَاقٌ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٢].^(١)

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَصْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ قَوْلُهُ وَمَذَهَبُهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ).^(٢)

٣) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا صَحَّ خَبْرٌ يُخَالِفُ مَذَهَبِي، فَاتَّبِعُوهُ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ مَذَهَبِي).^(٣)

(١) أَنْظُرْ: «الْأَنْزَارُ الصَّحِيحَةَ» لِلدَّانِي (ج ١ ص ٢٥).

(٢) أَنْزَرُ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ١٣٦).

(٣) أَنْزَرُ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ الْجَوْنِيُّ فِي «نَهَايَةِ الْمَطَلَبِ» (ج ٤ ص ٢٦٠).

قُلْتُ: مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَا وَافَقَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣٣٠): (وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ، وَاجْتِهَادُهُ فِي اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاجْتِهَادُهُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ ذَلِكَ كَثِيرٌ جِدًّا، وَهُوَ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١١٨): (أَنَّ الْفُقَهَاءَ الَّذِينَ قَلَّدُوا مُبْطِلُونَ لِلتَّقْلِيدِ، وَأَنَّهُمْ قَدْ نَهَوْا أَصْحَابَهُمْ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ، وَكَانَ أَشَدُّهُمْ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَلَغَ مِنَ التَّأَكِيدِ فِي اتِّبَاعِ صِحَاحِ الْأَثَارِ، وَالْأَخْذِ بِمَا أَوْجَبَتْهُ الْحُجَّةُ، حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ غَيْرُهُ، وَتَبَرَّأَ مِنْ أَنْ يُقَلَّدَ جُمْلَةً وَأَعْلَنَ بِذَلِكَ، نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَأَعْظَمَ أَجْرَهُ، فَلَقَدْ كَانَ سَبَبًا إِلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٦٤].

(٤) وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (فَذَكَرَ اللَّهُ الْكِتَابَ، وَهُوَ: «الْقُرْآنُ» وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ، فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ، يَقُولُ: الْحِكْمَةُ: «سُنَّةُ» رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٦٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ بِهِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٦٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَكَلَامُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ هَذَا فِي كِتَابِهِ: «الرَّسَالَةُ» (ص ٢٥٢).

٥) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا وَجَدْتُمْ سُنَّةً مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ خِلَافَ قَوْلِي

فَخُذُوا بِالسُّنَّةِ وَدَعُوا قَوْلِي فَإِنِّي أَقُولُ بِهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي

«أَدَبِ الْأِمْلَاءِ وَالْإِسْتِمْلَاءِ» (٣٢١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١

ص ٣٨٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٧٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ

عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «خُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ» (ص ٢١٨)، وَابْنُ الْقَيِّمِ

فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥).

٦) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٣٩): (لَيْسَ لِأَحَدٍ أَبَدًا أَنْ

يَقُولَ فِي شَيْءٍ حَلَالٌ، وَلَا حَرَامٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ، وَجِهَةُ الْعِلْمِ الْخَبْرُ فِي الْكِتَابِ، أَوْ

السُّنَّةِ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقِيَاسِ).

٧) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَقَاوِيلٌ مُخْتَلِفَةٌ،

يُنْظَرُ إِلَى مَا هُوَ أَشْبَهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ بِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٤٤٠) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَقْوَابَهُمُ الْمُخْتَلِفَةَ بِمَثَابَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُتَعَارِضَةِ فَيُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا بِمُرَجِّحٍ.

٨) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَمَنْ عَرَفَ الْحَدِيثَ قَوِيَّتَ حُجَّتِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ:

(وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَّتَ حُجَّتِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٥١١)، وَفِي «التَّمْهِيدِ» تَعْلِيْقًا (ج ٢٣ ص ١٥١)، وَدَانِيَالُ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ق/٨٩/ط)، وَابْنُ حَمَّكَانَ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٤١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٤٠٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٧٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْحَدَائِقِ» (ج ١ ص ٥٣٢)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ١٤٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ١٥١)، وَفِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ٢٧٦)، وَ(ج ١١ ص ٩)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَالْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْإِلْمَاعِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَصُولِ الرِّوَايَةِ وَتَقْيِيدِ السَّمَاعِ»

(ص ٢٢١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٢٣) مِنْ طَرُقٍ عَنِ الْمُزَنِّيِّ قَالَ:
سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٢٤)، وَأَبُو زَكَرِيَّا السَّلْمَاسِيُّ فِي «مَنَازِلِ
الْأَيِّمَةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ٢١٥)، وَابْنُ فَرْحُونَ فِي «الدِّيْبَاجِ الْمُذَهَّبِ» (ص ٢٢٩).

٩) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: إِذَا صَحَّ لَكُمْ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ
فَخُذُوا بِهِ وَدَعُوا قَوْلِي).

أَثَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَزِيمَةَ قَالَ:
سَمِعْتُ الْمُزَنِّيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «خُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ» (ص ٧٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٨): (وَلِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

عَلَيْهِ فِي كَثْرَةِ عِنَايَتِهِ بِالسُّنَنِ، وَجَمْعِهِ لَهَا، وَتَفَقُّهِ فِيهَا، وَذَبِّهِ عَنْ حَرِيمِهَا، وَقَمْعِهِ
مَنْ خَالَفَهَا). اهـ

قُلْتُ: فَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ بَعْدَ السُّنَّةِ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسِبَهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى

تَرَكَه حَسِبَهُ ضَلَالَةً، وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَبُيِّنَتِ الْحُجَّةُ، وَانْقَطَعَ الْعُذْرُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٥٣٨): (أَنَّهُمْ - يَعْنِي:

الصَّحَابَةَ - لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ السُّنَّةِ تَقْلِيدًا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: كَمَا تَفَعَّلَهُ فِرْقَةُ

التَّقْلِيدِ، بَلْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيرَةَ الْقَوْمِ رَأَى أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُمُ السُّنَّةُ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ). اهـ

(١٠) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (لَقَدْ ضَلَّ مَنْ تَرَكَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِقَوْلِ مَنْ بَعْدَهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ الْقَاسِمِ الْمِيَانِجِيِّ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَتْحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا بَحْرًا، نَا الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١١) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَقَاوِيلٌ مُخْتَلِفَةٌ يُنْظَرُ إِلَى مَا هُوَ أَشْبَهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ بِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٤٤٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٨٠) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَالْفَلَّاهِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٣٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلْمَانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٤٤٠): (فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَوْلَيْنِ، لَمْ يَكُنْ قَوْلٌ بَعْضُهُمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ، وَلَمْ يَجْزِ تَقْلِيدُ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، بَلْ يَجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى الدَّلِيلِ). اهـ

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكِفَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٦٠)؛ بَابُ: الْقَوْلِ فِي تَرْجِيحِ الْأَخْبَارِ.

(١٢) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأُمَّ» (ج ٥ ص ١١٣ وَ ١١٤): (وَلَيْسَ تَعُدُّوا السُّنَنَ كُلَّهَا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي وَصَفْتُ بِاخْتِلَافٍ مَنْ حَكَيْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكُلُّ مَا سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهُ، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ، وَفِي الْعُنُودِ^(١) عَنْ اتِّبَاعِهِ مَعْصِيَتُهُ الَّتِي لَمْ يُعْذِرْ بِهَا خَلْقًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ اتِّبَاعِ سُنَنِ نَبِيِّهِ مَخْرَجًا).
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

(١٣) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَاعْلَمَهُمْ أَنَّ بَيْعَتَهُمْ رَسُولَهُ ﷺ بَيْعَتُهُ، وَكَذَلِكَ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ طَاعَتَهُمْ طَاعَتُهُ، فَقَالَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

(١) أَيُّ: فِي الْمَيْلِ.

أَثْرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٩٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَالْأَثْرُ فِي «الرِّسَالَةِ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٢٧١ وَ ٢٧٤).

قُلْتُ: وَفِي الْأَثْرِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَسَائِلِ الشَّرْعِ أَخْذُهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا مِنْ آرَاءِ الرِّجَالِ مَهْمَا كَانَتْ مَنْزِلَتُهُمْ.

قُلْتُ: فَكَيْفَ الْحَالُ الْيَوْمَ بِمَنْ يُقَدِّمُونَ آرَاءَ الرِّجَالِ - عَالِمِهِمْ وَجَاهِلِهِمْ - عَلَى هَدْيِ نَبِيِّهِمْ ﷺ. اللَّهُمَّ غَفْرًا. (١)

* فَإِذَا ظَهَرَ هَذَا وَتَقَرَّرَ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّعَصُّبَ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُقَلِّدِ لَيْسَ هُوَ بِاتِّبَاعِ أَقْوَالِهِ كُلِّهَا كَيْفَمَا كَانَتْ، بَلْ بِالْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَيَكُونُ الْخَبْرُ هُوَ الْمُتَّبَعُ، وَيُؤْوَلُ كَلَامُ ذَلِكَ الْإِمَامِ تَنْزِيلًا لَهُ الْخَبْرَ، وَالْأَمْرُ عِنْدَ الْمُقَلِّدِينَ، أَوْ أَكْثَرِهِمْ بِخِلَافِ هَذَا إِنَّمَا هُمْ يُؤْوَلُونَ تَنْزِيلًا لَهُ عَلَى نَصِّ إِمَامِهِمْ. (٢)

(١) أَنْظَرُ: «سِلْسِلَةُ الْآثَارِ الصَّحِيحَةِ» لِلدَّانِيِّ (ص ١٢٧).

(٢) أَنْظَرُ: «الْمُؤَمَّلُ» لِأَبِي شَامَةَ (ص ١٢٧).

* وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: عَلَى تَرْكِ قَوْلِهِ إِذَا ظَفَرَ بِحَدِيثٍ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى خِلَافِهِ، فَالْتَعَصُّبُ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ امْتِثَالُ أَمْرِهِ فِي ذَلِكَ، وَسُلُوكُ طَرِيقَتِهِ فِي قَبُولِ الْأَخْبَارِ، وَالْبَحْثِ عَنْهَا وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا. (١)

(١٤) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا وَجَدْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ خِلَافَ قَوْلِي فَخُذُوا بِالسُّنَّةِ وَدَعُوا قَوْلِي فَإِنِّي أَقُولُ بِهَا). (٢)

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْأِمْلَاءِ وَالْإِسْتِمْلَاءِ» (٣٢١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٧٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٥) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُولُوا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَدَعُوا مَا قُلْتُ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٤٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢١٧)، وَفِي

(١) أَنْظَرُ: «الْمَصْدَرُ السَّابِقُ».

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٧٣): (وَإِنَّمَا قَالَ - يَعْنِي: الشَّافِعِيُّ - هَذَا تَعْظِيمًا لِلْأَثَرِ، وَحَثًّا عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ). اهـ

«مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٧)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٠٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٦) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (كُلُّ مَا قُلْتُ: وَكَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ قَوْلِي

مِمَّا يَصِحُّ فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: أَوْلَى وَلَا تُقَلِّدُونِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٦٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٥٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ حَزْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١

ص ٣١).

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ٢١٨)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥)، وَالْفُلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٠٥ وَ ٣٤٠).

قُلْتُ: فَقَدْ وَضَحَ لَكَ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ أَنَّهُ مَتَى جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثٌ

ثَابِتٌ؛ فَوَاجِبُ الْمَصِيرِ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ حُكْمٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٥) فِي هَذِهِ الْآيَةِ: (فَنَفَى تَعَالَى الْإِيمَانَ عَمَّنْ لَمْ يُحَكِّمْ رَسُولَهُ ﷺ فِيمَا وَقَعَ التَّنَازُعُ فِيهِ، وَلَمْ يُسَلِّمْ لِقَضَائِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١]، قَالَ: (الْحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيقًا (ج ٤ ص ١٧٣٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٤ ص ٣٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٢٦٤)، وَآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ» (ص ٤١٦).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

١٧) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٢٧٦): (وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّورُ: ٦٣].

١٨) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥): (وَأَمْرُهُمْ بِأَخْذِ مَا آتَاهُمْ، وَالْإِنْتِهَاءَ عَمَّا نَهَاهُمْ عَنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحَشْرُ: ٧].

(١٩) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥): (وَأَبَانَ أَنَّهُ تَعَالَى يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٢) صِرَاطِ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [الشُّورَى: ٥٢-٥٣].

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: فِيمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يَقُولَهُ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٩].

(٢٠) وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: (وَكَانَ فَرَضُهُ جَلَّ جَلَالُهُ عَلَيَّ مِنْ عَيْنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمَنْ بَعْدَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاحِدًا فِي أَنْ عَلَيَّ كُلُّ طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ غَابَ عَنْ رُؤْيَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَعْلَمُ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِلَّا بِالْخَبَرِ عَنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٩٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْأَصَمِّ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَثَرُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ هَذَا فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥).

(٢١) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٧ ص ٣٠٣): (وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللهُ، وَلَا أَحْرَمُ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللهُ»، قَالَ الشَّافِعِيُّ: كَذَلِكَ صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَبِذَلِكَ أَمَرَهُ وَافْتَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ،

وَنَشْهَدُ أَنْ قَدْ اتَّبَعَهُ، فَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَحْيٌ فَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْوَحْيِ
اتِّبَاعَ سُنَّتِهِ فِيهِ، فَمَنْ قَبَلَ عَنْهُ فَإِنَّمَا قَبَلَ بِفَرْضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا
آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [النَّحْشُرُ: ٧]. اهـ

وَعَنْ عَامِرِ بْنِ مُصْعَبٍ: أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ
بَعْدَ الْعَصْرِ، فَتَنَاهَا عَنْهُمَا، قَالَ طَاوُسٌ: فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَدْعُهُمَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَا
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾
[الْأَحْزَابُ: ٣٦].

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٦)، وَفِي «الرِّسَالَةِ» (١٢٢٠)، وَ (١٢٢١)،
وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٠٥).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ١٢٢٠): (فَرَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ
الْحُجَّةَ قَائِمَةً عَلَى طَاوُسٍ بِخَبْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَدَلَّهُ بِتِلَاوَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ
فَرْضًا عَلَيْهِ أَنْ لَا تَكُونَ لَهُ الْخِيَرَةُ إِذَا قَضَى اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ أَمْرًا). اهـ
عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنِ الطَّيِّبِ قَبْلَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ،
وَبَعْدَ الْجَمْرَةِ).

قَالَ سَالِمٌ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ
قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٨٠)، وَفِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٧).
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٣٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٨٤٦).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٧): (فَتَرَكَ سَالِمٌ قَوْلَ جَدِّهِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي إِمَامَتِهِ، وَقَبَلَ خَبَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَدَّاهَا، وَأَعْلَمَ مَنْ حَدَّثَهُ أَنَّ خَبَرَهَا وَحَدَّاهَا سُنَّةٌ، وَأَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ، وَذَلِكَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَصَنَعَ ذَلِكَ الَّذِينَ بَعَدَ التَّابِعِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ، مِثْلَ ابْنِ شِهَابٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَالَّذِينَ لَقِينَاهُمْ كُلَّهُمْ يُثْبِتُ خَبَرَ وَاحِدٍ، عَنِ وَاحِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَجْعَلُهُ سُنَّةً، حُمِدَ مَنْ تَبَعَهَا، وَعَابَ مَنْ خَالَفَهَا).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَمَنْ فَارَقَ هَذَا الْمَذْهَبَ، كَانَ عِنْدَنَا مُفَارِقًا سَبِيلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ بَعْدَهُمْ إِلَى الْيَوْمِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَهَالَةِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥): (قَالَ الشَّافِعِيُّ:

فَتَرَكَ سَالِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلَ جَدِّهِ لِرِوَايَتِهَا، قُلْتُ^(١): لَا كَمَا تَصْنَعُ فِرْقَةُ التَّقْلِيدِ). اهـ

(٢٢) وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ:

يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَتَقُولُ بِهَذَا؟

(١) يَعْنِي: ابْنَ الْقَيْمِ.

فَارْتَعَدَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاصْفَرَ وَحَالَ لَوْنُهُ وَقَالَ: وَيَحَكُّ، أَيُّ أَرْضٍ تُقَلَّنِي وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظَلَّنِي إِذَا رَوَيْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا فَلَمْ أَقُلْ بِهِ، نَعَمْ عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ، عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٤ وَ ٤٧٥)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١٣ وَ ١١٤)، وَابُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِبْقَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٣١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (٤٠٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ السَّمَّاكِ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْجَصَّاصَ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٥).

٢٣) وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: (مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَتَذَهَبُ عَلَيْهِ سَنَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَعَزُّبُ عَنْهُ، فَمَهْمَا قُلْتُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ أَصَلْتُ مِنْ أَصْلِ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخِلَافِ مَا قُلْتُ، فَالْقَوْلُ: مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ قَوْلِي، قَالَ: وَجَعَلَ يُرَدُّ هَذَا الْكَلَامَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٦)، وَفِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٩)، وَالْقَلَانِي فِي «إِقَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٣٢)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمَوْمَلِ» (ص ١٢٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ السَّمَّاكِ: أَنَّ أَبَا سَعِيدِ الْجَصَّاصَ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٣٦٣)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨).

(٢٤) وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: وَقَدْ قَالَ لِلشَّافِعِيِّ رَجُلٌ: تَأْخُذُ بِهَذَا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: (مَتَى رَوَيْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا صَحِيحًا، وَلَمْ آخُذْ بِهِ، فَأُشْهِدُكُمْ أَنَّ عَقْلِي قَدْ ذَهَبَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا صَحَّ عِنْدِي الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ آخُذْ بِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَتَى سَمِعْتَنِي حَدَّثْتُ بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيحٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٥٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٢٣٧)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (٣٩٨)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٢٦ وَ ١٢٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْعُلُوِّ» (٤٠٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْأئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١٣)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «صِفَةِ الصَّفْوَةِ»

(ج ٢ ص ٢٥٦)، وَالْفُلَانِيُّ فِي «إِقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٣٩)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٧)، وَالْهَكَارِيُّ فِي «اعْتِقَادِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٥٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ السَّمْرَقَنْدِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ق / ٢٣٤ / ط) مِنْ طُرُقِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١

ص ٣١).

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٤)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ»

(ج ٤ ص ٤٠)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ» (ص ٨٣).

(٢٥) وَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: (كُلُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

فَهُوَ قَوْلِي، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعُوهُ مِنِّي).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٩٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي

الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠

ص ٣٥)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٩٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدٍ

الْبُسْتِيِّ السَّجِسْتَانِيِّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ١٠ ص ٢٥٣ وَ ٢٥٤)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ

فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣١).

(٢٦) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (الأصلُ كتابُ اللهِ، أوُ سُنَّةُ نَبِيِّهِ، أوُ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أوُ إِجْمَاعِ النَّاسِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (ص ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَافِظِ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَقِيهُ الْفَقَّالُ ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُجَيْرٍ ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٢٧) وَقَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (كُلُّ مَسْأَلَةٍ تَكَلَّمْتُ فِيهَا، صَحَّ الخَبْرُ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَهْلِ النُّقْلِ بِخِلَافِ مَا قُلْتُ، فَأَنَا رَاجِعٌ عَنْهَا فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَوْتِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٣)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَوَالِي التَّنْزِيلِ» (ص ١٠٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٧)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الكَلَامِ» (ج ٢ ص ٣٠٢)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «المُؤَمَّلِ» (ص ١٢٨) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى بْنِ مَاهَانَ الرَّازِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ:
سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَالْأَثَرُ فِي كِتَابِ «الأُمَّ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ٧ ص ١٨٣).

وَذَكَرَهُ الْفَلَانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أُولِي الأَبْصَارِ» (ص ٣٤٠)، وَابْنُ القَيْمِ فِي

«أَعْلَامِ المُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٣٦٣).

(٢٨) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٨٨): (وَكُلُّ مَا سَنَّ ﷺ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللهُ اتِّبَاعَهُ، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ، وَفِي الْعُنُودِ^(١) عَنِ اتِّبَاعِهَا مَعْصِيَتَهُ الَّتِي لَمْ يُعْذِرْ بِهَا خَلْقًا، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ اتِّبَاعِ سُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَخْرَجًا، لِمَا وَصَفْتُ، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ). اهـ

(٢٩) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ١٠٩): (فِيمَا وَصَفْتُ مِنْ فَرَضِ اللهِ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعِ أَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ إِنَّمَا قُبِلَتْ عَنِ اللهِ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَبِكِتَابِ اللهِ تَبِعَهَا... فَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ لَهُ تَبِعٌ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّابِعِ أَنْ يُخَالَفَ مَا فُرِضَ عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ خِلَافُهَا). اهـ

قُلْتُ: وَمَنْ خَالَفَ مَا قُلْتُ فَقَدْ جَمَعَ الْجَهْلَ بِالسُّنَّةِ، وَالْخَطَأَ فِي الْكَلَامِ فِيمَا يَجْهَلُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ» (ص ٧١): (وَإِنَّمَا يَكُونُ اجْتِهَادُ الرَّأْيِ فِيمَا لَمْ تَمْضِ بِهِ سُنَّةٌ عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَدَ إِلَى شَيْءٍ مَضَتْ بِهِ سُنَّةٌ فَيَرُدُّهُ بِالرَّأْيِ وَالْفِيَّاسِ). اهـ

(١) الْعُنُودُ: الْعُتُوُّ وَالطُّغْيَانُ، أَوْ الْمَيْلُ وَالْإِنْحِرَافُ.

* عَانَدَ فُلَانٌ مُعَانِدَةً، وَعِنَادًا: خَالَفَ وَرَدَّ الْحَقَّ وَهُوَ يَعْرِفُهُ.

أَنْظَرِ: «الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ج ٢ ص ٦٣٠)..

(٣٠) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِبْطَالِ الْإِسْتِحْسَانِ» (ص ٤٣): (فَمَنْ خَالَفَ نَصَّ كِتَابٍ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، أَوْ سُنَّةٍ قَائِمَةٍ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْخِلَافُ، وَلَا أَحْسَبُهُ يَحِلُّ لَهُ خِلَافَ جَمَاعَةِ النَّاسِ). اهـ

(٣١) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْأَضْلُ قُرْآنٌ أَوْ سُنَّةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فِقِيَاسٌ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا اتَّصَلَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَحَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ، فَهُوَ سُنَّةٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٣١)، وَفِي «الْمَرَاسِيلِ» (١٣)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٤٣٧)، وَفِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٥٣٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَعْظِيمِ الْفُتْيَا» (ج ١ ص ٥٣٢)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (١١١٠)، وَ (١١١١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٦ ص ١٨١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٠): (إِذِ الْمَقْصُودُ أَنَّهُمْ كَانُوا - يَعْنِي السَّلَفَ - مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُعَارِضُهُ إِلَّا قُرْآنٌ، لَا رَأْيِي، وَمَعْقُولٌ، وَقِيَاسٌ، وَلَا ذَوْقٌ وَوَجْدٌ، وَإِلْهَامٌ وَمُكَاشَفَةٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَوَابِ الْبَاهِرِ» (ص ٣٧): (فَإِذَا

بَيَّنْتُ لَهُ السُّنَّةَ لَمْ يَجْزُ لَهُ مُخَالَفَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا التَّعَبُّدُ بِمَا نَهَى عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٢٣): (الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مَعْصُومُونَ عَنِ الْإِفْرَارِ عَلَى الْخَطَأِ، بِخِلَافِ الْوَاحِدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَمْرَاءِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مَعْصُومًا مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا يَسُوعُ بَلَّ يَجِبُ أَنْ نُبَيِّنَ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَيَانٌ خَطَأً مِنْ أَخْطَأَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَمْرَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ص ٨٥): (وَمِنْ أَنْوَاعِ النَّصْحِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ - وَهُوَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ الْعُلَمَاءُ - رَدُّ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى مُورِدِهَا، وَبَيَانُ دَلَالَتِهِمَا عَلَى مَا يُخَالِفُ الْأَهْوَاءَ كُلَّهَا). اهـ

(٣٢) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَمِّ» (ج ٧ ص ٣١٧): (الْحَقُّ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى وَاحِدٌ يُقَالُ فِيهِ: نَعَمَ الْحَقُّ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ).

قُلْتُ: فَالْحَقُّ وَاحِدٌ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِلْمَ اللهِ تَعَالَى فِي أَحْكَامِهِ وَاحِدٌ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ. (١)

(٣٣) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (مَا كَانَ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ مُوجُودَيْنِ، فَالْعُدْرُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُمَا مَقْطُوعٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهِمَا). (٢)

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) وَأَنْظَرِ: «الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٢ ص ٤٣٨).

(٢) قُلْتُ: وَلَا يَتْرُكُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَيُّ حَدِيثٍ أَبَدًا.

وَأَنْظَرِ: «الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١ ص ٣٥)، وَ«أَعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٤٢).

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِقَاطِ هِمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٣٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَكَلَامُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ هَذَا فِي كِتَابِهِ: «الْأُمَّ» (ج ٧ ص ٢٨٠).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٢).

(٣٤) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَ لَهُ

سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَدْعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ).^(١)

(٣٥) وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ لَهُ: (أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ

مَنِّي، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا فَأَعْلَمُونِي بِهِ، حَتَّى أَذْهَبَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٩٤ وَ ٩٥)، وَابْنُ

الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص ٤٩٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «الِاخْتِجَاجِ بِالْإِمَامِ

الشَّافِعِيِّ» (ص ٤٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ» (ص ٧٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ

إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٩٧)، وَفِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٦)،

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٢ ص ١١)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِقَاطِ هِمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ»

(ص ٢٢٩)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨).

وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٢٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)،
وَأَبْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٥)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢
ص ٣٠٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيهِ بِهِ، وَهُوَ فِي «الْعِلَلِ»
(١٠٥٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١
ص ٣٢).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ»
(ج ١٠ ص ٣٣)، وَفِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» لَهُ (ج ١٤ ص ٣٢)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي رِسَالَةٍ:
«صِحَّةُ أَصُولِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»، ضَمَّنَ: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣١٧).
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَدْخَلِ» (ج ٢ ص ٥٩٧): «وَلِهَذَا كَثُرَ أَخْذُهُ»
بِالْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤٠): «وَإِنَّمَا
أَرَادَ الشَّافِعِيُّ إِعْلَامَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَنَّ أَصْلَهُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ مَذْهَبَهُ الْأَثَرُ دُونَ غَيْرِهِ
فِيمَا ثَبَتَ النَّصُّ بِخِلَافِهِ.

* وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ أَشَدُّ عِنَايَةً مِنْ غَيْرِهِمْ بِتَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ

وَتَعْلِيلِهَا). اهـ

(١) يَعْنِي: الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللهُ.

(٣٦) وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: (لَا تَدْعُ لِرَسُولِ اللَّهِ

حَدِيثًا أَبَدًا).

أَثْرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي

«تَوَالِي التَّنَائِسِ» (ص ٦٣) مِنْ طَرِيقِ الْأَصَمِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ بِهِ.

وَهَذَا الْأَثْرُ فِي «الْأُمَّ» (ج ٧ ص ١٩٨) لِلشَّافِعِيِّ.

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «خُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ» (٥٧)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي

«أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥).

(٣٧) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ»

(ص ١٩١): (إِذَا حَدَّثَ الثَّقَةُ عَنِ الثَّقَةِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ ثَابِتٌ عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يُتْرَكُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ أَبَدًا).

(٣٨) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ»

(ص ١٩١): (حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَعْنٍ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يُرْوَى عَمَّنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ حَدِيثٌ يُخَالِفُهُ لَمْ أَلْتَمِثْ إِلَى مَا خَالَفَهُ، وَحَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى أَنْ يُؤْخَذَ

بِهِ).

(٣٩) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ»

(ص ١٩٢): (إِذَا ثَبَتَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْنِي بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ).

(٤٠) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ»

(ص ١٩٣): (فَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى عِنْدَنَا أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ).

(٤١) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ «اِخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ» (ص ١٩٣): (إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ شَيْئًا، وَغَيْرَهُ قَالَ غَيْرُهُ، فَلَا يَشْكُ مُسْلِمٌ فِي أَنَّ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَوْلَىٰ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ).

(٤٢) وَقَالَ الرَّعْفَرَانِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: (إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَهُوَ مَا أُخِذَ بِهِ لَا يُتْرَكُ لِقَوْلِ غَيْرِهِ).^(١)

(٤٣) وَقَالَ الرَّعْفَرَانِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: (مَنْ تَبَعَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَافْتَتَهُ، وَمَنْ غَلَطَ فَتَرَكَهَا خَالَفْتَهُ).^(٢)

(٤٤) وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا اتِّبَاعُهَا وَلَا نَعْتَرُضُ عَلَيْهِ بِكَيْفٍ وَلَا يَسْعُ عَالِمًا فِيمَا ثَبَتَ مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا التَّسْلِيمُ؛ لِأَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ اتِّبَاعَهَا).

أَثَرُ صَحِيحٍ

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

هُوَ فِي كِتَابِ: «الْقَدِيم» مِنْ رِوَايَةِ: الرَّعْفَرَانِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ، كَذَلِكَ قَرَأَهُ الْبَيْهَقِيُّ، كَمَا فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لَهُ (ج ١ ص ٤٨٥).
وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمَوْمِلِ» (ص ١٣٠).

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

هُوَ فِي كِتَابِ: «الْقَدِيم» مِنْ رِوَايَةِ: الرَّعْفَرَانِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ، كَذَلِكَ قَرَأَهُ الْبَيْهَقِيُّ، كَمَا فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لَهُ (ج ١ ص ٤٨٥).
وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمَوْمِلِ» (ص ١٣٠).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٨ ص ١٥٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٤٥) وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ وَذَكَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: تَأْخُذُ بِهِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أُرْوِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا لَا أَخُذُ بِهِ! مَتَى عَرَفْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا وَلَمْ أَخُذْ بِهِ، فَأَنَا أُشْهِدُكُمْ أَنَّ عَقْلِي قَدْ ذَهَبَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَتَى سَمِعْتَنِي حَدَّثْتُ بِحَدِيثٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيحٌ فَلَمْ أَخُذْ بِهِ، فَأَنَا أُشْهِدُكُمْ أَنَّ عَقْلِي قَدْ ذَهَبَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٢٦ وَ ١٢٧ وَ ١٤٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٣ وَ ٤٧٤)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٢٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٢٣٧)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٧)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٣٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١١٣) مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٤٦) وَعَنِ ابْنِ أَبِي الْجَارُودِ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: (إِذَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ، وَقُلْتُ: قَوْلًا، فَأَنَا رَاجِعٌ عَنْ قَوْلِي، قَائِلٌ بِذَلِكَ - يَعْنِي: بِالسُّنَّةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٣٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١١٣) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَبْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي الْجَارُودِ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٤٧) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جِمَاعِ الْعِلْمِ» (ص ٨٣): (وَقَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَاجْتِنَابِ مَا نَهَى عَنْهُ، وَفَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ عَلَيَّ خَلِيقَتِهِ.
* وَمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنْ هَذَا إِلَّا مَا تَمَسَّكُوا بِهِ عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ عَنِ رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ عَنْ دِلَالَتِهِ).

(٤٨) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جِمَاعِ الْعِلْمِ» (ص ١٧): (لَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْنَا اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الْحَشْرُ: ٧]، إِنَّهُ لَبَيِّنٌ فِي التَّنْزِيلِ أَنَّ عَلَيْنَا فَرَضًا أَنْ نَأْخُذَ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ، وَنَنْتَهِيَ عَمَّا نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْفَرَضُ عَلَيْنَا وَعَلَى مَنْ هُوَ مِنْ قَبْلِنَا، وَمِنْ بَعْدِنَا وَاحِدٌ).

(٤٩) وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ لِي الشَّافِعِيُّ: (اسْقِنِي قَائِمًا^(١))، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ قَائِمًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) قُلْتُ: يَقْتَدِي بِالنَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٦٢) مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٥٠) وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ الْوَاسِطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - ثِقَةٌ حَافِظٌ - قَالَ: (رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ أَحْمَرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، يَعْنِي أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْخِضَابَ اتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٧٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ٧٧) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٥١) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا اتَّصَلَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَحَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ، فَهُوَ سُنَّةٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٥٩)، وَفِي «الْمَرَاسِيلِ» (ص ١٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ٣٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ عِلْمِ الرِّوَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٦٤ وَ ٥٦٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١١٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٥٢) وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَمَاعِ الْعِلْمِ» (ص ٨٠٧): (لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا نَسَبَهُ النَّاسُ، أَوْ نَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى عِلْمٍ يُخَالِفُ فِي أَنْ فَرَضَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- اتِّبَاعُ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّسْلِيمِ لِحُكْمِهِ، بِأَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَوْلُ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنَّ مَا سِوَاهُمَا تَبِعُ لَهُمَا، وَأَنَّ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى مَنْ بَعَدَنَا وَقَبْلَنَا، فِي قَبُولِ الْخَيْرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ فِي أَنْ الْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ قَبُولُ الْخَيْرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذِهِ آثَارُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وُجُوبِ التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعٍ مِنْ سَلَفٍ

وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعٍ مَنْ خَلَفَ

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٨): (لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ مِنْ أَهْلِ

السُّنَّةِ؛ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ، وَيُؤْمِنَ بِالْآثَارِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ١٨٠): (فَأَمَّا

السَّلَفُ، وَالْأئِمَّةُ، وَأكَابِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَهُمْ أَوْلَى الطَّوَائِفِ بِمُؤَافَقَةِ الْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ، وَالْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ). اهـ

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٥ وَ ٤٧٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَأَبِي سَعِيدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ ذَمَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ الْمُقْلِدَةَ، وَالْمُتَعَالِمَةَ فِي الْفِقْهِ، وَأَنَّهِنَّ
أَثَرُوا التَّقْلِيدَ وَالْغَفْلَةَ، وَالِاسْتِعْجَالَ بِالرِّيَاسَةِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (ثُمَّ تَفَرَّقَ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي تَثْبِيهِ خَيْرِ الْوَاحِدِ عَنِ
رَسُولِ اللهِ ﷺ تَفَرُّقًا مُتَبَايِنًا، وَتَفَرُّقًا عَنْهُمْ مِمَّنْ نَسَبَهُ الْعَامَّةُ إِلَى الْفِقْهِ، فَاثْمَنَعَ بَعْضُهُمْ
عَنِ التَّحْقِيقِ مِنَ النَّظَرِ، وَأَثَرُوا التَّقْلِيدَ وَالْغَفْلَةَ، وَالِاسْتِعْجَالَ بِالرِّيَاسَةِ).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٦ ص ١٦٠): (قَوْلُ الشَّافِعِيِّ:
«إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي»)^(٢) هَذَا الْمَعْنَى صَرِيحٌ فِي مَدْلُولِهِ، وَأَنَّ مَذْهَبَهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ
الْحَدِيثُ، لَا قَوْلَ لَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا خَالَفَ الْحَدِيثَ وَيُقَالُ: هَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ، وَلَا يَحِلُّ الْإِفْتَاءُ بِمَا خَالَفَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا الْحُكْمُ بِهِ،
صَرَخَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أُمَّةِ أَتْبَاعِهِ، حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لِلْقَارِئِ إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةً
مِنْ كَلَامِهِ: قَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِخِلَافِهَا، اضْرِبْ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَتْ مَذْهَبَهُ، وَهَذَا

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٥ وَ ٤٧٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَاكِمِ، وَأَبِي
سَعِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا
الشَّافِعِيُّ بِهِ.

وَأَسْنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَنْتَرُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي كِتَابِهِ: «جَمَاعُ الْعِلْمِ» (ص ٩).

وَذَكَرَهُ الْفُلَائِيُّ فِي «إِقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٤١).

(٢) هَذَا النَّصُّ يُؤْخَذُ مِنَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ عُمُومِ مَعْنَى الْأَنْتَارِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ
الصَّحِيحِ، أَمَّا مَنْصُوصٌ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَلَا يَصِحُّ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَانْتَبَهُ.

هُوَ الصَّوَابُ قَطْعًا، وَلَوْ لَمْ يُنصَّ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ إِذَا نَصَّ عَلَيْهِ وَأَبْدَى فِيهِ وَأَعَادَ، وَصَرَاحَ فِيهِ بِالْفَاطِظِ كُلِّهَا صَرِيحَةً فِي مَدْلُولِهَا؟ فَنَحْنُ نَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ مَذْهَبَهُ وَقَوْلَهُ الَّذِي لَا قَوْلَ لَهُ سِوَاءَ مَا وَافَقَ الْحَدِيثَ، دُونَ مَا خَالَفَهُ، وَأَنَّ مَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ خِلَافَهُ فَقَدْ نَسَبَ إِلَيْهِ خِلَافَ مَذْهَبِهِ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُتَّقِينَ» (ج ٣ ص ٥٧٣): (وَنَهَى عَنْ تَقْلِيدِهِ - يَعْنِي: الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ - وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ، فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا، لَقَدْ نَصَحَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَالْمُسْلِمِينَ، وَدَعَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِاتِّبَاعِهِمَا دُونَ قَوْلِهِ، وَأَمَرْنَا بِأَنْ نَعْرِضَ أَقْوَالَهُ عَلَيْهِمَا، فَتَقَبَّلَ مِنْهَا مَا وَافَقَهُمَا، وَتَرَدَّدَ مَا خَالَفَهُمَا، فَنَحْنُ نُنَاشِدُ الْمُتَقَلِّدِينَ هَلْ حَفِظُوا فِي ذَلِكَ وَصِيَّتَهُ وَأَطَاعُوهُ؟ أَمْ عَصَوْهُ وَخَالَفُوهُ؟) اهـ

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ: بَلِ الْمُتَقَلِّدَةُ عَصَوْهُ، وَخَالَفُوهُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُتَّقِينَ» (ج ٦ ص ١٦١): (وَهَذَا الْمَعْنَى صَرِيحٌ فِي مَدْلُولِهِ، وَأَنَّ مَذْهَبَهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، لَا قَوْلَ لَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا خَالَفَ الْحَدِيثَ، وَيُقَالُ: «هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ» وَلَا يَحِلُّ الْإِفْتَاءُ بِمَا خَالَفَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا الْحُكْمُ بِهِ، صَرَاحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةً مِنْ أُمَّةِ أَتْبَاعِهِ... وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَاصِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّلْخِيصِ» (ص ١١١ - الْمُؤَمَّلُ): (ذَكَرَ الْمُزْنِي فِي كِتَابِهِ الْمُتَرَجِّمِ بـ «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» فِي الْمُتَمِّمِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ أَنْ

الشَّافِعِيُّ نَهَى عَنِ التَّقْلِيدِ نُصْحًا مِنْهُ لَكُمْ، فَلَهُ أَجْرٌ صَوَابِكُمْ، وَهُوَ بَرِيٌّ مِنْ خَطِيئِكُمْ، وَقَبِلَ مِنْهُ نُصْحَكُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَلِيٍّ السَّنَجِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ التَّلْخِصِ» (ص ١١١ - الْمُؤَمَّلُ):
 (وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمُزْنِي هَذَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ خَالَفَ الشَّافِعِيُّ فِيهَا فِي «جَامِعِهِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ» حَيْثُ ذَهَبَ فِيهَا إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ صَلَاتِهِ، وَيَتَوَضَّأُ وَيَسْتَأْنِفُ، فَبَسَطَ الْعُذْرَ لِنَفْسِهِ فِي مُخَالَفَةِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١١٢):
 (فَالْمُزْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ امْتَثَلَ أَمْرَ إِمَامِهِ فِي النَّهْيِ عَنِ تَقْلِيدِهِ، فَخَالَفَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَمَّا ظَهَرَ لَهُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالرَّأْيِ، فَمَا الظَّنُّ بِهِ لَوْ وَجَدَ حَدِيثًا مُصَرَّحًا بِخِلَافِ نَصِّهِ، فَهُوَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - حِينِيذٌ كَانَ أَشَدَّ مُبَادَرَةً إِلَى مُخَالَفَةِ نَصِّ إِمَامِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مُوَافِقًا لَا مُخَالَفًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمَرَ إِذَا وَجَدَ الْحَدِيثَ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ أَنْ يَتْرَكَ قَوْلَهُ، فَهُوَ إِنَّمَا تَرَكَ قَوْلَهُ بِقَوْلِهِ، فَهُوَ مُوَافِقٌ مُمَثِّلٌ لِلْأَمْرِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُزْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُخْتَصَرِهِ» (ص ٩٣): (اِخْتَصَرْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ عِلْمِ الشَّافِعِيِّ، وَمِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ، لِأَقْرَبِهِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ، مَعَ إِعْلَامِهِ نَهْيُهُ عَنِ تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ لِيَنْظُرَ فِيهِ لِدِينِهِ وَيَحْتَاطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١١٠):
 (أَيُّ: مَعَ إِعْلَامِي مَنْ أَرَادَ عِلْمَ الشَّافِعِيِّ نَهَى الشَّافِعِيُّ عَنِ تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَاوَرِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحَاوِي» (ج ١ ص ٣٣): (وَقَوْلُهُ: (وَيَحْتَاطُ لِنَفْسِهِ) أَي: لِيَتَطَلَّبَ الْإِحْتِيَاظَ لِنَفْسِهِ بِالْإِجْتِهَادِ فِي الْمَذَاهِبِ، فَتَرَكَ التَّقْلِيدَ بِطَلَبِ الدَّلَالَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١١١): (فَعَلَى هَذَا كَانَ السَّلْفُ الصَّالِحُ يَتَّبِعُونَ الصَّوَابَ حَيْثُ كَانَ، وَيَجْتَهِدُونَ فِي طَلْبِهِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ التَّقْلِيدِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١١٦): (ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا - يَعْنِي: مِنَ الْمُقَلِّدَةِ الشَّافِعِيَّةِ - قَدْ وَقَعَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ حَلَلٌ كَثِيرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ كَثِيرًا فِيمَا يَنْقُلُونَ مِنْ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِيمَا يُصَحِّحُونَهُ مِنْهَا وَيَخْتَارُونَهُ، وَمَا يَنْسُبُونَهُ إِلَى الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ، وَلَا سِيَّمَا الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ، وَصَارَتْ لَهُمْ طُرُقٌ مُخْتَلِفَةٌ خُرَاسَانِيَّةٌ وَعِرَاقِيَّةٌ، فَتَرَى هَؤُلَاءِ يَنْقُلُونَ عَنْ إِمَامِهِمْ خِلَافَ مَا يَنْقُلُهُ هَؤُلَاءِ، وَالْمَرْجِعُ فِي هَذَا كُلِّهِ إِلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ، وَكُتِبَهُ مُدَوَّنَةٌ مَرْوِيَّةٌ مَوْجُودَةٌ، أَفَلَا كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا، وَيُنْقُونَ تَصَانِيفَهُمْ مِنْ كَثْرَةِ اخْتِلَافِهِمْ عَلَيْهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَا يَفْعَلُونَهُ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ مِنْ كَثْرَةِ اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ نُصْرَةً لِقَوْلِهِمْ، وَمِنْ تَغْيِيرِ لَفْظِ مَا صَحَّ مِنْهَا، وَالزِّيَادَةِ فِيهَا، وَالنَّقْصِ مِنْهَا لِقَلَّةِ خِبْرَتِهِمْ بِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْمَلِ» (ص ١١٦)؛ عَنْ
فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ: (قَدْ وَقَعَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ خَلَلٌ كَثِيرٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «بَيَانِ الْخَطَأِ» (ص ٩٥ وَ ٩٦): (وَجَدْتُ فِي بَعْضِ
مَا نُقِلَ مِنْ كُتُبِ الشَّافِعِيِّ وَحَوْلَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهِ خَلَلًا فِي النُّقْلِ، وَعُدُولًا عَنِ الصَّحَّةِ
بِالتَّحْوِيلِ، فَرَدَدْتُ مَبْسُوطَ كُتُبِهِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ إِلَى تَرْتِيبِ «الْمُخْتَصَرِ»؛ لِيَتَبَيَّنَ
لِمَنْ تَفَكَّرَ فِي مَسَائِلِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَيُظْهَرَ لِمَنْ
نَظَرَ فِي أَحْبَارِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْخَلَلُ بِالتَّقْصِيرِ فِي النُّقْلِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْمَلِ» (ص ١٢٥):
(وَأَيُّهُمُ الْحَدِيثُ الْمُعْتَبَرُونَ هُمُ الْقُدُورَةُ فِي فَنِّهِمْ فَوَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ،
وَعَرَضُ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ عَلَى السُّنَنِ وَالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، فَمَا سَاعَدَهُ الْأَثَرُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَإِلَّا فَلَا يُبْطَلُ الْخَبَرُ بِالرَّأْيِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْمَلِ» (ص ١٢٧):
(فَإِذَا ظَهَرَ هَذَا وَتَقَرَّرَ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّعَصُّبَ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُقَلِّدِ لَيْسَ هُوَ بِاتِّبَاعِ أَقْوَالِهِ
كُلُّهَا كَيْفَمَا كَانَتْ، بَلْ بِالْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ
هُوَ الْمُتَّبَعُ، وَيُؤَوَّلُ كَلَامُ ذَلِكَ الْإِمَامِ تَنْزِيلاً لَهُ الْخَبَرُ.

* وَالْأَمْرُ عِنْدَ الْمُقَلِّدِينَ أَوْ أَكْثَرِهِمْ بِخِلَافِ هَذَا إِنَّمَا هُمْ يُؤَوَّلُونَ الْخَبَرَ تَنْزِيلاً
لَهُ عَلَى نَصِّ إِمَامِهِمْ، ثُمَّ الشَّافِعِيُّونَ كَانُوا أَوْلَى بِمَا ذَكَرْنَاهُ لِنَصِّ إِمَامِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى
تَرْكِ قَوْلِهِ إِذَا ظُنِفَ بِحَدِيثٍ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى خِلَافِهِ، فَالتَّعَصُّبُ لَهُ عَلَى

الْحَقِيقَةَ إِنَّمَا هُوَ امْتِثَالُ أَمْرِهِ فِي ذَلِكَ، وَسُلُوكُ طَرِيقَتِهِ فِي قَبُولِ الْأَخْبَارِ، وَالْبَحْثِ عَنْهَا وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا). اهـ

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: (قَدْ أَعْطَيْتَكَ جُمْلَةً تُغْنِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: لَا تَدْعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِلَافَهُ، فَتَعْمَلْ بِمَا قُلْتُ لَكَ فِي الْأَحَادِيثِ إِذَا اخْتَلَفْتَ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١١٠): (هَذَا وَهُمْ مُقَلِّدُونَ لِإِمَامِهِمُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَهَلَّا اتَّبَعُوا طَرِيقَتَهُ فِي تَرْكِ الْإِحْتِجَاجِ بِالضَّعِيفِ، وَتَعَقُّبِهِ عَلَى مَنْ احْتَجَّ بِذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ ضَعْفُهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١١٩): (وَإِذَا كَانَ هَذَا الْخَلْلُ قَدْ وَقَعَ مِنْهُمْ فِي نَقْلِ نُصُوصِ إِمَامِهِمْ فَمَا الظَّنُّ بِمَا يُنْقَلُونَهُ مِنْ نُصُوصِ بَاقِي الْمَذَاهِبِ؟ فَتَرَى فِي كُتُبِهِمْ مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءَ يُنْكِرُهَا أَصْحَابُ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ، وَكَانَ الْخَلْلُ إِنَّمَا جَاءَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِيمَا يُنْقَلُهُ مِنْ مَذْهَبِ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ نَصِّ إِمَامِهِ، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ غَلِظَ فَيَتَّبِعُهُ مَنْ بَعْدَهُ، وَالْغَلَطُ جَائِزٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَكِنْ لَوْ أَنَّ كُلَّ مَنْ يُنْقَلُ عَنْ أَحَدٍ مَذْهَبًا أَوْ قَوْلًا

(١) «الأم» (ج ٧ ص ١٩٨) لِلشَّافِعِيِّ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢) مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

رَاجَعَ فِي ذَلِكَ كِتَابَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مُصَنَّفٌ أَوْ كُتِبَ أَهْلُ مَذْهَبِهِ لَقَلَّ ذَلِكَ الْخَلْلُ، وَزَالَ أَكْثَرُ الْوَهْمِ وَبَطَلَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ). اهـ

قُلْتُ: وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لَا يُفْتُونَ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ الْمَسَائِلِ فِي الدِّينِ حَتَّى يَلْحَظُونَ الدَّلِيلَ مِنَ الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَدَبِ الْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي» (ص ١١٨)؛ عَنْ وَصِيَّةِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَهِيَ: الْأَخْذُ بِالْحَدِيثِ: (فَعَمِلَ بِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أُمَّةٍ أَصْحَابِنَا، وَكَانَ مَنْ ظَفَرَ مِنْهُمْ بِمَسْأَلَةٍ فِيهَا حَدِيثٌ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ خِلَافُهُ عَمِلَ بِالْحَدِيثِ وَأَفْتَى بِهِ قَائِلًا: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ مَا وَافَقَ الْحَدِيثَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٨٥): (وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي عَامَّةِ مَسَائِلِ التَّرَاغِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا طَلَبَ مَا يَفْصِلُ التَّرَاغِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَدَ ذَلِكَ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مَقَالَتَنَا حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ قُلْنَا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَلَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ بِشَرَ بْنَ الْوَلِيدِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِهِ. وَذَكَرَهُ الْفَلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٥٨).

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته قَالَ: (مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِلَا حُجَّةٍ، كَمَثَلِ حَاطِبٍ لَيْلٍ يَحْمِلُ حِزْمَةَ حَطَبٍ وَفِيهِ أَفْعَى تَلْدَعُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي). وَفِي رِوَايَةٍ: وَذَكَرَ مَنْ يَحْمِلُ الْعِلْمَ جُزْأً: (هَذَا مِثْلُ حَاطِبٍ لَيْلٍ، يَقْطَعُ حِزْمَةَ حَطَبٍ فَيَحْمِلُهَا وَلَعَلَّ فِيهَا أَفْعَى فَتَلْدَعُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٩٣)، وَفِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ١٤٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٢٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «نَصِيحَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى كِتَابِ الْإِكْلِيلِ» (٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: يَعْنِي الَّذِينَ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْحُجَّةِ مِنْ أَيْنَ؟ يَكْتُبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ لَا يَدْرِي عَلَى غَيْرِ فَهْمٍ، فَيَكْتُبُ عَنِ الْكُذَّابِ، وَعَنِ الصُّدُوقِ، وَعَنِ الْمُبْتَدِعِ، وَعَنْ غَيْرِهِ، فَيَحْمِلُ عَنِ الْكُذَّابِ وَالْمُبْتَدِعِ الْأَبَاطِيلَ^(١)، فَيَصِيرُ ذَلِكَ نَقْصًا لِإِيْمَانِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي.

(١) وَهَذَا الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمُقَلَّدُونَ، حَيْثُ حَمَلُوا بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِلْعُلَمَاءِ الزَّلَّاتِ الْكَثِيرَةَ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَمَسُّكِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ، وَنَهَى عَنْ تَقْلِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا،
وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَذْهَبًا خَاصًّا بِهِ فِي الدِّينِ
وَحَاشَاهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ

(١) عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله قَالَ: (مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ عَلَى شَفَا

هَلَكَةٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٩٢)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمَقْصَدِ
الْأَرْشَدِ» (١٣٦)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ١٥) وَالذَّهَبِيُّ فِي
«السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٢٩٧) وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، (ص ٢٤٩)،
وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ»،
(٧٣٣)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٢٥)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ
الْكُبْرَى» (٩٧) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

قُلْتُ: إِنَّا نَتَّبِعُ، وَلَا نَبْتَدِعُ، وَنَقْتَدِي، وَلَا نَبْتَدِي، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَارِ.

قَالَ قَوْمُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّنَّةَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ). اهـ

وَقَالَ قَوْمُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَشِعَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ). اهـ

(٢) وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٧): قُلْتُ لِأَحْمَدَ الْأَوْزَاعِيِّ هُوَ اتَّبِعْ مَنْ مَالِكٍ؟ قَالَ: (لَا تَقْلُدْ دِينَكَ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ، مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَخُذْ بِهِ، ثُمَّ التَّابِعِينَ بَعْدَ الرَّجُلِ فِيهِ مُخَيْرٌ).^(١)

(٣) وَقَدْ فَرَّقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَيْنَ التَّقْلِيدِ وَالِاتِّبَاعِ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٧٦): سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: (الِاتِّبَاعُ: أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ هُوَ مِنْ بَعْدِ فِي التَّابِعِينَ مُخَيْرٌ).^(٢)

قُلْتُ: يَعْنِي يَتَخَيَّرُ الدَّلِيلَ فِي أَقْوَالِهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَحْكَامِ.

(٤) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (رَأَى الْأَوْزَاعِيُّ، وَرَأَى مَالِكٍ، وَرَأَى سُفْيَانَ، وَرَأَى أَبِي حَنِيفَةَ، كُلُّهُ رَأَى، وَهُوَ عِنْدِي سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي الْأَثَارِ).

(١) وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامَ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِبْقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٦٠).

(٢) وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامَ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٠٨٢) مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ شَيْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣٣٠): (وَأَحْمَدُ

كَانَ مُعْتَدِلًا عَالِمًا بِالْأُمُورِ يُعْطِي كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجُوزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «آفَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ١٧٨): (وَمِمَّنْ

نَالَ مَرْتَبَةَ الْكَمَالِ: الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَإِنَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِالْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَمْ يَتَشَاغَلْ بِالشَّوَادِ، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ الْكَثِيرَ، وَأَوْغَلَ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ، حَتَّى مَيَّزَ صَحِيحَهُ مِنْ سَقِيمِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْفَقْهِ حَتَّى صَارَ مُجْتَهِدًا ذَا مَذْهَبٍ). اهـ

(٥) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ: (لَا تُقْلِدُنِي، وَلَا تُقْلِدْ مَالِكًا، وَلَا الشَّافِعِيَّ،

وَلَا الْأَوْزَاعِيَّ، وَلَا الثَّوْرِيَّ، وَخُذْ مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١١٨): (هَذَا، وَهُمْ يَقْرُونَ أَنَّ

الْفُقَهَاءَ الَّذِينَ قَلَّدُوا مُبْطِلُونَ لِلتَّقْلِيدِ، وَأَنَّهُمْ نَهَوْا أَصْحَابَهُمْ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ، وَكَانَ أَشَدَّهُمْ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَفِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩)، وَالْفُلَائِنِيُّ فِي «إِبْقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ»

(ص ٣٦٠)، وَالِدَّهْلَوِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» (ص ٣٠٥).

فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ بَلَّغَ مِنَ التَّكْيِيدِ فِي اتِّبَاعِ صِحَاحِ الْأَثَارِ وَالْأَخْذِ بِمَا أُوجِبَتْهُ الْحُجَّةُ، حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ غَيْرَهُ، وَتَبَرَّأَ مِنْ أَنْ يُقَلَّدَ جُمْلَةً، وَأَعْلَنَ بِذَلِكَ، نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَأَعْظَمَ أَجْرَهُ فَقَدْ كَانَ سَبَبًا إِلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ. اهـ

(٦) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ عَنْهُ: (يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى الْفِتْيَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ، عَالِمًا بِوُجُوهِ الْقُرْآنِ، عَالِمًا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنَّمَا جَاءَ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَ لِقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّنَنِ، وَقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِصَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا).^(١)

(٧) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: (لَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ إِلَّا لِرَجُلٍ عَالِمٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).^(٢)

(٨) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: (يَنْبَغِي لِمَنْ أَفْتَى أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِقَوْلٍ مَنْ تَقَدَّمَ، وَإِلَّا فَلَا يُفْتَى).^(٣)

(١) أُنْثِرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) بِسَنَدِهِ إِلَى صَالِحٍ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٥ ص ١٥٩٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوَّدَةِ» (ص ٥١٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٨٣).

(٢) أُنْثِرَ صَحِيحٌ.

وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٥ ص ١٥٩٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوَّدَةِ» (ص ٥١٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٨٤).

(٣) أُنْثِرَ صَحِيحٌ.

(٩) وَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ

يُخْتَارَ مِنْ أَقْوَابِهِمْ مَا يُرْجَحُهُ الدَّلِيلُ، وَلَا يُخْرَجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ).^(١)

(١٠) وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَثْرَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: (إِنَّمَا

هُوَ السُّنَّةُ وَالِاتِّبَاعُ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنْ نَقِيسَ عَلَى أَصْلِ، فَأَمَّا أَنْ تَجِيءَ إِلَى الْأَصْلِ فَتَهْدِمُهُ،

ثُمَّ تَقُولُ هَذَا قِيَاسٌ، فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا الْقِيَاسُ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ

يُقَيَسَ إِلَّا رَجُلٌ عَالِمٌ كَبِيرٌ، يَعْرِفُ كَيْفَ يُشَبَّهُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، فَقَالَ: أَجَلٌ، لَا يَنْبَغِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٥٠٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ نَا عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ نَا أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَمُرَادُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَقِيسَ الْمُفْتِي، وَيَجْتَهِدَ عَلَى الْأُصُولِ الْمُتَقَرَّرَةِ

فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَلَا يَعْمَلُ بِالْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ بَدُونَ الْأُصُولِ، فَإِنْ عَمَلَ بَدُونَ

الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ، فَقَدْ عَمَلَ بِالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَالِاجْتِهَادِ الْفَاسِدِ الْمُخَالَفِ لِلْكِتَابِ

وَالسُّنَّةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ فِي الدِّينِ بِالرَّأْيِ، وَمَنْ عَمَلَ بِالرَّأْيِ، فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا

بَعِيدًا.^(١)

وَقَفَّلَهُ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٥ ص ١٥٩٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوِّدَةِ»

(ص ٥١٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٨٤).

(١) أَنْظَرُ: «مَسَائِلُ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ» (ج ٢ ص ١٦٥).

قُلْتُ: وَقَدْ وَقَعَ فِي الرَّأْيِ الْفَاسِدِ، وَالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَالْإِجْتِهَادِ الْفَاسِدِ الْمُقَلَّدَةُ لِلْمَذَاهِبِ، وَالْجَمَاعَاتِ، وَالْأَحْزَابِ، وَالطَّوَائِفِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَخْلَاقِ وَالسِّيَرِ» (ص ٩١): (لَا آفَةَ أَضُرُّ عَلَى الْعُلُومِ وَأَهْلِهَا مِنَ الدُّخْلَاءِ فِيهَا، وَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، فَإِنَّهُمْ يَجْهَلُونَ، وَيَطْنُونَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ، وَيُفْسِدُونَ، وَيَقْدِرُونَ أَنَّهُمْ يُصْلِحُونَ). اهـ

قُلْتُ: فَأَشَارَ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى عَظِيمِ ضَرَرِ كَلَامِ الْمُقَلِّدِينَ الْمُتَعَالِمِينَ، وَمَنْ نُسِمِيَهُمُ الْيَوْمَ بِالْمُتَّقِفِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَإِنَّ قَوْمًا قَوِيَ جَهْلُهُمْ، وَضَعُفَتْ عُقُولُهُمْ، وَفَسَدَتْ طَبَائِعُهُمْ، يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا شَيْءَ أَعْظَمَ آفَةَ عَلَى الْعُلُومِ وَأَهْلِهَا الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا بِالْحَقِيقَةِ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ؛ لِأَنَّهُمْ تَنَاوَلُوا طَرَفًا مِنْ بَعْضِ الْعُلُومِ يَسِيرًا، وَكَانَ الَّذِي فَاتَهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِمَّا أَدْرَكُوا).^(١) اهـ

(١١) وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (أَلَا إِنَّا نَرُوي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٠)، وَابْنُ الْبَنَاءِ فِي «الْمُخْتَارِ فِي أَصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٩٧) مِنْ طَرِيقِ النَّجَّادِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» لِلْخَطِيبِ (ج ١ ص ٥٠٢).

(٢) «رِسَالَةٌ مَرَاتِبِ الْعُلُومِ» لِابْنِ حَزْمٍ «ضَمَّنَ رِسَائِلَ ابْنِ حَزْمٍ» (ج ٤ ص ٨٦).

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْأَصْفَهَائِيَّةِ» (ص ٢٢٤).
 (١٢) وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٧): (أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا:
 التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ
 فَهِيَ ضَالَّةٌ). اهـ

(١٣) وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (لَا تَنْظُرْ فِي رَأْيِ أَحَدٍ).
 أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (٥١٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٨٦٨): (التَّقْلِيدُ إِنَّمَا هُوَ
 الْعَمَلُ بِالرَّأْيِ، لَا بِالرَّوَايَةِ). اهـ

(١٤) وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِمَّا قَدْ صَحَّ وَحُفِظَ
 فَإِنَّا نُسَلِّمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَفْسِيرُهَا، وَلَا يُنْكَلَمُ فِيهِ، وَلَا يُجَادَلُ فِيهِ، وَلَا تُفَسَّرُ هَذِهِ
 الْأَحَادِيثُ إِلَّا بِمِثْلِ مَا جَاءَتْ، وَلَا تُرَدُّهَا إِلَّا بِأَحَقِّ مِنْهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٥٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ
 الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص ٢٣٠)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ١ ص ٢٢٦) مِنْ
 طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَنْقَرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ وُسُّ بْنُ مَالِكِ الْعَطَّارُ
 قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَنْظُرُ كِتَابَ «أُصُولِ السُّنَّةِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ص ١٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ

السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ

إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ،

وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ



مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ

رَبُّ يَسِّرْ وَأَعِنْ فَإِنَّكَ نِعْمَ الْمُعِينُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

* فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَ كِتَابَهُ الْكَرِيمَ، وَجَعَلَهُ مِنْهَا جَا لِلْبَشَرِيَّةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَالَّذِي أَحْكَمَ نِظَامَهُ، وَأَتَمَّ بَيَانَهُ لِرَسُولِهِ الْأَمِينِ ﷺ، وَأَمَرَهُ بَيَانَهُ.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

* وَأَمَرْنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِاتِّبَاعِ أَمْرِ الرَّسُولِ وَنَهْيِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾

[أَلْ عَمْرَانَ: ٣١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ

خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ: عَنْ تَفْسِيرِ آيَةِ مَرَّةً، فَقَالَ: ذَهَبَ

الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَا أَنْزَلَ الْقُرْآنُ. (١)

قُلْتُ: هَكَذَا يُعْظَمُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

* وَتَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: عَنِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه وَفِيهِ: (فَعَلَيْكُمْ

بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ،

وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ). (٢)

(١) أَنْزَرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ص ٥٥٦) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَتَابَعَهُ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٤٢٤) مِنْ

طَرِيقَيْنِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ١ ص ٧٩): (قَوْلُهُ: عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ)؛ أَي: اجْتَهَدُوا عَلَى السُّنَّةِ وَالرُّمُوهَا، وَاحْرِصُوا عَلَيْهَا كَمَا يَلْزَمُ الْعَاصُ عَلَى الشَّيْءِ بِنَوَاجِدِهِ خَوْفًا مِنْ ذَهَابِهِ وَتَفَلُّتِهِ، وَالنَّوَاجِدُ: الْأَيَابُ، وَقِيلَ: الْأَضْرَاسُ). اهـ

وَتَبَّتْ أَيْضًا عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ).^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ حَثَّ السَّلَفُ الصَّالِحُ عَلَى التَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَبِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَالْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ الثَّابِتِ عَنْهُ ﷺ.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَلَّمَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَرَجَعَ، فَأَقْبَلَ عُمَرَ فِي أَثَرِهِ، فَقَالَ: لِمَ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٦)، وَابْنُ جِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٤)، وَفِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٩)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٣٣)، وَفِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٤٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٧)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٢٦)؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٥٩٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣١٠ وَ ٣١١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ١٨٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٨٥)، وَابْنُ جِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٦).

رَجَعْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجِبْ فَلْيَرْجِعْ)، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: لَتَأْتِيَنِي عَلَيَّ مَا تَقُولُ بِيَسِّنِي، أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ أَوْعَدَهُ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى مُتَتَعِعًا لَوْنُهُ، وَأَنَا فِي حِلْقَةِ جَالِسٍ، فَقُلْنَا: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: سَلَّمْتُ عَلَيَّ عُمَرَ ﷺ، فَأَخْبَرْنَا خَبْرَهُ، فَهَلْ سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالُوا: كُنَّا قَدْ سَمِعَهُ، فَأَرْسَلُوا مَعَهُ رَجُلًا مِنْهُمْ، حَتَّى آتَى عُمَرَ ﷺ فَأَخْبَرَهُ^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَيَّ أَنَّ مُرَادَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ التَّبَيُّتُ فِي الْأَخْبَارِ، وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَالتَّحَرِّيِ فِيهَا، وَالتَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: (كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٠٦)، وَ(٣٠٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١١٠)، وَفِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٤١٤)، وَ(٤١٥)، وَ(٤١٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٤٤٦)، وَأَحْمَدُ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢٣٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٦٩٤)، وَابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٥٢٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٩٦٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٥٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٢٢١)، وَالدَّرِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٧٤).

«المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢ و ٨ و ٩ و ١٠)، وَفِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ١٥٩)،
 وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (١)، وَ(٢)، وَأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ
 الصَّدِيقِ» (٩)، وَ(١٠)، وَ(١١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (١٤٥٥)،
 وَالْبَزَارِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦١ و ٦٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢ و ١٥
 و ٢٤ و ٢٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الدَّعَاءِ» (ج ٣ ص ١٦٢٣ و ١٦٢٤ و ١٦٢٥)، وَالطَّبْرِيُّ
 فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٤ ص ٦٢ و ٦٣)، وَالْوَاهِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (ج ١ ص ٤٩٥)،
 وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٤١٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ
 الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٤٠١)، وَفِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١١٠ و ١١١)، وَابْنُ حِبَّانَ
 فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٣)، وَابْنُ السُّنِّيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٣٦٠)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي
 «الْأَمَالِيِّ» (٦٧٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣٨٧)، وَفِي «المُسْنَدِ»
 (ق/١٠/ط)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١ ص ٨٣ و ٨٤
 و ٨٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٤٢٠ و ٤٢١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»
 (ج ٤ ص ١٥١)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٢ ص ١٠٨)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الطُّبُورِيَّاتِ»
 (ق/١٢٩/ط)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْبُلْدَانِيَّةِ» (ص ٥١ و ٥٢)، وَالْمَالِينِيُّ فِي
 «الْأَرْبَعِينَ فِي شُيُوخِ الصُّوفِيَّةِ» (ص ٢٠٤ و ٢٠٥)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٤)،
 وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠)، وَابْنُ الْمُقْرِيٍّ فِي «الْمُعْجَمِ» (٥٨٠)،
 وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١٠٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٥
 ص ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ١٤١
 و ١٤٢)، وَالْحُسَيْنُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «زِيَادَاتِ الزُّهْدِ» (١٠٨٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ،

وَمِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَفَيْسَ بْنَ الرَّبِيعِ، وَشَرِيكَ الْقَاضِي؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عُمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِهِ مَوْقُوفًا. ^(١)
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٥ ص ٢٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٨ ص ٢٣٤).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «تَذَكْرَةِ الْحُقَاطِ» (ج ١ ص ١٠)؛ فِي وَصْفِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: (وَكَانَ إِمَامًا عَالِمًا مُتَحَرِّيًا فِي الْأَخْذِ بِحَيْثُ أَنَّهُ يَسْتَحْلِفُ مَنْ يُحَدِّثُهُ بِالْحَدِيثِ، فَعَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ: (كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ). اهـ

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ عليه السلام قَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَهْمُوا رَأْيَكُمْ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَطَعْتُ أَنْ أُرَدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهِ، مَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَانِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطُّ، إِلَّا أَسْهَلْنَا بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ إِلَّا أَمْرَكُمْ هَذَا). ^(٢)

(١) قُلْتُ: وَلَمْ يَبْتِ الْمَرْفُوعُ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام، وَلَفْظُهُ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُدْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَنْظُرُ ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ)، وَذَلِكَ لِإِلْتِحَافِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ، وَأَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ لَا يَحْتَمِلُ الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤١٢).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ فَقَالَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَسَأَلَهَا، فَصَدَّقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ).^(١)

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (هَذَا الَّذِي أَهْلَكَكُمْ، وَاللَّهُ مَا أَرَى إِلَّا سَيَعِدُّبُكُمْ، إِنِّي أَحَدْتُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَجِئُونِي بِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ).^(٢)

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَدَا مُسْلِمًا، فَلْيُحَافِظْ عَلَيَّ هُوَ لَا يَصَلُّوا حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بَيْوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَحَلِّفُ فِي بَيْتِهِ، لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ).^(٣)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٦٥٣ و ٦٥٤).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّقَةِ» (ج ١ ص ٣٧٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٢١٠).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٥٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٩٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٠٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٩ و ٤٥٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ١١٨ و ١١٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٥٨)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٨٦٥)، وَ (٢٨٦٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٧٧٧)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (٦٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٠٠)، وَالِدَارَقُطْنِيُّ

وَعَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: (رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقْبَلُ الْحَجَرَ - يَعْنِي: الْأَسْوَدَ -، وَيَقُولُ: إِنِّي لَا أُقْبَلُكَ وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبَلُكَ لَمْ أُقْبَلُكَ).^(١)

قُلْتُ: فَمَصَادِرُ الْمَعْرِفَةِ فِي الدِّينِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى هَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَعَنَاهَا يَصُدُّرُونَ، وَمِنْهَا يَنْهَلُونَ، إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى غَيْرِهَا فِي تِلْكَ الْمَطَالِبِ، فَقَدْ ضَمِنَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ فِيهَا الْهُدَى وَالنُّورَ، وَالْعِصْمَةَ مِنَ الْغِيِّ وَالضَّلَالِ، وَفِيهَا الْكِفَايَةُ وَالرَّحْمَةُ، وَالذِّكْرَى لِمَنْ طَلَبَ الْحَقَّ، وَصَحَّ قَصْدُهُ: ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٥١].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ١٣٦): (وَأَمَّا الْأُمُورُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْمَعَارِفُ الدِّينِيَّةُ، فَهَذِهِ الْعُلُومُ فِيهَا مَا أَخَذَهَا عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي «الْأَفْرَادِ وَالْغَرَائِبِ» (ج ٤ ص ١٤٦ و ١٤٧ - الْأَطْرَافِ)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣٥٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٥٣)، وَ(٤٢٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٤٢١ و ٤٣٧)، وَالشَّاشِي فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥٥ و ١٥٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٣٣٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٨٣)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٤ ص ٢٧٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥١٦)، وَالْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٢٦)، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي «الْإِيمَانِ» (٢٥)؛ كُلُّهُمْ: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... وَذَكَرَهُ بِالْفَاظِ عِنْدَهُمْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٥٧٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٢٥).

أَعْلَمَ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَرْغَبَهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَقْدَرَهُمْ عَلَى بَيَانِهَا وَتَعْرِيفِهَا، فَهُوَ
فَوْقَ كُلِّ أَحَدٍ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِهَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ. اهـ
قُلْتُ: وَهَذَا الْمَنْهَجُ الْمَتِينُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ قَدْ
دَلَّتْ عَلَيْهِ أَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ النَّقْلِ وَالْعَقْلِ السَّلِيمِ^(١)، فَمِنْهَا:
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ
لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ
حَفِيظًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ
مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

قُلْتُ: وَالرَّدُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَكُونُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ^(٢).
* وَإِنَّ تَمَسُّكَ السَّلَفِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَبْوَابِ الدِّينِ لَهُوَ أَعْظَمُ مَعَالِمٍ
مَنْهَجِهِمُ الَّذِي خَالَفُوا بِهِ عَامَّةَ الطَّوَائِفِ الْمُنْحَرِفَةِ، كَمَا أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ،
وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ الْبَابَ لِعَقْلِهِ فِي مَطَالِبِ الدِّينِ هَذِهِ ضَلَّ، وَانْحَرَفَ عَنِ السَّبِيلِ، وَتَاهَ
فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ^(٣).

(١) وَأَنْظَرُ: «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١١٧).

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْقَوَاعِدُ الْمُثَلَّى» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٧٣).

(٣) وَأَنْظَرُ: «قَلْبُ الْأَدَلَّةِ عَلَى الطَّوَائِفِ الْمُضِلَّةِ» لِلْقَاضِي (ج ١ ص ٤٠ وَ ٤١).

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْبِيهِ رحمته فِي «عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ» (ج ١ ص ٢٤١): (وَالْعَقْلُ الصَّحِيحُ يَتَّفِقُ مَعَ النَّقْلِ الصَّرِيحِ). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْبِيهِ رحمته فِي «عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ» (ج ١ ص ٩٤): (فَهُوَ جَلُّ شَأْنِهِ الْمَعْبُودُ الْمَأْلُوهُ: الْمُسْتَحَقُّ أَنْ يُفْرَدَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ؛ لِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَنُعُوتِ الْجَلَالِ). اهـ

قُلْتُ: وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْعَلَاقَةَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ عِلَاقَةٌ تَكَامُلٌ وَتَوَافُقٌ، لَا عِلَاقَةٌ تَنَازُعٌ وَتَعَارُضٌ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ صَحِيحِ النَّقْلِ، وَصَحِيحِ الْعَقْلِ عِلَاقَةٌ تَضْمُنُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «عَقِيدَتِهِ» (ص ١٤٩): (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالْإِسْتِسْلَامِ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدَمُ الْإِسْلَامِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى قَنْطَرَةِ التَّسْلِيمِ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٧].

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١ ص ١٧١)، وَ«شَرْحُ لَمَعَةِ الْإِعْتِقَادِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٣٢ وَ ٣٣)، وَ«إِعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلْهَكَارِيِّ (ص ٢٨٤)، وَ«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعَزِّ (ص ١٤٩)، وَ«عَقِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ» لِلْبَلْبِيهِ (ج ٢ ص ١٦٨)، وَ«الْكَوَاشِفَ الْجَلِيَّةَ» لِلْسَّلْمَانِ (ص ٩٢ وَ ٩٣)، وَ«الْفَهْمَ الْأَكْبَرَ» لِأَبِي حَنِيفَةَ (ص ٥٧)، وَ«عَقِيدَةَ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٢٥٠).

قُلْتُ: فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَقَبُولُهُ، وَاتِّبَاعُ سُنتِهِ ^(١) كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

* فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ، وَالْقَبُولُ؛ لِأَحْكَامِ الْآيَاتِ، وَأَحْكَامِ السُّنَّةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (وَهَذَا الدِّينُ هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ دِينًا غَيْرَهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (فَالْإِسْلَامُ يَتَضَمَّنُ الْإِسْتِسْلَامَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَمَنْ اسْتَسْلَمَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ كَانَ مُسْتَكْبِرًا عَنِ عِبَادَتِهِ). اهـ

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَلِيهِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ» (ج ١ ص ١٦٨): (يَجِبُ الْإِسْتِسْلَامُ، وَالتَّسْلِيمُ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ بَعْدَ السُّنَّةِ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسِبَهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى تَرَكَه حَسِبَهُ ضَلَالَةً، وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَبَيَّنَّتِ الْحُجَّةُ، وَأَنْقَطَعَ الْعُدْرُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٥٣٨): (أَنَّهُمْ -يَعْنِي: الصَّحَابَةَ- لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ السُّنَّةِ تَقْلِيدًا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ، كَمَا تَفَعَّلُهُ

(١) كَمَا يَجِبُ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَى أَحْبَارِهِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ بَعْضَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، أَوْ الْإِسْتِعَادَ لَهَا؛ لِأَنَّ التَّسَاهُلَ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمَ الْحَزْمِ فِيهِ يُسَاعِدُ عَلَى فُشُوِّ الْبِدْعِ، وَانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ. وَأَنْظُرْ: «عَقِيدَةُ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٣٢١).

فِرْقَةُ التَّقْلِيدِ، بَلْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيرَةَ الْقَوْمِ رَأَى أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُمُ السُّنَّةُ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله: (لَقَدْ ضَلَّ مَنْ تَرَكَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ مَنْ بَعْدَهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ الْقَاسِمِ الْمِيَانِجِيِّ، حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَتْحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا بَحْرٌ، نَا الشَّافِعِيُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ، يَقُولُ: (سَلِّمُوا لِلْسُّنَّةِ وَلَا تُعَارِضُوهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٣٨٥)، وَالِدَّارِ قُطَيْبِيُّ فِي «الْصِّفَاتِ» (ص ٤٤)، وَأَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الزَّاهِدِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٥٥) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: (دَعُوا السُّنَّةَ تَمْضِي، لَا تَعَرِّضُوا لَهَا بِالرَّأْيِ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ١٤٠).

وَعَنِ الْإِمَامِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ تَرَكَ حَدِيثًا مَعْرُوفًا فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ،
وَأَرَادَ لَهُ عِلَّةً أَنْ يَطْرَحَهُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ
صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بُلْبُلٌ، نَا أَبُو حَاتِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ
بْنَ حَمَّادٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الِإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ). وَفِي لَفْظٍ: (كَانَ مَنْ
مَضَى مِنْ عُلَمَائِنَا يَقُولُونَ: الْإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايُ فِي «الِإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٥٦)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (ج ١
ص ٢٨١)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٤)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١
ص ٢٨١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٥٩٢)، وَأَبُو الْفَتْحِ
الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٣ ص ٣٦٩)،
وَالْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشِّفَا» (ج ٢ ص ١٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (٨٦٠)،
وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٣٨٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»
(ص ١٤٣)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمَّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٤٠٤)، وَالدِّينَوْرِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ»

(ج ٢ ص ٢٣٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٢٠)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٣١٣) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ٢٥٧): (وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ حِفْظُ الْوَلِيِّ بِمُتَابَعَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ السُّنَّةَ كَمَا كَانَ الزُّهْرِيُّ: يَذْكُرُ عَمَّنْ مَضَى مِنْ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: كَانَ مِنْ مَضَى مِنْ عُلَمَائِنَا يَقُولُونَ: الْإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ). اهـ

وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، (قَالَ: قَالَ لِي الْأَوْزَاعِيُّ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ فَلَا تَطْنَنَّ غَيْرَهُ، وَلَا تَقُولَنَّ غَيْرَهُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا إِنَّمَا كَانَ مُبَلِّغًا عَنْ رَبِّهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٣٨٧)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٣٥٣) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ، نَا أَبُو عُمَانَ الصِّيَادُ سَعِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةَ، نَا مَخْلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا اتِّبَاعُهَا، وَلَا نَعْتَرُضُ عَلَيْهِ بِكَيْفٍ وَلَا يَسْعُ عَالِمًا فِيمَا ثَبَتَ مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا التَّسْلِيمُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ اتِّبَاعَهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٨ ص ١٥٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ آثَارُ السَّلَفِ فِي التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ ذَكَرْتُهَا لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لِيَحْفَظُوهَا، وَيَعْرِضُوهَا، وَيَتَوَاصَوْا بِهَا جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، وَقَرْنَا بَعْدَ قَرْنٍ ... كَتَبَهَا أَيْمَةُ أَعْلَامٍ، وَجَهَابِذَةُ كِرَامٍ، نُصْحًا لِلْأَنَامِ، وَذَبًّا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَتَتَابَعِ عَلَيْهَا أَيْمَةُ الدِّينِ الْأَعْلَامِ^(١) ... فَقَرَّرُوهَا عَقِيدَةً نَقِيَّةً، وَأَضْحَةً جَلِيَّةً، نَاصِعَةً أَبِيَّةً، رَاسِخَةً سُنِّيَّةً، أَثَرِيَّةً سَلْفِيَّةً، وَاعْلَمَ أَنَّ كُلَّ عَقِيدَةٍ تُخَالِفُ مَا أَصْلُوهُ، وَتَنَاقِضُ مَا قَرَّرُوهُ، فَهِيَ عَقِيدَةٌ بَدْعِيَّةٌ، زَائِعَةٌ رَدِيَّةٌ.

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ

وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٨): (لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ مِنْ أَهْلِ

السُّنَّةِ؛ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ، وَيُؤْمِنَ بِالْآثَارِ). اهـ

(١) قُلْتُ: فَمَنْ كَادَهُمْ قَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنْ اعْتَرَلَهُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ١٨٠): (فَأَمَّا السَّلَفُ، وَالْأئِمَّةُ، وَأَكَابِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهُمْ أَوْلَى الطَّوَائِفِ بِمُوَافَقَةِ الْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ، وَالْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعُوا مَا قُلْتُمْ).
وَفِي رِوَايَةٍ: (فَاتَّبِعُوهَا وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَيَّ قَوْلِ أَحَدٍ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَفِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤١)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٤٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢١٧)، وَفِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٣٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٧)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٠٩)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٣ ص ٤٧)، وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي «أَدَبِ الْمُفْتِي» (ص ١١٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٧)، وَأَبُو الْفَضْلِ الْمُقْرِي فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ص ٨٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٠٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٤)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَوَالِي التَّائِسِ» (ص ٦٣)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ١ ص ٦٣)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥)، وَالسُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٦١).
وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ رحمته الله قَالَ: (لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلٌ إِذَا صَحَّ الْخَبْرُ عَنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ق / ٣ / ط)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِيقَاطِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٧٤).
وَعَنِ الْإِمَامِ مُجَاهِدٍ رحمته الله قَالَ: (لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ص ١٠٧)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١٧٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٣ ص ٣٠٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٩١) وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٧٦).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِيقَاطِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٧٤).

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ عَلَيَّ شَفَا هَلَكَةً).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٩٢)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمَقْصَدِ الْأَرْشَدِ» (١٣٦)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ١٥) وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٢٩٧) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، (ص ٢٤٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَاللَّكَايْنِيُّ فِي «أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ»، (٧٣٣)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٢٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٩٧) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

قُلْتُ: إِنَّا نَتَّبِعُ وَلَا نَبْتَدِعُ، وَنَقْتَدِي وَلَا نَبْتَدِي، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَارِ. * وَاللَّهُ تَعَالَى أَمَرَنَا عِنْدَ التَّنَازُعِ أَنْ نَرُدَّ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

فَعَنِ الْإِمَامِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] قَالَ: (الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ إِذَا قُبِضَ إِلَى سُنَّتِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «شَرْحِ الْمَذَاهِبِ» (ص ٤٤)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٥٢٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٤٤)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ١٥١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٨ ص ١٠٤٧)، وَاللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٧٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٧٦٨)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٦٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ١٩٠) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كُنَاسَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِنْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ رَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ١٥١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٤٢)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٩٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٣ ص ٢٩٣)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١٢٩٠)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٥٧٩-الدُّرُّ الْمَثُورُ)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَابْنُ أَبِي

حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٩٩٠)، وَاللَّكَايُ فِي «الإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٧٣) مِنْ طَرِيقِ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الشَّوَاهِدِ.

وَفِي لَفْظِ اللَّكَايُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، قَالَ: (كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَلَا تَرُدُّوا إِلَى أُولِي الْأَمْرِ شَيْئًا). يَعْنِي: إِلَى الْعُلَمَاءِ.
وَعَنِ الْإِمَامِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، قَالَ: (إِلَى اللَّهِ: إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَإِلَى الرَّسُولِ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١٠٦)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٦٥) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ السُّدِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، قَالَ: (إِنْ كَانَ الرَّسُولُ حَيًّا، وَإِلَى اللَّهِ إِلَى كِتَابِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٩٩٠)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ١٥١) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُفَضَّلٍ، ثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ عَنْ السُّدِّيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: فَالرُّجُوعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ شَرْطٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ حُجَّتَانِ فِي الدِّينِ، يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، وَيَحْرُمُ مُخَالَفَتُهُمَا. (١)

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٤٤): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّدَّ يَجِبُ فِي حَالِ الْإِخْتِلَافِ وَالنِّزَاعِ، وَلَا يَجِبُ فِي حَالِ الْاجْتِمَاعِ). اهـ

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٤٤): (قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ﴿وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] أَي: إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] قَالَ: (هُمُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَأَهْلُ الْفِقْهِ، وَطَاعَةُ الرَّسُولِ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

(١) وَأَنْظَرُ: «أَعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٩٢).

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ١٤٧)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (٦٥٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ١٣٠ وَ ١٣١)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٩٨٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، أَي: اخْتَلَفْتُمْ، ﴿فِي شَيْءٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ.

وَالْتَنَازُعُ: اخْتِلَافُ الْأَرَءِ، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، أَي: إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالرَّدُّ إِلَيْهِمَا وَاجِبٌ، ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، أَي: أَحْسَنُ مَالًا، وَعَاقِبَةً.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١١٢): إِذَا تَنَازَعَ الْمُسْلِمُونَ فِي مَسْأَلَةٍ وَجَبَ رَدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّسُولِ ﷺ، فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ دَلٌّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٩٢): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]؛ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ تَعُمُّ كُلَّ مَا تَنَازَعَ فِيهِ

(١) أَنْظَرُ: «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٢)، وَ«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٨٢٦).
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٩١): (أَمَرَ تَعَالَى بِرَدِّ مَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُمْ فِي الْعَاجِلِ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا فِي الْعَاقِبَةِ). اهـ

الْمُؤْمِنُونَ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ دِقَّةً وَجِلَّةً، جَلِيَّةً وَخَفِيَّةً، وَأَلْوَلَمَ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَيَانٌ حُكْمٌ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ كَافِيًّا، لَمْ يَأْمُرْ بِالرَّدِّ إِلَيْهِ؛ إِذْ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَأْمُرَ تَعَالَى بِالرَّدِّ عِنْدَ النَّزَاعِ إِلَى مَنْ لَا يُوجَدُ عِنْدَهُ فَضْلُ النَّزَاعِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٥ ص ١٩٢)؛ وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى الْمَذْهَبِيِّنَ الَّذِينَ يَسْتَحْسِنُونَ فِي الدِّينِ بَارَائِهِمْ وَعُقُولِهِمْ الْمُخَالَفَةَ لِلشَّرِيعَةِ: (وَاحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِالِاسْتِحْسَانِ: بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزُّمَرُ: ١٨]، وَهَذَا الْاِحْتِجَاجُ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: (فَيَتَّبِعُونَ مَا اسْتَحْسَنُوا)، وَإِنَّمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾، وَأَحْسَنُ الْأَقْوَالِ مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ، وَكَلَامَ الرَّسُولِ ﷺ، هَذَا هُوَ الْاِجْمَاعُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَلَيْسَ مُسْلِمًا، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذْ يَقُولُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى: (فَرُدُّوهُ إِلَى مَا تَسْتَحْسِنُونَ).

* وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِيمَا اسْتَحْسَنَّا دُونَ بُرْهَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُكَلِّفُنَا مَا لَا نُطِيقُ، وَكَبَطَلَتِ الْحَقَائِقُ وَكَتَضَادَتِ الدَّلَائِلُ، وَتَعَارَضَتِ الْبُرَاهِينُ، وَلَكَانَ تَعَالَى يَأْمُرُنَا بِالِاخْتِلَافِ الَّذِي قَدْ نَهَانَا عَنْهُ، وَهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَصْلًا أَنْ يَتَّفِقَ اسْتِحْسَانُ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ عَلَى اخْتِلَافِ هِمَمِهِمْ وَطَبَائِعِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ، فَطَائِفَةٌ طَبَعَهَا الشَّدَّةُ، وَطَائِفَةٌ طَبَعَهَا اللَّيْنُ، وَطَائِفَةٌ طَبَعَهَا التَّصْمِيمُ، وَطَائِفَةٌ طَبَعَهَا الْاِحْتِيَاظُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْاِتِّفَاقِ عَلَى اسْتِحْسَانِ شَيْءٍ وَاحِدٍ مَعَ هَذِهِ الدَّوَاعِي وَالْخَوَاطِرِ الْمُهَيِّجَةِ، وَاخْتِلَافِهَا وَاخْتِلَافِ نَتَائِجِهَا وَمَوْجِبَاتِهَا،

وَنَحْنُ نَجِدُ الْحَنَفِيِّينَ قَدْ اسْتَحْسَنُوا مَا اسْتَقْبَحَهُ الْمَالِكِيُّونَ، وَنَجِدُ الْمَالِكِيِّينَ قَدْ اسْتَحْسَنُوا قَوْلًا قَدْ اسْتَقْبَحَهُ الْحَنَفِيُّونَ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي دِينِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مَرْدُودًا إِلَى اسْتِحْسَانِ بَعْضِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ هَذَا، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ لَوْ كَانَ الدِّينُ نَاقِصًا، فَأَمَّا وَهُوَ تَامٌ لَا مَزِيدَ فِيهِ مُبَيَّنٌ كُلُّهُ، مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، أَوْ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فَلَا مَعْنَى لِمَنْ اسْتَحْسَنَ شَيْئًا مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا لِمَنْ اسْتَقْبَحَ أَيْضًا شَيْئًا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْحَقُّ حَقٌّ وَإِنْ اسْتَقْبَحَهُ النَّاسُ، وَالْبَاطِلُ بَاطِلٌ وَإِنْ اسْتَحْسَنَهُ النَّاسُ فَصَحَّ أَنَّ الإِسْتِحْسَانَ شَهْوَةٌ وَاتِّبَاعٌ لِلْهَوَى، وَضَلَالٌ وَبِاللَّهِ تَعَالَى نَعُوذُ مِنَ الْخِذْلَانِ). اهـ

وَعَنِ الإِمَامِ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الْحَجْرُ: ٤١]، قَالَ: (الْحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا (ج ٤ ص ١٧٣٦)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «جَامِعِ البَيَانِ» (ج ١٤ ص ٣٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٢٦٤)، وَأَدُمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ فِي «تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ» (ص ٤١٦).

وَقَالَ أَبُو القَاسِمِ الأَصْبَهَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٩٥): (سَبَقَ بِالْكِتَابِ النَّاطِقِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: أَنَا أَمْرُنَا بِالِاتِّبَاعِ وَنُدْبِنَا إِلَيْهِ، وَنُهَيْنَا عَنِ الإِتْدَاعِ، وَزُجِرْنَا عَنْهُ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مِنَ اللَّهِ الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا جَاءَتْ^(١)). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَمْرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مَجْزُومًا بِهِ فِي كِتَابِ: «التَّوْحِيدِ» (ج ٦ ص ٢٧٣٨)، وَفِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (٣٣٢) تَعْلِيْقًا، وَالْخَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٠٠١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ١٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٣٦٩)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «النَّوَادِرِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فَتْحِ الْبَارِيِّ)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٣٧٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَدَبِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فَتْحِ الْبَارِيِّ)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٥٢٠)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْأِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (ص ٦٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٥ ص ٣٦٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٠٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ٣٤٦)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ١ ص ٦٢٠) مِنْ طُرُقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) فَقَوْلُهُ: (أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ) هُوَ مِنْ بَابِ حَمَلِ الْمُفْرَدِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَهُوَ يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْجَادَّةِ فِي الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: (أَمْرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)، وَيُقَالُ: (أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَ).

أَنْظُرْ: «الْخَصَائِصُ» لِابْنِ جَنِّي (ج ٢ ص ٤١٩).

وَذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ١٠١).
 وَعَنِ الْإِمَامِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مِنَ اللَّهِ الرَّسَالَةُ، وَمِنَ
 الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّصَدِيقُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٦٥٥)، وَالْعِجْلِيُّ فِي «تَارِيخِ الثَّقَاتِ»
 (ص ١٥٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْعُلُوقِ» (ص ٩٨)، وَالْخَلَّالُ فِي «السَّنَةِ» (ص ٣٠٦-الْفَتْوَى
 الْحَمَوِيَّةِ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٤٠٨)، وَابْنُ قُدَّامَةَ فِي «إِثْبَاتِ
 صِفَةِ الْعُلُوقِ» (ص ١٦٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْعُلُوقِ» (ص ١٣٢).

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّةِ» (ص ٢٧): إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ أُمَّةٌ ثَقَاتٌ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتْاوَى» (ج ٥ ص ٣٦٥): وَهَذَا الْجَوَابُ ثَابِتٌ عَنْ رَبِيعَةَ

شَيْخِ مَالِكٍ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي «ذَمِّ التَّأْوِيلِ» (ص ٢٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «دَرِّ التَّعَارُضِ»

(ج ٦ ص ٢٦٤)، وَالسِّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٦ ص ٤٢١).

وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (حَقُّ عَلَيَّ مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ

وَقَارٌ، وَسَكِينَةٌ، وَخَشِيَّةٌ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لِأَثَارِ مَنْ مَضَى).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ص ٣٢٤)، وَعِيَاضٌ فِي «الإِلْمَاعِ» (ص ٥٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٢٠)، وَالذُّورِيُّ فِي «مَا رَوَاهُ الْأَكَابِرُ» (ص ٦٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ١٣٥). وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ سِيرِينَ رحمته الله قَالَ: (كَانُوا يَقُولُونَ مَا دَامَ عَلِيُّ الْأَثَرِ فَهُوَ عَلِيُّ الطَّرِيقِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٣ وَ ٥٤)، وَاللَّالِكَايُ فِي «أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٠٤٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ص ١٩٩) مِنْ طَرِيقِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ لِرَجُلٍ: (إِنْ ابْتُلَيْتَ بِالْقَضَاءِ فَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٨ ص ١٦٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «السَّمَائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» (٤١٤)، وَالْجَوْزْجَانِيُّ فِي «أَحْوَالِ الرِّجَالِ» (ص ٢١٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٠٤٩) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رحمته الله قَالَ: (إِنَّمَا الدِّينُ بِالْأَثَارِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٧ ص ٥٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ص ٢٠٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٠٤٩)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٢٦٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رحمته الله: (أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّاسِ أَنَّهُ لَا رَأْيَ لِأَحَدٍ مَعَ سُنَّةِ سَنَّا رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٨١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٤٢٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ص ٩٩)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤٦٩٧)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «السُّنَّةِ» (٩٤)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (٣٨٣)، وَ (٨٠٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (٥٥٦) مِنْ طَرِيقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ رحمته الله قَالَ: (لَا يُحْتَاجُ مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يُقَالُ: سُنَّةُ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رضي الله عنهما؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه مَاتَ وَهُوَ عَلَيْهِ).

أَثَرٌ لَا بَأْسَ بِهِ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ق/٣/ط)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٥٣٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي هِشَامِ الرَّفَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ آدَمَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِنْتِصَارِ لِأَهْلِ الْأَثَرِ» (ص ١٤٧):

(الْمُخَالَفُ لِعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ عِلْمًا وَعَمَلًا إِمَّا جَاهِلٌ، وَإِمَّا مُنَافِقٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعُبُودِيَّةِ» (ص ٥٠): (وَأَصْلُ ضَلَالٍ مَنْ

ضَلَّ: هُوَ بِتَقْدِيمِ قِيَاسِهِ عَلَى النَّصِّ الْمُنَزَّلِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاخْتِيَارِهِ الْهَوَى عَلَى اتِّبَاعِ أَمْرِ اللَّهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَيْدِ الْخَاطِرِ» (ص ٤٧٠): (الْمُصِيبَةُ

الْعُظْمَى رِضَا الْإِنْسَانِ عَنْ نَفْسِهِ، وَافْتِنَاعِهِ بِعِلْمِهِ، وَهَذِهِ مِخْنَةٌ قَدْ عَمَّتْ أَكْثَرَ الْخَلْقِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ١

ص ٥٢٧): (مُشَابَهَةٌ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمُشَابَهَتُهُمْ تَزِيدُ الْعَقْلَ، وَالذِّينَ، وَالْخُلُقَ). اهـ

وَقَالَ قَوَامُ السُّنَنِ الْأَضْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ السُّنَّةَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ

الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ). اهـ

وَقَالَ قَوْمُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَشِعَارُ أَهْلِ

السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذِهِ آيَاتُ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةِ، وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَائِمَّةَ هَذِهِ

الْأُمَّةِ الَّتِي تُبَيِّنُ اتِّبَاعَ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَأَثَارِ السَّلَفِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا

تَذَكَّرُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٠٩): ﴿اتَّبِعُوا مَا

أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾؛ أَي: اقْتَفُوا أَثَارَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي جَاءَكُمْ بِكِتَابِ أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ

مِن رَّبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكِهِ، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾؛ أَي: لَا تَخْرُجُوا عَمَّا جَاءَكُمْ

بِهِ الرَّسُولُ ﷺ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَكُونُوا قَدْ عَدَلْتُمْ عَن حُكْمِ اللَّهِ إِلَى حُكْمِ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَن أَضَلُّ مِمَّن

اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الْقَصَصُ: ٥٠].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ١ ص ١٨): (قَالَ تَعَالَى:

﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَن أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ

هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الْقَصَصُ: ٥٠]؛ فَقَسَمَ الْأَمْرَ إِلَى

أَمْرَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا، إِمَّا الْإِسْتِجَابَةَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَمَا جَاءَ بِهِ، وَإِمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى، فَكُلُّ

مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ مِنَ الْهَوَى.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، فَقَسَمَ سُبْحَانَهُ طَرِيقَ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ إِلَى الْحَقِّ، وَهُوَ الْوَحْيُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَإِلَى الْهَوَىٰ وَهُوَ مَا خَالَفَهُ.

* وَقَالَ تَعَالَى؛ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْجَاثِيَةُ: ١٨] ﴿إِنَّهُمْ لَن يَغْنُوا عَنكَ مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الْجَاثِيَةُ: ١٩]؛ فَقَسَمَ الْأَمْرَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ الَّتِي جَعَلَهُ هُوَ سُبْحَانَهُ عَلَيْهَا، وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ الْعَمَلَ بِهَا، وَأَمَرَ الْأُمَّةَ بِهَا، وَبَيَّنَّ اتِّبَاعَ أَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، فَأَمَرَ بِالْأَوَّلِ، وَنَهَىٰ عَنِ الثَّانِي.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣]؛ فَأَمَرَ بِاتِّبَاعِ الْمُنَزَّلِ مِنْهُ خَاصَّةً، وَأَعْلَمَ أَنَّ مَن اتَّبَعَ غَيْرَهُ فَقَدْ اتَّبَعَ مَن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ. (١) اهـ

قُلْتُ: وَاتَّبَاعُ الْهَوَىٰ يَصُدُّ عَنِ الْحَقِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* لِذَلِكَ يَجِبُ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ تَرْكُ الزَّلَّةِ، وَالتَّقْلِيدُ فِي الدِّينِ.

(١) وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ أَيْضًا؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [فُصِّلَتْ:

فَعَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ: (لَوْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٧) مِنْ طَرِيقِ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثَنَا الْغَلَابِيُّ، ثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» (ص ٥٤٣) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الْغَلَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ: (لَوْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ، أَوْ زَلَّ كُلُّ عَالِمٍ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ، كَمَا فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٧)؛ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَسَانَ بْنِ الْمُفَضَّلِ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ بِهِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ مُعَلِّقًا عَلَى الْأَثَرِ: (هَذَا إِجْمَاعٌ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ١٤٥): (وَأَنْتَ تَعْلَمُ بِمَا تَقَدَّمَ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ السَّمْحَةَ إِنَّمَا أَتَى فِيهَا السَّمَاخُ مُفِيدًا بِمَا هُوَ جَارٍ عَلَى أَصُولِهَا، وَلَيْسَ تَتَّبَعُ الرُّخْصَ، وَلَا اخْتِيَارُ الْأَقْوَالِ بِالتَّشْهِي بِثَابِتٍ). اهـ. قُلْتُ: فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَطَّلَ، وَيَتَبَطَّلَ فَلْيَلْزَمْ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَعَنْ مُعْتَمِرٍ، عَنْ أَبِيهِ ^(١)، قَالَ: (إِذَا أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ الْعُلَمَاءِ كَانَ فِيكَ شَرٌّ الْخِصَالِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» (ص ١٤٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْمُرُودِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ١ ص ٣٥٠): (وَمَنْ تَبَعَ مَا اِخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، وَأَخَذَ بِالرَّخْصِ مِنْ أَقْوَابِهِمْ، تَزِنْدَقُ أَوْ كَادَ). اهـ وَعَنْ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ، قَالَ: (مَنْ حَمَلَ شَاذَّ الْعُلَمَاءِ حَمَلًا شَرًّا كَبِيرًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» (ص ١٤٣) مِنْ طَرِيقِ حَرْبِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْرٍ ^(٢)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدَهَمَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: (لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ تَتَبُعَ الرَّخْصِ إِجْمَاعًا). ^(٣) اهـ

(١) هُوَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ أَبُو الْمُعْتَمِرِ.

(٢) شَاذٌّ: يَعْنِي مَنْ حَمَلَ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ.

(٣) الصَّحِيحُ: «ابْنُ حُمَيْرٍ» تَصَحَّفَ إِلَى «ابْنِ حُمَيْرٍ»؛ لِأَنَّ: «ابْنَ حُمَيْرٍ» اسْمُهُ: «مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْرِ بْنِ أَنَسِ الْحِمَاصِيِّ» يَرْوِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ، وَيَرْوِي عَنْهُ يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمَاصِيِّ.

أُنْظُرْ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢ ص ٢٧)، وَ(ج ٣١ ص ٤٥٩).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: (يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ ثَلَاثَةٌ: زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْقُرْآنِ، وَأَيْمَةٌ مُضِلُّونَ).

وَفِي لَفْظٍ: (أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي ثَلَاثًا، وَبِهِنَّ يَهْدَمُ الْإِسْلَامُ: زَلَّةُ عَالِمٍ عَهْدَ النَّاسِ عِنْدَهُ عِلْمًا، فَاتَّبِعُوهُ عَلَى زَلَّتِهِ، وَجِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ لَا يُحْطَى فِيهِ وَآوًا وَلَا أَلْفًا، وَأَيْمَةٌ مُضِلُّونَ).

وَفِي لَفْظٍ: (إِنَّ الْإِسْلَامَ الْيَوْمَ فِي بِنَاءٍ، وَإِنَّ لَهُ انْهِدَامًا، وَإِنَّ مِمَّا يَهْدِمُهُ: زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ، وَأَيْمَةٌ مُضِلُّونَ).^(١)
وَفِي لَفْظٍ: (أَمَّا إِنَّ الزَّمَانَ مِنْهُمْ لَثَلَاثٌ ...).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (٣٠)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٥٢٠)، وَفِي «الرَّقَائِقِ» (١٤٦٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ» (ص ٦١٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ١ ص ٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْظَرُ: «لَوَاعِجُ الْأَنْوَارِ» لِلْسَّفَارِينِيِّ (ج ٢ ص ٤٦٦).

(٢) وَالْمُقَلِّدُونَ: يُفْتُونَ النَّاسَ بِزَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَهَذَا الْإِفْتَاءُ هُوَ الْبَاطِلُ فِي الدِّينِ.
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «إِعَانَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ١ ص ٢٥٠): (وَمَنْ تَبَعَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، وَأَخَذَ بِالرَّخِصِ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ: تَزَنَّدَقَ أَوْ كَادَ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٤ ص ١٦٩)، وَابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ» (ص ٤٧)، وَالْمُرُوزِيُّ فِي «أَخْبَارِ الشُّيُوخِ» (٣٤٥)، وَالْفَرِيَّابِيُّ فِي «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (٢٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٤٦٣)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٥٧٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «تَحْرِيمِ النَّرْدِ» (ص ٩٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٢٧)، وَالْمُسْتَعْفِرِيُّ فِي «فَصَائِلِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٦٨)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ» (ص ٦١٥)، وَالْعَسْكَرِيُّ فِي «الْمَوَاعِظِ» (٢٩٤٠٥-كَنْزُ الْعَمَالِ)، وَالْدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٧١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٢٣٤) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ زِيَادٍ عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ أَيْضًا.

وَذَكَرَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَنْزِ الْعَمَالِ» (ج ١٠ ص ٢٦٩)؛ وَعَزَاهُ إِلَى آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ»، وَنَصَّرَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ»، وَجَعَفَرُ الْفَرِيَّابِيُّ فِي «صِفَةِ الْمُنَافِقِ». وَأُورِدَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ٢ ص ٦٦٢) طُرْقَهُ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ طُرُقٌ يَشُدُّ الْقَوِيَّ مِنْهَا الضَّعِيفَ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٥ ص ٢٣٨)، وَالشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ٨٩)، وَ (ج ٥ ص ١٣٣).

وَقَوْلُهُ: (وَيَهْدُمُ الْإِسْلَامَ)، أَي: يُزِيلُ عِزَّتَهُ.

وَقَوْلُهُ: (زَلَّةَ الْعَالِمِ)، أَي: عَثْرَتَهُ، بِتَقْصِيرِ مِنْهُ، أَوْ اجْتِهَادٍ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَجِدَالِ الْمُنَافِقِ)، أَي: الَّذِي يُظْهِرُ السُّنَّةَ، وَيُبْطِنُ الْبِدْعَةَ.

وَقَوْلُهُ: (بِالْقُرْآنِ) وَإِنَّمَا خُصَّ؛ لِأَنَّ الْجِدَالَ بِهِ أَفْبَحُ، وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ، وَذَلِكَ لِإِفْسَادِهِ الدِّينَ.

وَقَوْلُهُ: (وَحُكْمُ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ)؛ أَي: عَلَى وَفْقِ أَهْوَائِهِمْ، وَإِكْرَاهِهِمْ النَّاسَ عَلَيْهِ. ^(١)

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْجَهْمِ فِي «جُزْئِهِ» (٩٨)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ١ ص ٨٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ» (ص ٦١٦) مِنْ طَرِيقِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: (إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ تَغْيِيرَ الزَّمَانِ، وَزَيْغَةَ عَالَمٍ، وَجِدَالَ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ، وَأَئِمَّةٌ مُضِلُّونَ يُضِلُّونَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ.

قَالَ الْفَقِيهُ الطَّبِيبِيُّ رحمته الله فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٤٥٥): (قَوْلُهُ: مَا يَهْدُمُ، الْهَدْمُ إِسْقَاطُ الْبِنَاءِ، وَهَدْمُ الْإِسْلَامِ تَعْطِيلُ أَرْكَانِهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ) ^(٢) الْحَدِيثُ، وَتَعْطِيلُهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ، وَتَرْكُهُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ بِاتِّبَاعِ الْهَوَى، وَمِنْ جِدَالِ الْمُبْتَدِعَةِ

(١) وَانظُرْ: «مِرْعَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لِلرَّحْمَانِيِّ (ج ١ ص ٣٥٦)، وَ«الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ٩٠ وَ ٩١)، وَ«أَعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٢٣٨)، وَ«الْكَاشِفَ عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ» لِلطَّبِيبِيِّ (ج ١ ص ٤٥٥)، وَ«مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لِلْقَارِيِّ (ج ١ ص ٥٢٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.
قُلْتُ: أَلَا إِنَّ شَرَّ الشَّرِّ شَرُّرُ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّ خَيْرَ الْخَيْرِ خَيْرُ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَعُلُوهُمُ فِي إِقَامَةِ الْبِدَعِ بِالْتَّمَسْكِ بِتَأْوِيلَاتِهِمُ الزَّائِغَةِ، وَمِنْ ظُهُورِ ظُلْمِ الْأَيْمَةِ الْمُضَلِّينَ وَحُكْمِ الْمُزَوَّرِينَ، وَإِنَّمَا قُدِّمَتْ زَلَّةُ الْعَالِمِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ السَّبَبُ فِي الْخِصْلَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ، كَمَا جَاءَ: «زَلَّةُ الْعَالِمِ، زَلَّةُ الْعَالِمِ». اهـ

قُلْتُ: إِنَّ مِنْ أَسْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَا يَنْتَفِعُ بِعِلْمِهِ^(١)،
اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «الْمَدْخَلِ» (ج ٢ ص ٨٧٠): بَابُ مَا يُخْشَى مِنْ
زَلَّةِ الْعَالِمِ أَوْ الْعَمَلِ.

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارِكِ رحمته فِي «الرَّقَائِقِ» (ج ٢ ص ٦٨١): بَابُ فِي زَلَّةِ
الْعَالِمِ.

قُلْتُ: وَأَكْثَرُ النَّاسِ يُفْتَنُونَ بِزَلَّةِ عَالِمٍ، وَلِأَنَّ إِذَا زَلَّ الْعَالِمُ زَلَّ بِزَلَّتِهِ عَالَمٌ كَثِيرٌ^(٢)،
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رحمته قَالَ: (لَمْ يَبْقَ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا عُبْرَاتٌ^(٣) قَلِيلٌ فِي
أَوْعِيَةِ سُوءٍ، فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُوا دِينَكُمْ).^(٤)

(١) أَنْظَرِ: «الْكَاشِفَ عَنِ حَقَائِقِ السُّنَنِ» لِلطَّبِيِّ (ج ١ ص ٤٥٥)، وَ«مِرْقَاةَ الْمَفَاتِيحِ» لِلْقَارِي (ج ١ ص ٥٢٥).
(٢) وَأَنْظَرِ: «الرَّقَائِقِ» لِابْنِ الْمُبَارِكِ (ج ٢ ص ٦٨١)، وَ«الْفَقِيهَةَ وَالْمُنْفَقَةَ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ٢ ص ٢٦)،
وَ«دَمَّ الْكَلَامِ» لِلْهَرَوِيِّ (ج ٤ ص ٢٨١)، وَ«تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٤٧ ص ٤٦٠)، وَ«جَمْعَ الْحَيُوشِ
وَالدَّسَاكِرِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٢١).

(٣) عُبْرَاتٌ: بِالضَّمِّ ثُمَّ التَّشْدِيدِ، بَقِيَّةُ الشَّيْءِ.

أَنْظَرِ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٥ ص ٣٢٠٥)، وَ«مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ٤٤٧).

وَبَوَّبَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ رحمته فِي «الْعِلْمِ» (ص ١٦٢): بَابُ أَخْذِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ

أَهْلِهِ. ^(١)

قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ يُضِلُّونَ النَّاسَ وَيُحَدِّثُونَ عَنْهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* فَالْعُلَمَاءُ الزَّائِعُونَ عَنِ الْحَقِّ، وَالْمُنَافِقُونَ الْمُجَادِلُونَ الْمُبْتَدِعُونَ هُمُ الَّذِينَ

يُضْعِفُونَ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ لِإِقَامَتِهِمُ الْبِدْعَ فِي النَّاسِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (بَابُ: التَّحْذِيرُ مِنْ

عُلَمَاءِ السُّوءِ، مِمَّنْ تَرَكَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ، وَاعْتَمَدَ عَلَى رَأْيِهِ، وَجَلَبَ

النَّاسَ بِمَنْطِقِهِ وَتَزَيَّنَ لَهُمْ بِعِلْمِهِ وَزُهْدِهِ، وَتَصَنَّعَ بِقِرَاءَتِهِ وَتَعَبُّدِهِ، وَمَا يَصُدُّونَ بِذَلِكَ

عَنِ الْحَقِّ، وَيَقْطَعُونَ عَنِ الْخَيْرِ، وَيَمْنَعُونَ مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ وَهَيْبِ بْنِ الْوَرْدِ رحمته قَالَ: (ضُرِبَ مَثَلُ عَالِمِ السُّوءِ فَقِيلَ: مَثَلُ

الْعَالِمِ السُّوءِ كَمَثَلِ حَجَرٍ وَقَعَ فِي سَاقِيَّةٍ، فَلَا هُوَ يَشْرَبُ مِنَ الْمَاءِ، وَلَا هُوَ يَحْلِي عَنِ

الْمَاءِ فَيَحْيِي بِهِ الشَّجْرَ).

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ» (ص ١٦٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٦١).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) قُلْتُ: وَإِنَّ مِمَّا يُوصَى بِهِ طَالِبُ الْعِلْمِ أَنْ يَأْخُذَ الْعِلْمَ عَنِ أَهْلِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْعَالِمِ الْعَامِلِ بِعِلْمِهِ،

فَيَنْظُرَ إِلَى عِبَادَتِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى سِيرَتِهِ وَأَخْلَاقِهِ وَسَمَائِلِهِ هَلْ هِيَ مُتَّفِقَةٌ مَعَ ذَلِكَ الْعِلْمِ أَوْ تُخَالِفُهُ؟ فَإِنَّ الْعِلْمَ

إِنَّمَا يُؤْخَذُ عَنِ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَيَحْرَسُ عَلَى صُحْبَتِهِمْ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُمْ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ وَالْأَخْلَاقَ.

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٥٧١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ١٤٠ وَ ١٤٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «اِفْتِضَاءِ الْعِلْمِ الْعَمَلِ» (١٩٥) مِنْ طُرُقٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حُنَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ وَهَيْبَ بْنَ الْوَرْدِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

* لِذَلِكَ أَحَدَرَكُمُ مِنَ الْفَجَّارِ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ، وَالْجُهَّالِ مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ، فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ لِلْمَرْءِ أَنَّهُ عَالِمٌ وَهُوَ مُتَعَالِمٌ، وَقَدْ يُقَالُ لِلْمَرْءِ عَابِدٌ وَهُوَ جَاهِلٌ. قُلْتُ: وَإِنَّمَا مَثَلُ هَذَا كَالسَّائِرِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقٍ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ الْاجْتِهَادُ، وَالشَّرْعَةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بَعْدًا.^(١)

قَالَ الْعَلَامَةُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ رحمته الله فِي «الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ» (ج ٣ ص ٦٨): (مَنْ أَرَادَ اللَّهُ فِتْنَتَهُ، فَلَا حِيلَةَ فِيهِ، بَلْ لَا تَزِيدُهُ كَثْرَةُ الْأَدِلَّةِ إِلَّا حَيْرَةً وَضَلَالًا). اهـ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (وَيُنَالُ لِلْإِتْبَاعِ مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: يَقُولُ الْعَالِمُ الشَّيْءَ بِرَأْيِهِ فَيَلْقَى مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَيُخْبِرُهُ وَيَرْجِعُ، وَيَقْضِي الْإِتْبَاعُ بِمَا حَكَمَ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٨٧٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٩٩)، وَفِي

(١) وَأَنْظَرِ: «الْحُجَّةُ عَلَى تَارِكِ الْمَحْجَةِ» لِأَبِي الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيِّ (ج ٢ ص ٥٧٣).

«الإِيصَالِ» (ص ٥٠٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ١٤) مِنْ طُرُقِ عَنِ
حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٥٥)، وَالشَّاطِئِيُّ فِي
«الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ٩٠)، وَ (ج ٥ ص ١٣٤).

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (أَحَدَرْتُكُمْ زَيْغَةَ الْحَكِيمِ - يَعْنِي: الْعَالِمَ - فَإِنَّ
الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ يَقُولُ الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ.
قَالَ يَزِيدُ بْنُ عَمِيرَةَ - الرَّاوي عَنِ مُعَاذٍ -: قُلْتُ لِمُعَاذٍ: مَا يُدْرِينِي - رَحِمَكَ اللَّهُ -
أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ، وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: بَلَى،
اجْتَنِبْ مِنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهَرَاتِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا مَا هَذِهِ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجِعَ، وَتَلَقَّ
الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا).

أَثَرُ صَاحِبِهِ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ١٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤
ص ٤٦٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ١ ص ٢٣٣)، وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ»
(ج ٢ ص ٣٢٠)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (٤٢)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ»
(١١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢١٠)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ
السُّنَنِ» (٤٤٤)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (١٣٥)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»
(ج ٦٥ ص ٣٣٧)، وَالْمَزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣٢ ص ٢١٨ وَ ٢١٩)، وَعَبْدُ
الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٣٦٣)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٤٧)، وَأَبُو

الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٥٨٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ج ٧ ص ٤١٨)؛ فِي تَرْجَمَةِ: (يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ وَهْبِ الرَّمْلِيِّ)، وَفِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَ (ج ٨ ص ١٤٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْقُصَّاصِ وَالْمُذَكَّرِينَ» (٧٠)، وَجَمَالَ الدِّينِ الْحَنْفِيُّ فِي «مَشِيخَةِ ابْنِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٣ ص ١٨٤٠) مِنْ طَرِيقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ يَزِيدُ بْنُ عَمِيرَةَ صَاحِبُ مُعَاذٍ، أَنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٨١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ١ ص ٢٣٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٢٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٤٦٦)، وَابْنُ وَضَّاحٍ فِي «الْبَدْعِ» (٦٣) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمِيرَةَ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ اللَّالِكَايُتِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (١١٧)، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي «السَّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفِتَنِ» (٢٧) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ١٨٥)، وَ (ج ٣ ص ٥٩)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٨٥٨١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٠
ص ٣٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٥٥).

قُلْتُ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؛ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: (اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا، وَلَا تَعْدُ إِمْعَةً) بَيْنَ

ذَلِكَ؛ يَعْنِي: جَاهِلًا.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٣٩٩)، وَابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ١٣٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٥
ص ٤٠٧)، وَسَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ فِي «جُزْئِهِ» (١٤٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٦

(١) الإِمْعَةُ: الَّذِي يَقُولُ لِكُلِّ أَحَدٍ: أَنَا مَعَكَ، وَلَا يَثْبُتُ عَلَى شَيْءٍ لَضَعْفِ رَأْيِهِ، وَالْمُقَلَّدُ فِي الدِّينِ، وَالْمُتَرَدِّدُ
الَّذِي لَا يَثْبُتُ عَلَى صَنْعَةٍ، وَالطُّفِيلِيُّ، وَيَجْعَلُ دِينَهُ تَبَعًا لِذَيْنِ غَيْرِهِ بِلَا حُجَّةٍ، وَلَا بُرْهَانٍ.

أُنْظُرُ: «الْمُعْجَمَ الْوَسِيطَ» (ص ٢٦)، وَ«غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ج ٤ ص ٤٩)، وَ«النِّهَايَةَ» لِابْنِ الْأَثِيرِ

(ج ١ ص ١٧٠).

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: (لَا يَكُونَنَّ أَحَدُكُمْ إِمْعَةً قَالُوا: وَمَا إِمْعَةٌ؟ قَالَ: يَجْرِي مَعَ كُلِّ رِيحٍ).

أَخْرَجَهُ الْخَرَائِطِيُّ فِي «مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ» (ص ١٤١)، وَفِي «اعْتِلَالِ الْقُلُوبِ» (ج ١ ص ١٤٨)؛ بِإِسْنَادٍ

صَحِيحٍ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ﷺ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٤ ص ٤٩): (أَصْلُ الْإِمْعَةِ هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا رَأْيَ لَهُ وَلَا عِزْمَ،

فَهُوَ يُتَابِعُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى رَأْيِهِ وَلَا يَثْبُتُ عَلَى شَيْءٍ). اهـ

ص ١٨٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «التَّطْفِيلِ» (ص ٦٤ وَ ٦٥)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (١٠٦)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٤٩١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦
ص ٦٨)، وَالْأَمِيدِيُّ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٢٣٤) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، نَا
عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٥٤١)، وَأَبُو خَيْثَمَةَ فِي «الْعِلْمِ»
(ص ١٠٩)، وَوَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (ج ٣ ص ٨٢٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ
الْعِلْمِ» (ج ١ ص ١٤٠) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ: قَالَ
عَبْدُ اللَّهِ ﷺ بِهِ.

قُلْتُ: وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ: ابْنُ مَسْعُودٍ^(١)، فَلَا إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ.
وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ١٦٣) مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ
عَمْرِو ثَنَا زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ بِهِ.

قُلْتُ: وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ مَسْعُودٍ^(٢)، فَلَا إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ.
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٩٩)، وَأَبُو خَيْثَمَةَ فِي «الْعِلْمِ»
(ص ١٣٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سِنَانٍ ضَرَارِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ سَهْلِ الْقَرَارِيِّ عَنْهُ.
قُلْتُ: وَسَهْلُ الْقَرَارِيُّ هَذَا مَجْهُولٌ^(٣)، وَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ: ابْنَ مَسْعُودٍ أَيْضًا.

(١) أَنْظَرُ: «الْمَرَّاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢٥٦)، وَ«تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَوْزِيِّ (ج ١٤ ص ٧٠)، وَ«تَهْدِيبُ
التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٧٩)، وَ«تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١٦٥).
(٢) أَنْظَرُ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَوْزِيِّ (ج ١٨ ص ٣٧٠)، وَ«السِّيَرُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٤٣٨).

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٩٧)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٣٩٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ١٤٤) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ رِثَابٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَارُونُ بْنُ رِثَابٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣١)، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ» (ص ١٢٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (اغْدُ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا وَلَا تَغْدُ بَيْنَ ذَلِكَ). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

* فَحَبَّذَا الْعَالِمَ وَالْمُتَعَلِّمَ، وَسَائِرُ النَّاسِ هَمَجٌ لَا خَيْرَ فِيهِمْ.^(٣٢)

وَأَخْرَجَهُ وَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (٥١٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٤٩٣) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣٣)، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ أَعْلَاهُ بِالْإِنْقِطَاعِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٩٢).

(١) أَنْظَرُ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٧)، وَ «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٢٠٦).

(٢) أَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٣ ص ٨٢).

(٣) وَأَنْظَرُ: «الْعِلْمُ» لِابْنِ أَبِي إِيَّاسٍ (ص ١٢٦ وَ ١٢٧).

(٤) أَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٦ ص ٩٥)، وَ «تُحْفَةَ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٦٧).

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٤٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكِرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ٢ ص ٤٦٣) مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَالضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١)، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ» (١٤١) مِنْ طَرِيقِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنِ طَرْفَةَ الْمُسْلِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ

رضي الله عنه.

قُلْتُ: وَطَرْفَةُ الْمُسْلِيُّ هَذَا مَجْهُولٌ^(٢)، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ وَثَّقَهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَّانَ حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي «ثِقَاتِهِ» (ج ٤ ص ٣٩٨).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ١٦٦ وَ ١٦٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ١٣٦ وَ ١٣٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «صِفَةِ الصَّفْوَةِ» (ج ١ ص ١٢٤) مِنْ طَرِيقِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ١٨١)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَفِيهِ الْمَسْعُودِيُّ، وَقَدْ اخْتَلَطَ، وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الطَّرِيقُ تُؤَكِّدُ أَنَّ لَهُ أَصْلًا عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

فَالْحَدِيثُ بِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ صَحِيحٌ.

(١) أَنْظَرُ: «الْمَرَّاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٩٤)، وَ «السِّيَرُ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٥٩٨)، وَ «جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ

(١٩٩)، وَ «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١٥٥).

(٢) أَنْظَرُ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ٣٦٧)، فَإِنَّهُ تَرَجَّمَهُ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلاً.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٩٨٢): (وَشَبَّهَ الْعُلَمَاءُ: زَلَّةَ الْعَالِمِ بِانْكَسَارِ السَّفِينَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا غَرِقَتْ غَرِقَ مَعَهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَإِذَا ثَبَتَ وَصَحَّ أَنَّ الْعَالِمَ يُخْطِئُ وَيَزِلُّ؛ لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِي وَيَدِينَ بِقَوْلٍ لَا يَعْرِفُ وَجْهَهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٥٣): (وَالْمُصَنِّفُونَ فِي السُّنَّةِ جَمَعُوا بَيْنَ فَسَادِ التَّقْلِيدِ وَإِطْطَالِهِ وَبَيَانِ زَلَّةِ الْعَالِمِ؛ لِيَسْتُنُوا بِذَلِكَ فَسَادَ التَّقْلِيدِ، وَأَنَّ الْعَالِمَ قَدْ يَزِلُّ وَلَا بُدَّ؛ إِذْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ، فَلَا يَجُوزُ قَبُولُ كُلِّ مَا يَقُولُهُ، وَيُنزَلُ قَوْلُهُ مِنْزِلَةَ قَوْلِ الْمَعْصُومِ، فَهَذَا الَّذِي ذَمَّهُ كُلُّ عَالِمٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَحَرَمُوهُ، وَذَمُّوا أَهْلَهُ وَهُوَ أَصْلُ بَلَاءِ الْمُقَلِّدِينَ وَفِتْنَتِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يُقَلِّدُونَ الْعَالِمَ فِيمَا زَلَّ فِيهِ، وَفِيمَا لَمْ يَزَلْ فِيهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ تَمْيِيزٌ بَيْنَ ذَلِكَ، فَيَأْخُذُونَ الدِّينَ بِالْخَطَا - وَلَا بُدَّ - فَيَحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَيُشَرِّعُونَ مَا لَمْ يُشَرِّعْ، وَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ الْعِصْمَةُ مُتَّعِيَةً عَمَّنْ قَلَدُوهُ، وَالْخَطَا وَقَعَتْ مِنْهُ وَلَا بُدَّ... وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُخَوِّفَ فِي زَلَّةِ الْعَالِمِ تَقْلِيدُهُ فِيهَا؛ إِذْ لَوْ لَا التَّقْلِيدُ لَمْ يَخَفْ مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا عَرَفَ أَنَّهَا زَلَّةٌ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِيهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ اتِّبَاعٌ لِلْخَطَا عَلَى عَمْدٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهَا زَلَّةٌ فَهُوَ أَعْدَرُ مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا مُفْرَطٌ فِيمَا أَمَرَ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ جَمَالُ الدِّينِ الْقَاسِمِيُّ رحمته فِي «الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ» (ص ٥٨): (وَإِنَّمَا هَذِهِ الْجُمْلَةُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبِعَهَا الَّذِينَ يَأْبُونَ إِلَّا التَّقْلِيدَ؛ لِيَعْلَمُوا أَنَّ مَنْ آثَرَ التَّقْلِيدَ فَلَا حَرَى بِهِ تَقْلِيدُ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهَا الْأَعْلَمُ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يُدْرَى مَا عُدُّ الْمُقَلِّدِ فِي تَرْجِيحِ أَقْوَالِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ ﷺ عَلَى أَقْوَالِهِمْ،
فَكَيْفَ إِذَا مُنِعَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ ﷺ فَكَيْفَ إِذَا صَارَ يُرْمَى بِالْإِبْتِدَاعِ مَنْ عَمِلَ بِهَا؟!
لَا جَرَمَ أَنَّهُ أَخَذَ بِالْمَثَلِ الْمَشْهُورِ: رَمْتَنِي بِدَائِهَا وَأَنْسَلْتُ.

قُلْتُ: وَكَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَ الْمُقَلِّدَ الْأَعْمَى الَّذِي لَا بَصِيرَةَ لَهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٥٧٣): (وَكَانُوا
يُسَمُّونَ الْمُقَلِّدَ الْإِمَاعَةَ وَمُحَقَّبَ دِينَهُ^(١))، وَكَانُوا يُسَمُّونَهُ الْأَعْمَى الَّذِي لَا بَصِيرَةَ لَهُ،
وَيُسَمُّونَ الْمُقَلِّدِينَ أَتْبَاعَ كُلِّ نَاعِقٍ، يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ صَائِحٍ، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ،
وَلَمْ يَرْكَنُوا إِلَى رُكْنٍ وَثِيقٍ، كَمَا سَمَّاهُ الشَّافِعِيُّ حَاطِبَ لَيْلٍ^(٢). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٥٥٤): (أَنَّ الْإِقْتِدَاءَ
بِهِمْ -يَعْنِي: الصَّحَابَةَ- هُوَ اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْقَبُولُ مِنْ كُلِّ مَنْ دَعَا إِلَيْهِمَا مِنْهُمْ،
فَإِنَّ الْإِقْتِدَاءَ بِهِمْ يُحَرِّمُ عَلَيْكُمُ التَّقْلِيدَ، وَيُوجِبُ الْإِسْتِدْلَالَ وَتَحْكِيمَ الدَّلِيلِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ١ ص ٤٩٢): (وَالْمُجْتَهِدُ
الْمُخْطِئُ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُقَلِّدِ الْمُصِيبِ ... دَمَّ اللَّهُ التَّقْلِيدَ جُمْلَةً، فَالْمُقَلِّدُ
عَاصٍ، وَالْمُجْتَهِدُ مَأْجُورٌ، وَكَيْسَ مَنْ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُقَلِّدًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ

(١) قُلْتُ: فَالْمُقَلِّدُ لَيْسَ بِعَالِمٍ بِإِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ.

أَنْظَرُ: «فُرَّةُ الْمُوحَّدِينَ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ (ص ٢٦)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣٥ ص ٢٣٣)،
وَ«الْحَاشِيَّةَ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» لِلسَّنْدِيِّ (ج ١ ص ٧).

(٢) فَالْحَزْبِيُّ هَذَا لَيْسَ بِعَالِمٍ، بَلْ هُوَ حَاطِبُ لَيْلٍ فِي الدِّينِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

تَعَالَى بِهِ. وَإِنَّمَا الْمُقَلَّدُ مَنْ اتَّبَعَ مَنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَمْ يَأْمُرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ١ ص ٤٨٨): (وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَلِّدَ أَحَدًا، لَا حَيًّا وَلَا مَيِّتًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٢): (تَحْرِيْمُ الْإِفْتَاءِ بِالتَّقْلِيدِ، فَإِنَّهُ إِفْتَاءٌ بَعِيرٌ بَبْتٍ، فَإِنَّ الثَّبْتَ الْحُجَّةُ الَّتِي يَثْبُتُ بِهَا الْحُكْمُ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُدَاوَاةِ النَّفْسِ» (ص ٧٤): (الْمُقَلَّدُ رَاضٍ أَنْ يُغْبَنَ^(١) عَقْلَهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٢٨١): (فَإِنَّ التَّقْلِيدَ لَا يُورَثُ إِلَّا بِبَلَادَةٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَدْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَدْخَلِ» (ص ٤٩٥): (التَّقْلِيدُ يُبْعَدُ عَنِ الْحَقِّ، وَيُرَوِّجُ الْبَاطِلَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُنَاطَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ» (ص ٣٧): (فَإِنَّ مَنْ اعْتَادَ الْجَرِيَّ عَلَى أَقْوَالِ لَا يُبَالِي دَلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ أَوْ

(١) الْمَغْبُونُ: الْمُنْقُوصُ، فَالْمُقَلَّدُ يَنْقُصُ عَقْلَهُ وَدَكَوَهُ، وَتَقَلُّ فِطْنَتُهُ.

وَأَنْظُرْ: «الْمِضْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيَّومِيِّ (ص ٢٢٩).

ضَعِيفٌ، أَوْ لَمْ يَدَلَّ يَحْمَدُ ذِهْنُهُ، وَلَا يَنْهَضُ بِطَلَبِ الرَّقِيِّ، وَالْإِسْتِرَادَةُ فِي قُوَّةِ الْفِكْرِ وَالذَّهْنِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدٌ جَمَالَ الدِّينِ الْقَاسِمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ»

(ص ٦٩): (وَنَبَّرُ إِلَى اللَّهِ مِنْ دَفْعِ النُّصُوصِ بِالْأَفْسَسَةِ وَالْأَرَاءِ). اهـ

قُلْتُ: فَالتَّقْلِيدُ أَنْ يَعْتَمِدَ الْإِنْسَانُ فِي فَهْمِ الْحُكْمِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى غَيْرِهِ لَا عَلَى

نَفْسِهِ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٥): (أَمَّا التَّقْلِيدُ

الْبَاطِلُ الْمَذْمُومُ فَهُوَ: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ بِلَا حُجَّةٍ^(٢)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا

مَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا

يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وَفِي الْمَائِدَةِ^(٣)، وَفِي لُقْمَانَ: ﴿أَوْ لَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ

يَدْعُوهُمْ﴾^(٤)، وَفِي الزُّخْرَفِ: ﴿قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ وَفِي

الصَّافَّاتِ: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصَّافَّاتُ: ٦٩-

(١) انظر: «رِسَالَةُ التَّقْلِيدِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ص ٢٢)، وَ «التَّمْهِيدُ» لِأَبِي الْحَطَّابِ (ج ٤ ص ٣٩٥)، وَ «الْمُدْخَلُ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٨٨).

(٢) أَي بِلَا حُجَّةٍ تُوجِبُ هَذَا الْقَبُولَ، وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ مَا أُوجِبَتْ الْحُجَّةُ قُبُولُهُ لَيْسَ تَقْلِيدًا.

(٣) آيَةُ الْمَائِدَةِ الْمُشَارُ: إِلَيْهَا هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

(٤) آيَةُ لُقْمَانَ الْمُشَارُ: إِلَيْهَا هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [لقمان: ٢١].

٧٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٦٦- ٦٧]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٦٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُعْتَدُونَ عَنَا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ﴾ [غَافِرٍ: ٤٧]، وَفِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النَّحْلُ: ٢٥]. فَهَذَا الْإِتِّبَاعُ وَالتَّقْلِيدُ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ هُوَ اتِّبَاعُ الْهَوَى: إِمَّا لِلْعَادَةِ وَالنَّسَبِ: كَاتِّبَاعِ الْأَبَاءِ، وَإِمَّا لِلرَّئِيسَةِ: كَاتِّبَاعِ الْأَكْبَرِ، وَالسَّادَةِ، وَالْمُتَكَبِّرِينَ؛ فَهَذَا مِثْلُ تَقْلِيدِ الرَّجُلِ لِأَبِيهِ، أَوْ سَيِّدِهِ، أَوْ ذِي سُلْطَانِهِ... وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْإِعْرَاضُ عَنْ هَذَا التَّقْلِيدِ إِلَى اتِّبَاعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رُسُلِهِ، فَإِنَّهُمْ حُجَّةُ اللَّهِ الَّتِي أَعْدَرَ بِهَا إِلَى خَلْقِهِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي سَاقَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: لِلتَّدْلِيلِ عَلَى فَسَادِ التَّقْلِيدِ وَذَمِّهِ، قَدْ اسْتَدَلَّ بِهَا، وَبِمَا شَابَهَا مِنَ الْقُرْآنِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: بَعْدَ أَنْ سَاقَ بَعْضُ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٣٤): (قَدْ احْتَجَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ فِي إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُمْ كُفْرُ أَوْلِيَاكَ مِنْ جِهَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ لَمْ يَقَعْ مِنْ جِهَةِ كُفْرِ أَحَدِهِمَا وَإِيمَانِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّشْبِيهَ بَيْنَ التَّقْلِيدَيْنِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لِلْمُقَلِّدِ كَمَا لَوْ قَلَّدَ رَجُلٌ فَكَفَرَ، وَقَلَّدَ آخَرَ فَأَذْنَبَ، وَقَلَّدَ آخَرَ فِي مَسْأَلَةٍ دُنْيَاهُ فَأَخْطَأَ وَجَهَّهَا، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مُلُومًا عَلَى التَّقْلِيدِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَقْلِيدٌ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَثَامُ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٢ ص ٨٣٦): (التَّقْلِيدُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ قَبُولُ مَا قَالَهُ قَائِلُ دُونِ النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ تَقْلِيدًا، وَقَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى بُطْلَانِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَكُلٌّ مَنِ اتَّبَعَتْ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِبَ عَلَيْكَ قَبُولُهُ لِذَلِكَ يُوجِبُ ذَلِكَ فَأَنْتَ مُقَلِّدُهُ. ^(١)

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٥) عَنِ التَّقْلِيدِ: (هُوَ قَبُولُ رَأْيٍ مَنْ لَا تَقْوَمُ بِهِ الْحُجَّةُ بِلَا حُجَّةٍ). اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَالتَّقْلِيدُ هُوَ أَنْ يَتَّبِعَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ فِي قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، أَوْ سُؤْلٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَا نَظَرٍ، وَلَا تَأَمُّلٍ، وَدُونَ إِدْرَاكِ، وَلَا وَعْيٍ. ^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ التَّقْلِيدَ الْمُحَرَّمَ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ: أَنْ يُعَارِضَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ: بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ الْمُخَالَفُ لِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٢١٩): (قَدْ يَجْهَلُ الرَّجُلُ السُّنَّةَ فَيَكُونُ لَهُ قَوْلٌ يُخَالَفُهَا، لَا أَنَّهُ عَمَدَ خِلَافَهَا، وَقَدْ يَغْفُلُ الْمَرْءُ وَيُخْطِئُ فِي التَّأْوِيلِ). اهـ

قُلْتُ: فَكَيْفَ يَجُوزُ تَقْلِيدُ قَوْمٍ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(١) أَنْظَرُ: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٤٣).

(٢) أَنْظَرُ: «التَّقْلِيدُ وَالتَّبَعِيَّةُ» لِلْعَقْلِ (ص ٤٧).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ص ٥٤٨): (أَنَّ الْأَيْمَةَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَدْ نُهُوا عَنْ تَقْلِيدِهِمْ مَعَ ظُهُورِ السُّنَّةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦١): (وَلِهَذَا نَقَلَ عَيْرٌ وَاحِدٌ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَالِمِ أَنْ يُقَلِّدَ غَيْرَهُ إِذَا كَانَ قَدْ اجْتَهَدَ وَاسْتَدَلَّ، وَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ مَنْ قَالَ خِلَافَ ذَلِكَ بِلَا نِزَاعٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٧٥)؛ وَهُوَ يَعْقِدُ فِي كِتَابِهِ بَابًا، بِعُنْوَانٍ: (بَابُ فَسَادِ التَّقْلِيدِ وَنَفْيِهِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ التَّقْلِيدِ وَالِاتِّبَاعِ)؛ ثُمَّ يَقُولُ: (قَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى التَّقْلِيدَ فِي عَيْرٍ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ... وَهَذَا كُلُّهُ نَفْيٌ لِلتَّقْلِيدِ وَإِبْطَالٌ لَهُ لِمَنْ فَهَمَهُ وَهَدِيَ لِرُشْدِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٥ ص ٢٣٣): (فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا قَوْلَ عَالِمٍ وَاحِدٍ وَحُجَّتَهُ دُونَ قَوْلِ الْعَالِمِ الْآخِرِ وَحُجَّتِهِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْعَوَامِّ الْمُقَلِّدِينَ، لَا مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُرَجِّحُونَ وَيُزَيِّنُونَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٢ ص ٢٢٨): (وَأَمَّا هَدْيُ الصَّحَابَةِ فَمِنْ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ شَخْصٌ وَاحِدٌ يُقَلِّدُ رَجُلًا وَاحِدًا فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ، وَيُخَالِفُ مَنْ عَدَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ بِحَيْثُ لَا يَرُدُّ مِنْ أَقْوَالِهِ شَيْئًا، وَلَا يَقْبَلُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ شَيْئًا، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْبِدَعِ وَأَقْبَحِ الْحَوَادِثِ). اهـ

قُلْتُ: وَالْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ لَمْ يَكُنْ هُوَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ بِدْعَةٌ، وَلَا آخِرَ مَنْ قَالَ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٢٣٦): (اتَّخَذُ أَقْوَالَ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ بِمَنْزِلَةِ نُصُوصِ الشَّارِعِ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ قَوْلٍ مِنْ سِوَاهُ بَلْ وَلَا إِلَى نُصُوصِ الشَّارِعِ إِلَّا إِذَا وَافَقَتْ نُصُوصَ قَوْلِهِ، فَهَذَا وَاللَّهِ هُوَ الَّذِي أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَمْ يَظْهَرْ فِي الْأُمَّةِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الْقُرُونِ^(١) الْفَاضِلَةِ). اهـ

قُلْتُ: إِذَا يَحْرُمُ الْأَخْذُ بِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٣٤٧): (وَلَقَدْ زَلَّ بِسَبَبِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الدَّلِيلِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى الرَّجَالِ - أَقْوَامٌ خَرَجُوا بِسَبَبِ ذَلِكَ عَنْ جَادَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَتَبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ بَعِيرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا عَنْ سِوَاءِ السَّبِيلِ. وَلَنْذَكَرَ عَشْرَةَ أَمْثَلَةٍ).

* وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ يَقُولُ: (فَالْحَاصِلُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ تَحْكِيمَ الرَّجَالِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى كَوْنِهِمْ وَسَائِلَ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا ضَلَالًا، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، وَإِنَّ الْحُجَّةَ الْقَاطِعَةَ، وَالْحَاكِمَ الْأَعْلَى هُوَ الشَّرْعُ لَا غَيْرُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢٥١): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَارِضَ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ). اهـ

قُلْتُ: وَالْمُقَلِّدُ قَدْ خَالَفَ السَّلْفَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُقَلِّدُوا، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

(١) قَرْنُ الصَّحَابَةِ، وَقَرْنُ التَّابِعِينَ، وَقَرْنُ تَابِعِي التَّابِعِينَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٤٤): (يُقَالُ لِمَنْ قَالَ بِالتَّقْلِيدِ: لَمْ قُلْتَ بِهِ وَخَالَفْتَ السَّلْفَ فِي ذَلِكَ؟، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُقَلِّدُوا؛ فَإِنْ قَالَ: قَلَّدْتُ؛ لِأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا عِلْمَ لِي بِتَأْوِيلِهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ لَمْ أُحْصِهَا، وَالَّذِي قَلَّدْتُهُ قَدْ عَلِمَ ذَلِكَ فَقَلَّدْتُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنِّي، قِيلَ لَهُ: أَمَّا الْعُلَمَاءُ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ تَأْوِيلِ الْكِتَابِ، أَوْ حِكَايَةِ سُنَّةٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ اجْتِمَاعَ رَأْيِهِمْ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَكِنْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِيمَا قَلَّدْتَ فِيهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، فَمَا حُجَّتْكَ فِي تَقْلِيدِ بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ؟، وَكُلُّهُمْ عَالِمٌ وَلَعَلَّ الَّذِي رَغِبْتَ عَنْ قَوْلِهِ أَعْلَمَ مِنَ الَّذِي ذَهَبْتَ إِلَى مَذْهَبِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رحمته فِي «قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ١٣٥): (وَمِنَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ أَنَّ الْفُقَهَاءَ الْمُقَلِّدِينَ يِقِفُ أَحَدُهُمْ عَلَى ضَعْفِ مَا أَخَذَ إِمَامِهِ بِحَيْثُ لَا يَجِدُ لِضَعْفِهِ مَدْفَعًا، وَمَعَ هَذَا يُقَلِّدُهُ فِيهِ، وَيَتْرُكُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَقْيَسَةِ الصَّحِيحَةِ لِمَذْهَبِهِ جُمُودًا عَلَى تَقْلِيدِ إِمَامِهِ، بَلْ يَتَحَلَّلُ لِدَفْعِ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَتَأَوَّلُهَا بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ الْبَاطِلَةِ نِصَالًا عَنِ مُقَلِّدِهِ). اهـ

قُلْتُ: وَالْمُقَلِّدُونَ الْجَامِدُونَ اتَّخَذُوا ذَلِكَ دِينًا وَمَذْهَبًا، بِحَيْثُ لَوْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ أَلْفَ دَلِيلٍ مِنَ النُّصُوصِ لَا يُصْغَى إِلَيْهِ، بَلْ يَنْفِرُ عَنْهُ كُلُّ النُّفُورِ؛ كَحَمْرِ مُسْتَنْفَرَةٍ فَرَّتْ مِنْ قَسُورَةٍ.^(١)

(١) أَنْظَرُ: «هَدِيَّةُ السُّلْطَانِ إِلَى مُسْلِمِي بِلَادِ الْيَابَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ٧١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٦٧): (وَأَمْرُهُمْ بِالرَّدِّ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ ﷺ، فَأَبْطَلَ الرَّدَّ إِلَى إِمَامٍ مُقَلِّدٍ، أَوْ قِيَاسٍ عَقْلِيٍّ فَاضِلٍ). اهـ

قُلْتُ: فَالْحُجَّةُ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ، فَلَيْسَ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلًا مِمَّنْ قَالَهُ إِلَّا بِقِيَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ عَلَى صَوَابِ ذَلِكَ الْقَوْلِ، فَإِنْ قَبَلَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ مُقَلِّدًا التَّقْلِيدَ الْمَذْمُومَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦٠): (قَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مَنْ عَدَلَ عَنِ اتِّبَاعِ الرُّسُلِ إِلَى مَا نَشَأَ عَلَيْهِ مِنْ دِينِ آبَائِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّقْلِيدُ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ وَهُوَ: أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ الرَّسُولِ ﷺ فِيَمَا خَالَفَ فِيهِ الرَّسُولَ ﷺ، وَهَذَا حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، وَالرَّسُولُ طَاعَتُهُ فَرُضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَكُلِّ مَكَانٍ، فِي سِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ وَفِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٩٦): (وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي فَسَادِ التَّقْلِيدِ فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنِ الْإِكْثَارِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ التَّقْلِيدَ الْمَحْرَمَ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ أَنْ يُعَارِضَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، بِمَا يُخَالَفُ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ الْمُخَالَفُ لِذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَإِنَّ إِقْرَارَ التَّقْلِيدِ، وَاتِّخَاذَهُ دِينًا وَمَذْهَبًا: أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ الَّتِي لَا تُثْبِتُ إِلَّا بِنَصِّ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ مِنَ السُّنَنِ، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ نَقْلًا اعْتَمِدَ عَلَيْهِ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُورَانَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُنْفِيَةِ» (ص ٦٤): (مَنْ يَغْلُو فِي التَّقْلِيدِ حَتَّى يَتَعَصَّبَ لِآرَاءِ الرِّجَالِ، وَإِنْ خَالَفَتِ الدَّلِيلَ، وَهَذَا مَذْمُومٌ، وَقَدْ يؤولُ لِلْكَفْرِ). اهـ

قُلْتُ: فَالتَّقْلِيدُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ غَيْرِ الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ كَمَا بَيَّنَّا هُوَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ بِلَا حُجَّةٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٧٨٧): (والتَّقْلِيدُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ غَيْرُ الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ هُوَ تَتَبُعُ الْقَائِلِ عَلَيَّ مَا بَانَ لَكَ مِنْ فَضْلِ قَوْلِهِ وَصِحَّةِ مَذْهَبِهِ.

* وَالتَّقْلِيدُ: أَنْ تَقُولَ بِقَوْلِهِ وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ وَجَهَ الْقَوْلِ وَلَا مَعْنَاهُ، وَتَأْتِي مَنْ سِوَاهُ، أَوْ أَنْ يَتَّبِعَنَّ لَكَ خَطْوَهُ فَتَتَّبِعَهُ مَهَابَةً خِلَافِهِ، وَأَنْتَ قَدْ بَانَ لَكَ فَسَادُ قَوْلِهِ، وَهَذَا مُحَرَّمُ الْقَوْلِ بِهِ فِي دِينِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). اهـ

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُوَازِمٍ مِندَادُ الْبَصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ: (التَّقْلِيدُ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلٍ لَا حُجَّةَ لِقَائِلِهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ مِنْهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

* وَالْإِتْبَاعُ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ حُجَّةٌ. ^(١)

(١) أَنْظَرُ: «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ٩٩٣).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ١٤٥): (فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَهْوَاءِ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا إِلَى الشَّرِيعَةِ، وَهِيَ تُبَيِّنُ الرَّاجِحَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ لَا الْمُؤَافِقَ لِلْغَرَضِ). اهـ

قُلْتُ: كُلُّ مَنْ اتَّبَعَ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِبَ عَلَيْكَ قَبُولُهُ لِذَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ فَانْتِ مُتَقَلِّدُهُ، وَالتَّقْلِيدُ فِي دِينِ اللَّهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَ عَلَيْكَ الدَّلِيلَ اتَّبَعَ قَوْلَهُ فَانْتِ مُتَّبِعُهُ، وَالِاتِّبَاعُ فِي الدِّينِ مَسْئُوعٌ وَالتَّقْلِيدُ مَمْنُوعٌ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٧٥): (بَابُ فَسَادِ التَّقْلِيدِ وَنَفْيِهِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ التَّقْلِيدِ وَالِاتِّبَاعِ: قَدْ ذَمَّ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- التَّقْلِيدَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣١]). اهـ

قُلْتُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّقْلِيدَ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَأَنَّ الْمُتَقَلِّدَ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لِقَبِّ عَالِمٍ.

قَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رحمته: (إِنَّ الْمُتَقَلِّدَ لَا يُسَمَّى عَالِمًا).^(٢) اهـ

قُلْتُ: فَيَجِبُ الْقَبُولُ بِاتِّبَاعِ الْحُجَّةِ، وَالِانْقِيَادِ لِلدَّلِيلِ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ دُونَ تَقْلِيدِ شَخْصٍ بَعِيْنِهِ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مَمْنُوعٌ فِي الشَّرِيعَةِ.^(٣)

(١) أَنْظَرُ: «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ٩٩٣).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ السَّنْدِيُّ فِي «حَوَاشِيهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ١ ص ٧)، وَأَقَرَّهُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْفُلَانِيُّ رحمته فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٤٧): (فَحِينَتِيذٍ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْمُسْلِمِ التَّجَمُّدُ عَلَى التَّقْلِيدِ، فَإِنْ تَجَمَّدَ مَعَ ذَلِكَ فَمَا أَشْبَهَهُ بِمَنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٢٨): (وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ لَوْ تَبَعْنَاهُ لَجَاءَ سِفْرًا كَبِيرًا، فَسَأَلُ حِينَتِيذٍ فِرْقَةَ التَّقْلِيدِ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَى مَنْ قَلَّدْتُمُوهُ بَعْضُ شَأْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا خَفِيَ ذَلِكَ عَلَى سَادَاتِ الْأُمَّةِ أَوْلًا؟؛ فَإِنْ قَالُوا: «لَا يَخْفَى عَلَيْهِ» وَقَدْ خَفِيَ عَلَى الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِمْ بَلَّغُوا فِي الْغُلُوِّ مَبْلَغَ مُدْعِي الْعِصْمَةِ فِي الْأُمَّةِ^(١)، وَإِنْ قَالُوا: «بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِمْ» وَهُوَ الْوَاقِعُ وَهُمْ مَرَاتِبٌ فِي الْخَفَاءِ فِي الْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، قُلْنَا: فَحَنُّ نُنَاشِدُكُمْ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي هُوَ عِنْدَ لِسَانِ كُلِّ قَائِلٍ وَقَلْبِهِ، وَإِذَا قَضَى اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ أَمْرًا خَفِيَ عَلَى مَنْ قَلَّدْتُمُوهُ هَلْ تَبَقَى لَكُمْ الْخَيْرَةُ بَيْنَ قَبُولِ قَوْلِهِ وَرَدِّهِ، أَمْ تَقْطَعُ خَيْرَتَكُمْ وَتُوجِبُونَ الْعَمَلَ بِمَا قَضَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ عَيْنًا لَا يَجُوزُ سِوَاهُ؟ فَأَعِدُّوا لِهَذَا السُّؤَالَ جَوَابًا، وَلِلْجَوَابِ صَوَابًا، فَإِنَّ السُّؤَالَ وَاقِعٌ، وَالْجَوَابُ لَازِمٌ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي مَنَعَنَا مِنْ

(١) أَنْظَرُ: «رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قَدَّامَةَ (ج ٣ ص ٤٥٠)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشَّوْكَانِيِّ (ص ٢٣٤)، وَ«أُصُولُ الْفِقْهِ» لِلزَّحِيلِيِّ (ج ٢ ص ١١٢٠)، وَ«رِسَالَةُ التَّقْلِيدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٢٢).

(٢) فَصَارَ الْمُؤَلَّدَةُ فِي التَّقْلِيدِ لِفُلَانٍ وَعِلَّانٍ، مِثْلُ: الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يُقَلِّدُونَ أُنْمَتَهُمْ بِدُونِ دِرَايَةٍ، وَهُمْ يَسْخَرُونَ مِنَ الرَّافِضَةِ لِمِثْلِ هَذَا التَّقْلِيدِ، وَهُمْ وَاقِعُونَ فِي هَذَا التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ.

التَّقْلِيدِ، فَأَيَّنَ مَعَكُمْ حُجَّةً وَاحِدَةً تَقْطَعُ الْعُدْرَ، وَتَسُوغُ لَكُمْ مَا ارْتَضَيْتُمُوهُ لِأَنْفُسِكُمْ
مِنَ التَّقْلِيدِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ الدَّلِيلِ» (ص ٢٠٤): (فَإِنَّهُ مَا مِنْ
أَحَدٍ مِنْ أَعْيَانِ الْأُمَّةِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، إِلَّا لَهُمْ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ خَفِي
عَلَيْهِمْ فِيهَا السُّنَّةُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ الدَّلِيلِ» (ص ٢٠٥): (وَهَذَا بَابٌ
وَاسِعٌ لَا يُحْصَى، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَغُضُّ مِنْ أَفْدَارِهِمْ وَلَا يُسَوِّغُ اتِّبَاعَهُمْ فِيهَا، كَمَا قَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]. اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٣٦): (إِذَا ثَبَتَ هَذَا،
فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي أُمُورٍ تَبْنِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ:

مِنْهَا: أَنْ زَلَّةَ الْعَالِمِ لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا مِنْ جِهَةٍ، وَلَا الْأَخْذُ بِهَا تَقْلِيدًا لَهُ؛ وَذَلِكَ
لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْعِ، وَلِذَلِكَ عُدَّتْ زَلَّةً، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَتْ مُعْتَدًّا بِهَا لَمْ
يُجْعَلْ لَهَا هَذِهِ الرَّتْبَةُ، وَلَا نُسَبَ إِلَى صَاحِبِهَا الزَّلَلُ فِيهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ
صَاحِبُهَا إِلَى التَّقْصِيرِ، وَلَا أَنْ يُشَنَّعَ عَلَيْهِ بِهَا، وَلَا يُتَّقَصُّ مِنْ أَجْلِهَا، أَوْ يُعْتَقَدُ فِيهِ
الْإِقْدَامُ عَلَى الْمُخَالَفَةِ بَحْتًا، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ خِلَافٌ مَا تَقْتَضِي رُبُوبَتُهُ فِي الدِّينِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا خِلَافًا^(١) فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَهَذَا الْخِلَافُ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ كُلُّ مَا أَقَامَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْحُجَّةَ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَنْصُوصًا
بَيِّنًا، فَلَمْ يَجَلَّ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ لِمَنْ عِلْمُهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٦٥): (وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ^(١))، وَأَنَّ عِنْدَهُ يَلْزَمُ طَلْبُ الدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ لِيَتَبَيَّنَ الْحَقُّ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢ ص ٢٤٨): (وَلَكِنَّ النَّاسَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعَلَطِ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ الدَّاخِلَةُ عَلَى النَّاسِ مِنْ قَبْلِ التَّقْلِيدِ^(٢))؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا تَكَلَّمَ الْعَالِمُ عِنْدَ مَنْ لَا يُمْعِنُ النَّظَرَ بِشَيْءٍ كَتَبَهُ وَجَعَلَهُ دِينًا يَرُدُّ بِهِ مَا خَالَفَهُ دُونَ أَنْ يَعْرِفَ الْوَجْهَ فِيهِ فَيَقَعَ الْخَلَلُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ١٤٥): (فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَهْوَاءِ النُّفُوسِ، وَإِنَّمَا يُرَدُّ إِلَى الشَّرِيعَةِ، وَهِيَ تُبَيِّنُ الرَّاجِحَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ لَا الْمُؤَافِقَ لِلْغَرَضِ). اهـ

وَأَنْظُرْ: «الرَّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٥٦٠).

(١) فَالطَّالِحِيُّونَ يُفْتَوْنَ النَّاسَ بِاخْتِلَافِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي صِفَةِ: «الظِّلِّ»، وَ «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْفِتَاوَى لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

(٢) قُلْتُ: وَالَّذِي وَقَعَ فِيهِ: «فَالِغِ الْحَرْبِيُّ» مِنَ الصَّلَاةِ بِسَبَبِ تَقْلِيدِهِ لِرَلَاتِ الْعُلَمَاءِ بِدُونِ رِوَايَةٍ وَلَا دِرَايَةٍ، وَهَذَا وَقَعَ فِيهِ كُلُّ الْمُقَلِّدِينَ، وَهَذَا مَا قَدْ أَصَابَنَا فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِ الْفِتَاوَى مِنْ قِبَلِ الْمُقَلِّدِينَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ قَلَّدُوا الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ بِحُجَّةٍ أَنَّهم عَلِمُوا أَحْكَامَ الدِّينِ، فَقَلَّدُوهم بِحُجَجٍ وَاهِيَةٍ بِالتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَالتَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ الْمَقِيمِ الَّذِي انْتَشَرَ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ انْتِشَارًا وَاسِعًا، بِحَيْثُ وَقَعَ بِسَبَبِهِ الْحِقْدُ لِلْمُخَالَفِ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ، بِرَغْمِ أَنَّ الْمُقَلِّدِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي الْأَحْكَامِ أَنَّهُمْ يَصِيبُونَ وَيُخْطِئُونَ فِي الدِّينِ، وَقَدْ حَذَرَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنْ زَلَاتِ الْعُلَمَاءِ، نُصْحًا لِلْأُمَّةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (ج ١١ ص ١١١): (وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي، وَالْعَامِلِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ، أَوِ الْقَوْلَيْنِ أَنْ يُفْتِيَ، أَوْ يَعْمَلَ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ). اهـ
وَقَالَ أَشْهَبُ، سَمِعْتُ مَالِكًا رحمته يَقُولُ: (مَا الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ لَا يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، مَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا وَاحِدٌ.

قَالَ أَشْهَبُ: وَبِهِ يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ).^(١)

وَقَالَ أَشْهَبُ رحمته: سِئِلَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رحمته عَنِ اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (خَطَأٌ وَصَوَابٌ فَاَنْظُرْ فِي ذَلِكَ).^(٢)

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سِئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَخَذَ بِحَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ حَدَّثَ بِهِمَا ثِقَةً عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةٍ؟ فَقَالَ: (لَا وَاللَّهِ حَتَّى يُصِيبَ الْحَقَّ، وَمَا

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٧٥).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي نَصْرِ فِي «جَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ» (ج ١ ص ١٤٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، وَمَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ).^(١)

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مُخْطِئٌ وَمُصِيبٌ فَعَلَيْكَ بِالْإِجْتِهَادِ).^(٢)

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، سَمِعْتُ مَالِكًا، وَاللَّيْثَ، يَقُولَانِ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ كَمَا قَالَ نَاسٌ: (فِيهِ تَوْسِعَةٌ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ).^(٣)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٧٥)، وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ» (ج ١ ص ١٩٢).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «آدَابِ الْمُفْتِي» (ص ١٢٥).

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: هَذِهِ عِبَارَةٌ عِلْمِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنْ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ مِمَّنْ تَلَقَّى الْعِلْمَ مِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَخَذُوهُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ إِمَامٌ عَالِمٌ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢):
 (الِاخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَحَدٍ عَلِمْتُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ؛ إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ، وَلَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٨٠):
 (وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهَا، وَذَلِكَ لَا يُعْدَمُ). اهـ

قُلْتُ: فَعَلَى النَّظَرِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ أَنْ يَخْتَارَ الْقَوْلَ الَّذِي يُرْجِحُهُ الدَّلِيلُ، بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ طَبِيعَةِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ حَيْثُ الْيُسْرُ وَالْعِلْظَةُ، وَكَيْسَ وَجُودُ الْخِلَافِ بِمُسَوِّغٍ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِأَيِّ الْقَوْلَيْنِ شَاءَ دُونَ نَظَرٍ وَتَثْبُتٍ. ^(١)

* وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَذَلِكَ لَا

يُعْدَمُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

(١) أَنْظَرُ: «رَجَرَ السُّفَهَاءُ عَنْ تَتَبُعِ رُحْصِ الْفُقَهَاءِ» لِلدَّوَسَرِيِّ (ص ٣٦)، وَ«الِاسْتِدْكَارِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ١٨٨)، وَ«بَيَانَ الدَّلِيلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٠٥)، وَ«الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ٩٠)، وَ(ج ٥ ص ١٣٤)، وَ«أَعْلَامَ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٢٣٦ وَ ٢٣٧)، وَ«الْإِحْكَامَ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٨٨٣).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٥ ص ١٩٨): (فَيَا لِلَّهِ الْعَجَبُ، أَيْرُوجُ هَذَا الْخِدَاعِ، وَالْمَكْرُ، وَالتَّلْيِيسُ عَلَى أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ الَّذِي يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ، وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ؟!، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْحِيلَةَ كَمَا هِيَ مُخَادَعَةٌ لِلَّهِ، وَمَكْرٌ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٤): (الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ إِذَا عُرِفَ تَفْسِيرُهُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صلوات: لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى أَقْوَالِ أَهْلِ اللَّغَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٨٦): (مَنْ كَانَ أَعْظَمَ اتِّبَاعًا لِكِتَابِهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ، وَنَبِيِّهِ الَّذِي أَرْسَلَهُ كَانَ أَعْلَمَ فُرْقَانًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٦): (لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارَضَ الْقُرْآنَ بِعَقْلِ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣١): (النِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا، كَخِلَافِ الْخَوَارِجِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمَرْجِيَّةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رحمته فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٣ ص ١٩٦): (وَاللَّهُ لَوْ تَنَامَلَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؛ فَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ نَاقِصٌ فِي الدِّينِ أَبَدًا، فَهُوَ كَامِلٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَكِنَّ النِّقْصَ فِينَا، إِمَّا قُصُورٌ فِي عُقُولِنَا، أَوْ فِي أَفْهَامِنَا أَوْ فِي عُلُومِنَا، أَوْ فِي إِرَادَاتٍ تَكُونُ غَيْرَ مُنْضَبِطَةٍ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَنْصَرَ قَوْلَهُ فَيَعْمَى عَنِ الْحَقِّ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «التُّحْفَةِ الْعِرَاقِيَّةِ» (ص ٣٤٣): (وَمَنْ لَمْ

يَقِفَ عِنْدَ أَمْرِ اللَّهِ، وَنَهَيْهِ فَلَيْسَ مِنَ الْمُتَّقِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «التُّحْفَةِ الْعِرَاقِيَّةِ» (ص ٢٩٩): (مَنْ

أَعْرَضَ عَنِ اتِّبَاعِ الْحَقِّ الَّذِي يَعْلَمُهُ تَبَعًا لِهَوَاهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُهُ الْجَهْلَ، وَالضَّلَالَ حَتَّى يَغْمَى قَلْبُهُ عَنِ الْحَقِّ الْوَاضِحِ). اهـ

قُلْتُ: فَمَا أَبْعَدَ الْمُقَلِّدَةَ عَنِ فِقْهِ السَّلَفِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ؛

فَإِنَّهُمْ يُتْرَكُونَ فِقْهَهُمْ وَيَذْهَبُونَ إِلَى فِقْهِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

* وَهَذَا يُنْبِئُ بِخَطَرٍ عَظِيمٍ عَلَى الْمُقَلِّدَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ يُحْتَجُّ بِاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ مِنْ

بَعْدِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ مِنْ أَجْلِ تَرْوِيجِ بَاطِلِهِمْ فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَنُصِحَ وَلَمْ يَنْتَبِ، وَأَصَرَ عَلَى بَاطِلِهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ كَاتِنًا

مَنْ كَانَ، لَا لِأَنَّهُ خَالَفَ فِي مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ، بَلْ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرُوجَ بِدَعْوَتِهِ عَنْ طَرِيقِ

اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ^(١)، وَهَذَا أَصْلُ الْفُرْقَةِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ.^(٢)

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٦ ص ٤٦٣): فَضَّلُ: مِنْ

هَذَا الْبَابِ مُجَانِبَةُ الْفُسْقَةِ وَالْمُبْتَدِعَةِ، وَمَنْ لَا يُعِينُكَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) كَمَا هُوَ شَأْنُ جَمِيعِ الْمُبْتَدِعَةِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُرُوجُوا بِدَعْوَتِهِمْ لَجَّؤُوا إِلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) فَكَيْفَ هُوَ لِإِثْمِ الْمُقَلِّدَةِ يُتْرَكُونَ إِجْمَاعَ السَّلَفِ، وَيَأْخُذُونَ بِاخْتِلَافِ الْخَلْفِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ»

وَعَنِ الْإِمَامِ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ، فَإِنَّهَا سَاعَةٌ جَهْلِ الْعَالَمِ،
وَبِهَا يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ زَلَّتَهُ). يَعْنِي: الْجَدَلُ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٠٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ
الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ١٨٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصَّمْتِ» (ص ٢٧٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِهِ عَلَى الزُّهْدِ» (ص ٢٥١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٥٦)، وَفِي
«أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» تَعْلِيْقًا (ص ٧٧)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ٣٣)، وَأَبُو
نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٢ ص ٢٩٤)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٥٤٧)، وَفِي
«الإِبَانَةِ الصُّغْرَى» تَعْلِيْقًا (١٢٤)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٨)،
وَابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ» (ص ٦١)، وَالْفَرِيَّابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٣٨٣)، وَابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٨ ص ١٤٥) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
وَاسِعٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَمَا ثَارَ قَوْمٌ بِفِتْنَةٍ إِلَّا أوتُوا الْجَدَلَ وَالْمِرَاءَ فِي الدِّينِ، اللَّهُمَّ غَفِرًا.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٤٣٤): (لَمَّا سَمِعَ هَذَا أَهْلُ

الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَمَارُوا فِي الدِّينِ، وَلَمْ يُجَادِلُوا،
وَحَدَّثُوا الْمُسْلِمِينَ الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ، وَأَمَرُوهُمْ بِالْأَخْذِ بِالسُّنَنِ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ

الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا طَرِيقُ أَهْلِ الْحَقِّ مِمَّنْ وَقَّعَهُ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ.

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَتْرُكَ الْخُصُومَةَ فِي الدِّينِ، وَأَنْ يُجَانِبَ أَهْلَ الْخُصُومَاتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ مَدْعَاةٌ لِلْفُرْقَةِ وَالْفِتْنَةِ، وَمَجْلَبَةٌ لِلتَّعَصُّبِ، وَاتِّبَاعِ الْهَوَى، وَمَطِيئَةٌ لِلانْتِصَارِ لِلنَّفْسِ، وَالتَّشْفِي مِنَ الْآخِرِينَ، وَذَرِيعَةٌ لِلْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢٦].

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٧ ص ٢٥٢): (فَإِنَّ الْخَيْرَ كُلَّ الْخَيْرِ

فِي مُتَابَعَةِ السُّنَّةِ، وَالتَّمَسُّكِ بِهَدْيِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النَّبَذِ» (ص ٦١): (وَبَرَّهَانَ مَا قُلْنَا مِنْ حَمَلِ

الْأَلْفَافِ عَلَى مَفْهُومِهَا مِنْ ظَاهِرِهَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

[الشعراء: ١٩٥]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾

[إبراهيم: ٤]؛ فَصَحَّ أَنَّ الْبَيَانَ لَنَا.

* إِنَّمَا هُوَ حَمَلٌ لَفْظِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا وَمَوْضُوعِهِمَا، فَمَنْ أَرَادَ

صَرْفَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَأْوِيلٍ بِلَا نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ، فَقَدْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى

رَسُولِهِ ﷺ، وَخَالَفَ الْقُرْآنَ، وَحَصَلَ فِي الدَّعَاوَى، وَحَرَفَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَيَرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَتَعَرَّضُ بِالتَّأْوِيلِ، وَالْعُدُولِ عَنْ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ إِلَّا

إِذَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ، وَشَاهِدٌ مِنْ نَصِّ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمَلْطِيُّ رحمته فِي «التَّنْبِيهِ» (ص ٨٢): (وَأَهْلُ الْبِدْعِ وَافْقُوا إِبْلِيسَ فِي مَجَالِ الْقِيَاسِ، وَتَرَكَوا النَّصَّ مِنَ التَّنْزِيلِ وَتَأَوَّلُوا تَأْوِيلًا فَاسِدًا؛ فَعَدَّلُوا عَنْ نَصِّ الْخَبَرِ إِلَى الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٥ ص ٢٢٧): (الرَّافِضَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ، لَا تَحْفَظُ أَيْمَتَهُمُ الْقُرْآنَ، وَسَوَاءً حَفِظُوهُ أَمْ لَمْ يَحْفَظُوهُ لَا يَطْلُبُونَ الْهُدَى مِنْهُ، بَلْ إِمَّا أَنْ يُعْرِضُوا عَنْ فَهْمِهِ وَتَدْبِيرِهِ، كَالْأَمِّيِّينَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا، وَإِمَّا أَنْ يُحَرِّفُوهُ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ٣٤٤): (فَإِنَّمَا وَقَعَ الْخُرُوجُ عَنِ السُّنَّةِ فِي أَوْلِيكَ لِمَكَانِ إِعْمَالِهِمُ الرَّأْيَ، وَاطَّرَاحِهِمُ السُّنَنَ، لَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ السَّعْدِيُّ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٦٨): (أَيُّ ظُلْمٍ أَعْظَمُ مِنْ ظُلْمِ مَنْ عَلِمَ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، فَاتَرَ الْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ السَّعْدِيُّ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٦٥): (لَا يَعْتَرِضُ عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ؛ إِلَّا سَفِيهٌ جَاهِلٌ مُعَانِدٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» (ج ٢ ص ٢٥٧): (الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إِلَّا إِذَا وَافَقَ هَوَاهُ، وَيَرُدُّهُ إِذَا خَالَفَ هَوَاهُ، هَذَا مُطَفَّفٌ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ تَطْفِيفِ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٣ ص ٢٤٥): (فَإِذَا رَأَيْتُمْ أَحَدًا
شَأْنُهُ أَبَدًا الْجِدَالَ فِي الْمَسَائِلِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ وَلَا يَرْعَوِي،
فَاعْلَمُوا أَنَّهُ زَائِعُ الْقَلْبِ، مُتَّبِعٌ لِلْمِثْشَابِهِ فَاحْذَرُوهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «الضِّيَاءِ اللَّامِعِ»
(ص ١٥): (الْعَالِمُ حَيٌّ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَالْجَاهِلُ مَيِّتٌ فِي حَيَاتِهِ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا
فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

وَعَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، أَنَّهُ حَدَّثَهُ: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ
الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي شِرَاجٍ ^(١) الْحَرَّةِ ^(٢)، الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:
سَرِحَ الْمَاءُ يَمْرُ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِلزُّبَيْرِ: اسْقِ يَا
زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسَلَ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أُنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ
وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، فَقَالَ
الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ
يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

(١) الشِّرَاجُ: جَمْعُ شَرَجٍ، مِثْلُ بَحْرٍ وَبَحَارٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى شُرُوجٍ أَيْضًا، وَهُوَ مَسِيلُ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ إِلَى
الْحَرَّةِ لِكَوْنِهَا فِيهَا.

أَنْظُرُ: «فَتَحَّ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٣٦).

(٢) الْحَرَّةُ: أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سَوْدٍ نَخْرَةٍ، كَانَتْهَا أُحْرِفَتْ بِالنَّارِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ.

أَنْظُرُ: «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٥).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٣٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٢٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٥١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٥٩٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٧٥)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٨ ص ٢٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٧)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٢ ص ٧٥)، وَفِي «أَسْبَابِ التُّزُولِ» (ص ١٦٣)، وَابْنُ أَبِي عَيْسَى فِي «اللِّطَائِفِ» (ص ٢٠٣)، وَالطَّائِبِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٦٤)، وَابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «الْعَوَامِضِ وَالْمُبْهَمَاتِ» (ج ٢ ص ٥٧٩)، وَالْفَاسِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ق/١٠/ط)، وَالْأَبْرُهُوقِيُّ فِي «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ» (ق/١٠٣/ط)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٧٧٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٥٧)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٥ ص ٣٨٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٣ ص ١٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (ج ١ ص ١٠٦)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١٥٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٠٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانَ» (ج ٥ ص ١٥٨ وَ ١٥٩)، وَفِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ص ٤٢٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ١٨٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٣٦٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (ص ٢٥٥)، وَالنَّحَّاسُ فِي «الْقَطْعِ وَالِإِتِّنَافِ» (ص ٢٥٤)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٣٩٥)، وَ(ج ٢ ص ٩٣)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٩٩٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٦١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ» (ص ٤٣)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٨ ص ٢٨٣)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي

«الْمُتَّخَبِ» (ص ١٨٥)، وَابْنُ مُنَدَّهِ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٤٠٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ٦٥٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ عَنِ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٣٨)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ١٥٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١٥٣)، وَفِي «الْمَعْرِفَةِ» (ج ١ ص ١١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٢ ص ٤٦٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ١٠٤)، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ فِي «الْخَرَجِ» (ص ١٠٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٤٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ٦٥٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٣٠٨)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٠٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ الزُّبَيْرِ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٦٧): (وَالْآيَةُ الَّتِي نَزَلَتْ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ تَدُلُّ عَلَى، أَنَّ الْإِسْتِسْلَامَ وَالْإِنْقِيَادَ لِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِرًّا، وَعَلْنَا مِنْ شَرْطِ الْإِيمَانِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٣٩٣): (فَجَعَلَ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْإِيمَانِ وَصِحَّتِهِ الْإِنْقِيَادَ لِحُكْمِ رَسُولِهِ ﷺ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ خَالَفَهُ غَيْرُ مُنْقَادٍ لِلْحَقِّ، وَغَيْرُ ثَابِتٍ الْإِسْلَامِ). اهـ

قُلْتُ: فَيَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُسَلِّمُوا، وَيَنْقَادُوا، وَيُذْعِنُوا لِمَا يَأْتِي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ الْقَضَاءِ، وَلَا يُعَارِضُونَهُ بِشَيْءٍ فِي ظَاهِرِهِمْ وَبَاطِنِهِمْ.^(١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الْفُلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِبْقَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٤٨): (وَلَيْسَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْحَدِيثِ فِي الْمُتَنَازِعِ فِيهِ إِلَّا كَتَحْكِيمِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ ﷺ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥] فَمَنْ تَجَمَّدَ عَلَى التَّقْلِيدِ، وَأَعْرَضَ عَنِ اتِّبَاعِ قَوْلِهِ ﷺ بَعْدَ ظُهُورِهِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ لَهُ عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا التَّقْلِيدَ، فَلْيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ بِهَذِهِ الْآيَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّبْيَانِ» (ج ٢ ص ٣١٨): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

* أَقْسَمَ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ قَسَمًا مُؤَكَّدًا بِالنَّفْيِ قَبْلَهُ عَلَى عَدَمِ إِيْمَانِ الْخَلْقِ حَتَّى يُحَكِّمُوا رَسُولَهُ فِي كُلِّ مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَأَحْكَامِ الشَّرْعِ، وَأَحْكَامِ الْمَعَادِ، وَمَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا.

(١) وَأَنْظُرْ: «إِرْشَادَ السَّارِيِّ لِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٥ ص ٣٩١)، وَ «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٦ ص ٥٠٢).

* وَلَمْ يُثَبِّتْ لَهُمُ الْإِيمَانَ بِمُجَرَّدِ هَذَا التَّحْكِيمِ حَتَّى يَنْتَفِي عَنْهُمْ الْحَرَجُ، وَهُوَ ضَيْقُ الصَّدْرِ، وَتَنْشِیحُ صُدُورِهِمْ لِحُكْمِهِ كُلِّ الْإِنْشِرَاحِ، وَتَنْفِیْحِ لَهُ كُلِّ الْإِنْفِیْسَاحِ، وَتَقَبُّلِهِ كُلِّ الْقَبُولِ.

* وَلَمْ يُثَبِّتْ لَهُمُ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ أَيْضًا حَتَّى يَنْضَافَ إِلَيْهِ مُقَابَلَةً حُكْمِهِ بِالرِّضَى وَالرِّضَا، وَعَدَمِ الْمُنَازَعَةِ، وَانْتِفَاءِ الْمُعَارَضَةِ وَالْإِعْتِرَاضِ.

فَهَهُنَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: التَّحْكِيمُ، وَانْتِفَاءُ الْحَرَجِ، وَالتَّسْلِيمُ.

* فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّحْكِيمِ انْتِفَاءُ الْحَرَجِ؛ إِذْ قَدْ يُحَكِّمُ الرَّجُلُ غَيْرَهُ وَعِنْدَهُ حَرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ.

* وَلَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْحَرَجِ الرِّضَا وَالتَّسْلِيمُ وَالْإِنْفِيَادُ؛ إِذْ قَدْ يُحَكِّمُهُ وَيَنْتَفِي الْحَرَجُ عَنْهُ فِي تَحْكِيمِهِ، وَلَكِنْ لَا يَنْفَادُ قَلْبُهُ، وَلَا يَرْضَى كُلَّ الرِّضَى بِحُكْمِهِ.

فَالرِّضَا أَحْصَى مِنَ انْتِفَاءِ الْحَرَجِ، فَالْحَرَجُ مَانِعٌ، وَالتَّسْلِيمُ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ.

* وَلَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْحَرَجِ حُصُولُهُ بِمُجَرَّدِ انْتِفَائِهِ؛ إِذْ قَدْ يَنْتَفِي الْحَرَجُ وَيَبْقَى الْقَلْبُ فَارِغًا مِنْهُ، وَمِنَ الرِّضَى وَالتَّسْلِيمِ، فَتَأَمَّلْهُ.

وَعِنْدَ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَقْسَمَ عَلَى انْتِفَاءِ إِيْمَانِ أَكْثَرِ الْخَلْقِ.

* وَعِنْدَ الْإِمْتِحَانِ تَعَلَّمَ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، هَلْ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي قَلْبِ أَكْثَرِ

مَنْ يَدْعِي الْإِسْلَامَ أَمْ لَا؟

* وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ

الْعَظِيمِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا عَيْنُ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رحمته الله فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٣): (الِاتِّبَاعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، هُوَ الْأَخْذُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الَّتِي صَحَّحَتْ عَنْهُ عِنْدَ أَهْلِهَا وَنَقَلَتْهَا وَحَفَظَهَا، وَالْخُضُوعُ لَهَا، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِيهَا). اهـ

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى شُرَيْحِ الْقَاضِي: (إِذَا أَتَاكَ أَمْرٌ فَاقْضِ فِيهِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ أَتَاكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَاقْضِ بِمَا سَنَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).

وَفِي لَفْظٍ: (إِذَا وَجَدْتَ شَيْئًا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَاقْضِ بِهِ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى غَيْرِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٨ ص ٢٣١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٢٤١)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٦٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١١٠)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١٣٣ و ١٣٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ٩٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٣ ص ١٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٤ ص ١٣٦)، وَوَكَيْعٌ فِي «أَخْبَارِ الْقُضَاةِ» (ج ٢ ص ٣٩٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٨٤٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» مِنْ طُرُقِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه يَسْأَلُهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ... وَذَكَرُوهُ بِالْفَاطِظِ عِنْدَهُمْ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «مُؤَافَقَةِ الْخَبَرِ الْخَبَرِ»

(ج ١ ص ١٢٠).

وَتَابَعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ شُرَيْحٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ١٤٦) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مُسَهَّرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ وَكَيْعٌ فِي «أَخْبَارِ الْقُضَاةِ» (ج ٢ ص ٣٩٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: (الْأَصْلُ قُرْآنٌ أَوْ سُنَّةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِقْيَاسٌ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا اتَّصَلَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ فَهُوَ الْمُتَهَيُّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَصَحَّ الْإِسْنَادُ بِهِ، فَهُوَ سُنَّةٌ).^(١)

وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (الْحُكْمُ الَّذِي يُحْكَمُ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ حُكْمَانِ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ مَا أَحْكَمْتَهُ السُّنَّةُ، فَذَلِكَ الْحُكْمُ الْوَاجِبُ، وَذَلِكَ الصَّوَابُ).^(٢)

وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ قَالَ: (لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلٌ إِذَا صَحَّ الْخَبَرُ عَنْهُ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٣١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٥٣٣)، وَابْنُ الْجُوزِيِّ فِي «تَعْظِيمِ الْفُتَيَّا» (ص ١٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ١٦٧). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ٢٦٧)، وَفِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٥٧). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ق/٣/ط)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (ج ١ ص ٣٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٤ ص ٣٧٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمته الله: (مَنْ قَلَّ عِلْمُ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلَّدَ دِينَهُ الرَّجَالَ).^(١)
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ١ ص ٨٦)، فِي تَفْسِيرِهِ هَذِهِ الْآيَةَ: (فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَخْتَارَ بَعْدَ قَضَائِهِ، وَقَضَاءِ رَسُولِهِ، وَمَنْ تَخَيَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٤٠):
(وَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ السُّنْنَ وَالْقُرْآنَ هُمَا أَصْلُ الرَّأْيِ وَالْعِيَارِ عَلَيْهِ، وَكَيْسَ الرَّأْيِ بِالْعِيَارِ عَلَى السُّنَّةِ بَلِ السُّنَّةُ عِيَارٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ جَهَلَ الْأَصْلَ لَمْ يُصِبِ الْفُرْعَ أَبَدًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلُ

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢١٢)، وَابْنُ الْقَيِّمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٠).

مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ
 قُلْتُ: وَمَا كَثُرَتِ الْبِدْعُ وَالْأَهْوَاءُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ وَفَشَتِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْعُقُولِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَتَشَعَّبَتْ بِهِمُ الطُّرُقُ، وَصَارُوا مُخْتَلِفِينَ فِي الْكِتَابِ مُخَالِفِينَ لِلْكِتَابِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٨٣): (فَالْبِدْعُ تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا شِبْرًا ثُمَّ تَكْثُرُ فِي الْإِتِّبَاعِ حَتَّى تَصِيرَ أَذْرَعًا، وَأَمْيَالًا، وَفَرَاسِخًا). اهـ
 وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٨٣): (فَإِذَا كَانَ كَلَامُهُ ﷺ فِي الشَّرِيعَةِ حَقًّا كُلُّهُ وَوَاجِبًا فَهُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا شَكٍّ، وَمَا كَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٢]، وَقَدْ نَهَى تَعَالَى عَنِ التَّفَرُّقِ وَالْإِخْتِلَافِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾؛ فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِ كُلِّ قَائِلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِيهِمْ مَنْ يُحَلِّلُ الشَّيْءَ وَغَيْرُهُ مِنْهُمْ يُحَرِّمُهُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَكَانَ بَيْعُ الْخَمْرِ حَلَالًا اقْتِدَاءً بِسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ^(١)، وَلَكَانَ أَكْلُ الْبَرَدِ لِلصَّائِمِ حَلَالًا اقْتِدَاءً بِأَبِي طَلْحَةَ، وَحَرَامًا اقْتِدَاءً بِغَيْرِهِ مِنْهُمْ، وَلَكَانَ تَرَكُ الْغُسْلِ مِنَ الْإِكْسَالِ وَاجِبًا اقْتِدَاءً بِعَلِيِّ، وَعُثْمَانَ، وَطَلْحَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَحَرَامًا اقْتِدَاءً بِعَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَلَكَانَ بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ

(١) الْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ: ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ.

ظُهُورِ الطَّيِّبِ فِيهَا حَلَالًا اقْتِدَاءً بِعُمَرَ، حَرَامًا اقْتِدَاءً بِغَيْرِهِ مِنْهُمْ، وَكُلُّ هَذَا مَرْوِيٌّ عِنْدَنَا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٨٥): (وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي عَامَّةِ مَسَائِلِ النِّزَاعِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا طَلَبَ مَا يَفْصِلُ النِّزَاعَ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَجَدَ ذَلِكَ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مَقَالَتَنَا حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ قُلْنَا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَلَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَشْرَ بْنَ الْوَلِيدِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الْفَلَانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٥٨).

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِلا حُجَّةٍ، كَمَثَلِ حَاطِبٍ لَيْلٍ يَحْمِلُ حِزْمَةَ حَطَبٍ وَفِيهِ أَفْعَى تَلْدَعُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٩٣)، وَفِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ١٤٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٠٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: يَعْنِي الَّذِينَ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْحُجَّةِ مِنْ أَيْنَ؟ يَكْتُبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ لَا يَدْرِي عَلَى غَيْرِ فَهْمٍ، فَيَكْتُبُ عَنِ الْكُذَّابِ، وَعَنِ الصُّدُوقِ، وَعَنِ الْمُبْتَدِعِ، وَعَیْرِهِ فَيَحْمِلُ عَنِ الْكُذَّابِ وَالْمُبْتَدِعِ الْأَبَاطِيلَ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ نَقْصًا لِإِيْمَانِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي.

قُلْتُ: عَلَى هَذَا فَإِنَّ الْإِسْلَامَ جَاءَنَا بِالْهُدَايَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْفَلَاحِ، لِإِخْرَاجِ النَّاسِ مِنَ الظُّلْمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَتَحْقِيقِ السَّعَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَتَحْذِيرِهِمْ مِنَ الشُّرْكِ وَالبِدْعِ، وَالجَهْلِ وَالتَّعَصُّبِ، وَإِبْجَادِ الْمُجْتَمَعِ الصَّالِحِ الْمُلتَزِمِ بِالدِّينِ فِي فُرُوعِهِ وَأُصُولِهِ، فَكَانَ أَنْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى: رَسُولَهُ الْكَرِيمَ ﷺ؛ لِيُقِومَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى الدِّينِ الْمَتِينِ، بِدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُوضِّحَ لَهُمُ الْحَقَّ بِالْبُرَاهِينِ، فَأَوْضَحَ لَهُمْ سُبُلَ الْهُدَايَةِ، وَنَجَّاهُمْ بِتَوْفِيقِ مِنَ اللهِ تَعَالَى مِنْ طَرِيقِ الضَّلَالَةِ.

* ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِ ﷺ الْخِلَافُ وَالنِّزَاعُ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الدِّينِ مُنْذُ عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَاتَّبَاعِهِمْ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

* ثُمَّ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ خَرَجَ أَنَاسٌ جُهَّالٌ فَقَوَّوْا الْخِلَافَ وَتَعَصَّبُوا، وَثَبَّتُوا عَلَى مَا اخْتَارَهُ أَيْمَتُهُمْ، وَأَخَذُوا فِي حَضْرِ الصَّحَّةِ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِهِمْ، وَإِنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ وَالأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ، وَحَكَمُوا بِخَطَأِ مَذْهَبِ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَإِنْ وَافَقَ الدَّلَائِلَ وَالحُجَجَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قُلْتُ: وَلَوْ تَرَكَ هَؤُلَاءِ التَّعَصُّبَ الْمَذْهَبِيَّ، وَاعْتَمَدُوا دَائِمًا عَلَى الدَّلِيلِ الْأَفْوَى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لَتَقَلَّصَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
فَنَصِيحَتِي: إِلَى هَؤُلَاءِ الْمُتَعَصِّبِينَ لِمَذَاهِبِهِمْ أَنْ يَقْرَؤُوا لِيَعْرِفُوا أَنَّ أُمَّةَ الْمَذَاهِبِ نَهَوْا عَنْ تَقْلِيدِهِمْ، فَخَالَفَهُمْ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَصِّبُونَ الْمَذْهَبِيُّونَ، وَاتَّبَعَهُمْ كُلُّ مَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

* وَهَذَا الْكِتَابُ الْمُسَمَّى «سِرَاجُ الْمُتَّقِينَ فِي صِفَةِ صَلَاةِ خَاتَمِ الْمُرْسَلِينَ» يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ هَامَّةٍ فِي الصَّلَاةِ، إِذْ إِنَّ لِلصَّلَاةِ مَنْزِلَةً عَظِيمَةً وَكِبْرِيَّ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَهِيَ أَعْظَمُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَهِيَ أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنْ أَعْمَالِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ، يُحَاسَبُ بِصَلَاتِهِ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ).^(١)

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ، بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ اللَّفْظِ فَقَطُّ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٣٣)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٨٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ١٨٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٨١)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٤٧٨)، وَمَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى كِتَابِ الْأَوْائِلِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٢٧٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٤ ص ٨٢)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٢ ص ٣٦٥) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ بَزِيدِ الْعَطَّارِ قَالَ: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، لِإِخْتِلَافِ الَّذِي فِيهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ١٣٤)؛ تَحْسِينُ الصَّلَاةِ، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا لَيْلًا وَنَهَارًا، وَمَا حَضَرْنَا عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ فِي ذَلِكَ. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ رضي الله عنه فَدَعَا بِطَهْوَرٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا، وَخُشُوعَهَا، وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةً، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ^(١)).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢٨)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنْ الْمُسْنَدِ» (٥٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ١ ص ١٠٥)، وَفِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ١٣٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٤١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٣١٢)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤١١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٥٤٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

وَقَالَ الْبَزَّازُ رحمته فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ٢٧٠): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ).

* وَتَابِعَ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، وَهُوَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي قَتَادَةَ.

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٨ ص ٢٤٥).

(١) قَوْلُهُ ﷺ: (وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ)؛ أَي: ذَلِكَ مُسْتَمَرٌّ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ.

أَنْظَرُ: «شَرَحَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (ج ٣ ص ١١٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: يَا فُلَانُ أَلَا نُحَسِّنُ صَلَاتَكَ، أَلَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي، فَإِنَّمَا يُصَلِّي لِنَفْسِهِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٤٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١١٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٧٣)، وَ (٦٦٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ١٣٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.
وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله «الْمَنْهَاجُ» (ص ١٠٩)؛ بَابُ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ الصَّلَاةِ، وَإِتْمَامِهَا، وَالْخُشُوعِ فِيهَا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رحمته الله فِي «الرَّقَائِقِ» (ج ٢ ص ٧١٢): (وَكَانَتْ الْعُلَمَاءُ: إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ هَابَ الرَّحْمَنَ أَنْ يَشُدَّ بَصْرَهُ إِلَى شَيْءٍ، أَوْ يَلْتَفِتَ، أَوْ يُقَلِّبَ الْحَصَى، أَوْ يَعْبَثَ بِشَيْءٍ، أَوْ يُحَدِّثَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، إِلَّا نَاسِيًا مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ). اهـ

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَارُوا الصَّلَاةَ».

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الرَّقَائِقِ» (ج ٢ ص ٧١٥ وَ ٧١٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٢٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٢٦٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ

الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ١٩١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ .

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٢]، قَالَ: «السُّكُونُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الرَّقَائِقِ» (ج ٢ ص ٧١ وَ ٧١٥)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٥٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٠)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٨ ص ٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ .

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُمْ خَائِفُونَ، سَاكِتَةٌ جَوَارِحُهُمْ، خَاشِعُونَ فِي صَلَاتِهِمْ لِلَّهِ تَعَالَى رَهْبَةً مِنْهُ .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ: (أَنَّ أَبَاهُ^(١) كَانَ إِذَا صَلَّى، كَأَنَّهُ وَتَدُّ: لَا يَقُولُ هَكَذَا، وَلَا هَكَذَا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

(١) هُوَ مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ .

أَخْرَجَهُ الْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٨٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٨٨٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٢ ص ٢٩١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ مَسْرُوقٌ: (مَا أَتَيْنَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا السُّجُودَ، يَعْنِي: الصَّلَاةَ).^(١)
* وَقَدْ تَوَلَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَرَضَهَا عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مُبَاشَرَةً بِمُخَاطَبَتِهِ لَهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، فَقَامَ ﷺ يُبَيِّنُ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ، وَأَوْجَبَ عَلَى أُمَّتِهِ الْإِقْتِدَاءَ بِهَا فِيهَا، فَقَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». ^(٢)
قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ السَّلْفُ يُثْنُونَ عَلَى مَنْ يُحْسِنُ الصَّلَاةَ.^(٣)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ص ٥٥٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ: مَسْرُوقٌ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «التَّهَجُّدِ وَقِيَامِ اللَّيْلِ» (ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» (٢٠٣٩)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٩٧٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ١٤٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ١٥٣) مِنْ طَرِيقِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ: قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ مَسْرُوقٌ: (مَا أَسَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، إِلَّا السُّجُودَ فِي الصَّلَاةِ). وَفِي رَوَايَةٍ: (إِلَّا السُّجُودَ لِلَّهِ تَعَالَى).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَفِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٨٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٤٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٣٩٩).

فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٤٨ - فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: (وَأَهْلُ مَكَّةَ يَقُولُونَ: أَخَذَ ابْنُ جُرَيْجٍ الصَّلَاةَ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَخَذَ عَطَاءٌ مِنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَخَذَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ).

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَلَاةً مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، كَانَ يُصَلِّي: وَنَحْنُ خَارِجُونَ، فَيَرَى كَأَنَّهُ أُسْطُوَانَةٌ، وَمَا يَلْتَمِثُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا).

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٤٠٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٣٣٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٨٨٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢)، وَفِي «الرُّهْدِ» (ص ١٨٧)، وَأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ» (١٣٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ: لِلْخَطِيبِ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» أَيْضًا (ج ١٠ ص ٤٠٣ وَ ٤٠٤)، وَعَنْهُ الْمِزِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٣٥٢)، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَكَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَسَنَ الصَّلَاةِ).

قُلْتُ: بَلِ السَّلَفُ يَفْرَحُونَ بِصَلَاتِهِمْ لِمِشَابَهَتِهَا بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا بِخِلَافِ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) قُلْتُ: وَهَذَا الْأَمْرُ بِخِلَافِ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، فَهُمْ لَا يُعْطُونَ الَّذِي يُحْسِنُ الصَّلَاةَ بَالًا، بَلِ لَعَلَّهُمْ يَسْخَرُونَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي صِفَةَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: - بَعْدَمَا بَيَّنَّ صِفَةَ صَلَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم - (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،

إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ سَبْهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتِهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا).^(١)

وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم...

الْحَدِيثِ).^(٢)

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه قَالَ لِأَصْحَابِهِ: (أَلَا أَنْبِئُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم...

الْحَدِيثِ).^(٣)

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه قَالَ: (إِنِّي لِأَصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ

أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي... الْحَدِيثِ).^(٤)

قُلْتُ: فَالسَّلَفُ يُحِبُّونَ أَنْ يُصَلُّوا صَلَاةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيُعَلِّمُونَ النَّاسَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ

وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْفَقِيهُ الْقُرَافِيُّ رحمته الله فِي «الذَّخِيرَةِ» (ج ١ ص ٣٨٦): (وَالصَّلَاةُ مُشْتَمَلَةٌ عَلَيَّ:

(١) حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى: كَالنِّيَّةِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّسْبِيحِ، وَالتَّشَهُدِ، وَالْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ،

وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَتَوَابِعِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٨٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٨٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٨٣).

(٢) وَعَلَى حَقِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمِ، وَالشَّهَادَةِ لَهُ بِالرَّسَالَةِ.

(٣) وَعَلَى حَقِّ الْمُكَلَّفِ: وَهُوَ دُعَاؤُهُ لِنَفْسِهِ بِالْهِدَايَةِ، وَالِاسْتِعَانَةَ عَلَى الْعِبَادَةِ

وغيرها، والقنوت، ودُعَاؤُهُ فِي السُّجُودِ.

(٤) وَعَلَى حَقِّ الْعِبَادِ: كَالدُّعَاءِ لَهُمْ بِالْهِدَايَةِ وَالْقُنُوتِ، وَطَلَبِ الْإِعَانَةِ، وَالسَّلَامِ

عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ... فَلِذَلِكَ كَانَتْ الصَّلَاةُ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ بَعْدَ الْإِيمَانِ). اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَالصَّلَاةُ أَعْظَمُ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، وَأَرْفَعُ أَعْمَالِ الْإِيمَانِ، وَأَقْرَبُ وَسِيلَةٍ

إِلَى الرَّحْمَنِ، وَهِيَ مَفْرَعُ التَّائِبِينَ، وَمَلْجَأُ الْخَائِفِينَ، وَبِضَاعَةُ الْعَامِلِينَ، وَقُرَّةُ أَعْيُنِ

الْعَابِدِينَ.

* تَجَلُّو صِدْقًا قُلُوبِهِمْ بِأَنْوَارِهَا، وَتَهْتِكُ حُجُبَ نَفُوسِهِمْ بِأَسْرَارِهَا، وَتُرْشِدُهُمْ

بِمَنَارِهَا إِلَى فَخَارِ مَقَاصِدِهِمْ وَأَعْزَازِهَا، فَهُمْ فِي رِيَاضِ أُنْسِهَا يَتَرَدَّدُونَ، وَفِي ظِلَالِ

أَشْجَارِهَا يَتَقَلَّبُونَ، وَمِنْ طِيبِ نَسِيمِهَا يَنْسَمُونَ، وَإِلَى مَرَاقِبِهَا يَتَسَنَّمُونَ، وَفِي جَمِيعِ

مَلَاذِهَا يَتَفَكَّهُونَ، وَيَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ.^(١)

* وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، فَبَدَأَ بِذِكْرِ الصَّلَاةِ قَبْلَ كُلِّ عَمَلٍ، فَقَالَ

تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١-٢]؛

فَمَدَحَهُمْ فِي أَوَّلِ نَعْتِهِمْ بِالْخُشُوعِ فِيهَا، مِمَّا أَعَادَ ذِكْرَهَا فِي آخِرِ الْقِصَّةِ إِعْظَامًا لِقَدْرِهَا

فِي الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ، وَلِمَا أَعَدَّ لِلْقَائِمِينَ بِهَا، الْمُحَافِظِينَ عَلَيْهَا مِنْ جَزِيلِ الثَّوَابِ، وَنَعِيمِ

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّهَجُّدُ» لِلْإِسْبِلِيِّ (ص ١١).

الْمَاءِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٩) أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٩-١١].

قُلْتُ: وَلَمْ نَجِدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَدَحَ أَحَدًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِمُواظَبَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ

الْأَعْمَالِ مَدَحَ مَنْ وَاظَبَ عَلَى الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا. ^(١)

* وَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُقِيمًا لِلصَّلَاةِ عَلَى مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - مِنْهُ إِلَّا إِذَا

أَقَامَهَا عَلَى وَجْهَهَا الْحَقِّ، خُشُوعًا وَالتَّزَامًا، وَأَدَاءً وَوَصْفًا.

* أَمَّا الْخُشُوعُ: فَهُوَ سِرٌّ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ؛ لِأَنَّهُ: لِيْنِ الْقَلْبِ، وَرِقَّتُهُ، وَسُكُونُهُ،

وَخُضُوعُهُ، وَانْكِسَارُهُ، وَحُرْقَتُهُ، وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ ذَلِكَ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى. ^(٢)

* وَأَمَّا الْأَدَاءُ: فَإِنَّهُ: لَا يُمْكِنُنَا أَدَاؤُهَا حَقَّ الْأَدَاءِ - أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ - إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا

صِفَةَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مُفَصَّلَةً، وَمَا فِيهَا مِنْ وَاجِبَاتٍ، وَأَدَابٍ، وَهَيْئَاتٍ، وَأَذْكَارٍ، ثُمَّ

حَرِصْنَا عَلَى تَطْبِيقِ ذَلِكَ عَمَلِيًّا، فَحِينَئِذٍ نَرْجُو أَنْ تَكُونَ صَلَاتُنَا تَنْهَانَا عَنِ الْفَحْشَاءِ

وَالْمُنْكَرِ، وَأَنْ يُكْتَبَ لَنَا مَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ. ^(٣)

(١) وَأَنْظُرُ: «تَعْظِيمَ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِلْمَرْوَزِيِّ (ج ١ ص ١٣٥-١٣٦).

(٢) وَأَنْظُرُ: «الْخُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ١٣).

(٣) وَأَنْظُرُ: «صِفَةَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ١٣٥-١٣٦).

قُلْتُ: وَفِي سَبِيلِ إِضْحَاحِ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَبَيَانِهِ أَلْفَتْ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ وَأَدَابِهَا، وَفَضَائِلِهَا مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ^(١)، وَتَوَالِيفُ نَثْرَةٌ، طُبِعَ قَلِيلٌ مِنْهَا، وَمَا يَزَالُ مَخْطُوطًا أَكْثَرَهَا، وَذَلِكَ لِاهْتِمَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَبْيِينِ أَحْكَامِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْعَظِيمَةِ.
فَعَنْ مَطَرٍ قَالَ: (كَانَ عِلْمُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي الصَّلَاةِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٢٢) مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ قَالَ: نَا صَمْرَةَ عَنْ ابْنِ شَوْذَبٍ عَنْ مَطَرٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ مَسْرُوقٌ: (مَا أُتِينَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا السُّجُودِ، يَعْنِي: الصَّلَاةَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ص ٥٥٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ مَسْرُوقٌ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (أَحَقُّ مَا سَعَيْنَا إِلَيْهِ الصَّلَاةُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

(١) أَنْظَرُ: عَدَدًا مِنْهَا فِي كِتَابِ «مُعْجَمِ الْمَوْضُوعَاتِ الْمَطْرُوقَةِ» لِلْجُبَيْشِيِّ (ص ٢٥٨).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣٥٨) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ نَا سُفْيَانَ
عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ الْمَلَائِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ٥٢): (فَإِنَّ الصَّلَاةَ هِيَ
قُوَّةُ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ وَغِذَاؤُهَا، بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُنَاجَاتِهِ
وَقُرْبِهِ، فَمَنْ أَتَمَّ صَلَاتَهُ فَقَدِ اسْتَوْفَى غِذَاءَ قَلْبِهِ وَرُوحِهِ، فَمَا دَامَ عَلَى ذَلِكَ كَمَلَتْ
قُوَّتُهُ، وَدَامَتْ صِحَّتُهُ وَعَافِيَّتُهُ، وَمَنْ لَمْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ فَلَمْ يَسْتَوْفِ قَلْبَهُ وَرُوحَهُ قُوَّتَهَا
وَغِذَاءَهَا، فَجَاعَ قَلْبُهُ وَضَعُفَ، وَرُبَّمَا مَرَضَ، أَوْ مَاتَ؛ لِفَقْدِ غِذَائِهِ، كَمَا يَمْرُضُ
الْجَسَدُ، وَيَسْقَمُ إِذَا لَمْ يُكْمَلْ تَنَاوُلَ غِذَائِهِ وَقُوَّتِهِ الْمَلَائِمَ لَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَصِفَةُ الصَّلَاةِ كَيْفِيَّتُهَا الَّتِي تَكُونُ عَلَيْهَا، كَمَا وَرَدَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ
أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، هَذِهِ هِيَ صِفَةُ الصَّلَاةِ، أَي: إِنَّهَا تُؤَدَّى عَلَى الْهَيْئَةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ.

* وَصِفَةُ الصَّلَاةِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

(١) صِفَةُ كَامِلَةٍ: وَهِيَ الْمُشْتَمَلَةُ عَلَى الْأَرْكَانِ، وَالْوَاجِبَاتِ، وَالسُّنَنِ.

(٢) وَصِفَةُ مُجْزِئَةٍ: وَهِيَ الْمُشْتَمَلَةُ عَلَى الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ فَقَطْ.

* وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الصِّفَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَا يَحْدُثُ فِيهَا شَيْءٌ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بَدْعَةً وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ. ^(١)

قُلْتُ: وَإِنَّ مِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ مَسَائِلَ خِلَافِيَّةٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَمَنْ اخْتَارَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ قَوْلًا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَيُؤَيِّدُهُ بِالْحُجَّةِ، وَيَنْصُرُهُ بِالِدَّلِيلِ فَلَا غَضَاضَةَ عَلَيْهِ، وَلَا لَوْمَ مَوْجَهَةً إِلَيْهِ، فَلَا يَزَالُ الْخِلَافُ الْمُنْضَبُطُ فِي دَائِرَةِ الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ الصَّحِيحِ جَادَّةً مَطْرُوقَةً مُنْذُ غَابِرِ الزَّمَانِ وَحَاضِرِهِ.

* هَذَا وَمَنْهَجِي فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا أَسْتَدِلَّ إِلَّا بِمَا صَحَّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* وَحَرِصْتُ عَلَى أَنْ أَكْشِفَ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَدِيثِ مِنْ صِحَّةٍ، أَوْ حُسْنٍ إِتْمَامًا لِلْفَائِدَةِ، وَأَكْثَرُ مَا أَذْكَرُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَفَضْلِهِ بِالْأَسَانِيدِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْكُتُبِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَدَاوِلَةِ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهَا، وَتَرَكْتُ أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَلْفَاظٌ، وَاکْتَفَيْتُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثِ لِلِاخْتِصَارِ وَعَدَمِ الْإِطَالَةِ؛ تَيْسِيرًا عَلَى الْقَارِئِ، وَتَسْهِيلًا لَهُ فِي الْمَطَالَعَةِ، وَلَكِنْ نَبَّهْتُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي: «فَذَكَرَهُ بِالْأَلْفَاظِ عِنْدَهُمْ»، وَإِذَا كَانَ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ ذَكَرْتُهَا وَخَرَجْتُهَا وَأَحَلْتُ فِي تَخْرِيجِهَا إِلَى بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ، وَحَكَمْتُ عَلَيْهَا بِالصِّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ لِلْفَائِدَةِ، وَبَعْضُ الْأَحَادِيثِ لَهَا شَوَاهِدٌ تَرَكْتُهَا اخْتِصَارًا، وَبَيَّنْتُ مَا يَخْفَى، وَيُشْكَلُ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ مَعَانٍ، وَإِذَا كَانَ فِي

(١) أَنْظَرُ: «تَسْهِيلَ الْإِلْمَامِ بِفِقْهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ الْفُؤَزَانِ (ج ٢ ص ١٩٧ و ١٩٨).

الْحَدِيثِ مَعَانٍ تَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ شَرَحْتُهَا، وَأَحِيلُ بَسْطَ شَرْحِهِ إِلَى كُتُبِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ.

* وَجَمَعْتُ فِيهِ أَيْضًا طُرُقَ وَرَوَايَاتِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرَحًا، وَيَبَيِّنُ عِلَلَهَا، وَالْحُكْمَ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَعْرِفُونَ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعِيفِهِ.

قُلْتُ: وَمُرَادِي فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنْ نَتَعَبَّدَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي كِتَابِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا بِمَا شَرَعَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ وَلَا بِحَسَنَةٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* وَقَبْلَ أَنْ أَخْتِمَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ أَوْدُ أَنْ أُحَذِّرَ وَأُنَبِّهَ إِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ مِنْ مُخَالَفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ فِي مُخَالَفَتِهِ فِتْنَةٌ كَبِيرَةٌ، وَعَدَابًا وَضَلَالًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّورُ: ٦٣]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يُونُسُ: ٣٢].

* لِذَلِكَ عَلَيْكَ بِمَنْهَجِ الرَّسُولِ ﷺ، وَبِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ،
وَالِإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِيهِ وَاتِّبَاعِهِمْ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].
قُلْتُ: فَأَمَرَ الْقُرْآنُ بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ،
وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُمْ فِي ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ، وَمَنْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ؛ فَلَهُ وَعَيْدٌ شَدِيدٌ، وَالْعِيَاذُ
بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَوَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا^(٢) أَنَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِالنَّارِ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ،
وَذَلِكَ يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ، وَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَىٰ أَمْرٍ كَانَ سَبِيلًا لَهُمْ، فَيَكُونُ
اتِّبَاعُهُ وَاجِبًا عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً.^(٣)
* وَالآيَةُ: تَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ أَنَّ كُلَّ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ شَاقَّ الرَّسُولَ
ﷺ، وَمَنْ شَاقَّ الرَّسُولَ ﷺ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَا يَتَحَقَّقُ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا

(١) قُلْتُ: وَعَلَيْكَ بِمَجَانِبَةِ كُلِّ مَذْهَبٍ، لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

وَأَنْظُرُ: «خَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٢٤).

(٢) قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ احْتَجَّ بِهِذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَلَعَلَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ احْتَجَّ لِلْإِجْمَاعِ بِنَصِّ مِنَ الْكِتَابِ،
وَبِهَا احْتَجَّ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ.

(٣) وَأَنْظُرُ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«الرَّسَالَةَ» لَهُ (ص ٤٧٥)، وَ«الْعُدَّةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»
لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٤)، وَ«الْفَقِيهَةَ وَالْمُتَّفَقَةَ» لِلخَطِيبِ (ج ١ ص ١٥٥)، وَ«الْمُسَوَّدَةَ فِي أُصُولِ
الْفِقْهِ» لِلالِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٦١٥)، وَ«الْإِحْكَامَ» لِلأَمِيدِيِّ (ج ١ ص ٢٠٠).

بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُزُومِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ: اِعْتِقَادًا، وَتَلَقُّيًا وَعِبَادَةً، وَمُعَامَلَاتٍ، وَدَعْوَةً بِاتِّبَاعِ أَقْوَالِهِمْ، وَفَتَاوِيهِمْ الْمَنْقُولَةَ عَنْهُمْ بِنَقْلِ الثَّقَاتِ.^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى جَزَاءَ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ؛ لِأَنَّ الْوَعِيدَ إِنَّمَا تَرْتَّبَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِمُشَاقَّةِ^(٢) الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، فَمَنْ خَالَفَ إِجْمَاعَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَاطَّلَعَ عَلَيْهِ، وَعَمِلَ بِخِلَافِهِ، وَسَلَكَ سَبِيلَ الْعِنَادِ^(٣)، فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ جَزَاءَهُ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّوْكِيدِ وَتَفْطِيحِ الْأَمْرِ وَتَشْنِيْعِهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قُلْتُ: وَالْآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ خَالَفَ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّلْفِ وَالْخَلْفِ.^(٤)

(١) قُلْتُ: وَالضَّلَالُ الْمُبِينُ مُخَالَفَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّدْبِينُ بِمَا لَمْ يَتَدَبَّئُوا بِهِ، وَالضَّلَالَةُ هِيَ أَخْذُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَنَهْجُ غَيْرِ طَرِيقِهِمْ.

(٢) وَالْمُشَاقَّةُ: الْمُعَادَاةُ.

(٣) قُلْتُ: وَكَانَ ذَنْبٌ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَزِيغُ عَنْهُ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبِ الْجَاهِلِ، فَهُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا؛ لِأَنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى الْحَقِّ، وَعَمِلَ بِخِلَافِهِ مَا يَفْتَضِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْعِنَادِ لِلَّهِ تَعَالَى.

قُلْتُ: وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ: هُوَ الدِّينُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، فَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ مُتَّبِعٌ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ صَرُورَةً، وَلَكِنَّهُ بَدَأَ بِالْأَعْظَمِ فِي الْإِثْمِ، وَأَتَّبَعَ بِإِلْزَامِهِ تَوْكِيدًا.

وَأَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٣ ص ٤٩٦)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٥).

(٤) أَنْظُرُ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٥).

قُلْتُ: وَالْآيَةُ قَرَنْتَ بَيْنَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي اسْتِحْقَاقِ الْإِضْلَالِ، وَصَلِيِّ جَهَنَّمَ، وَمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ مُتَلَاذِمَةً مَعَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُتَلَاذِمٌ مَعَ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَعَلَى هَذَا عُلَمَاءُ السَّلَفِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعُدَّة» (ج ٤ ص ١٠٦٤): (فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ وَاجِبٌ). اهـ

قُلْتُ: وَالْآيَةُ جَعَلَتْ مُخَالَفَةَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ سَبَبًا لِتَوَلِّي سُبُلِ الضَّلَالِ، وَصَلِيِّ جَهَنَّمَ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِسْلَامِ مُسْتَلْزِمًا لِسُلُوكِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُوجِبًا لَهُ، وَسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ» [البقرة: ٢٨٥]، وَالْمُؤْمِنُونَ كَانُوا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعُدَّة» (ج ٤ ص ١٠٦٥): (لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَبَيْنَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَإِذَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا وَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لِمَنْ يَحِيدُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(١)، اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩٤): (فَهَكَذَا مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ شَاقَّهُ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَمَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَقَدْ شَاقَّهُ أَيضًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ لَهُ مَدْخَلًا فِي الْوَعِيدِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَصَفُ مُؤَثِّرٍ فِي الدَّمِّ. فَمَنْ خَرَجَ عَنِ إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ قَطْعًا، وَالْآيَةُ تُوَجِّبُ دَمَ ذَلِكَ، وَإِذَا قِيلَ: هِيَ إِنَّمَا ذَمَّتْهُ مَعَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ قُلْنَا: لِأَنَّهَا مُتَلَازِمَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوصًا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَالْمُخَالَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ، كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ لِلرَّسُولِ ﷺ مُخَالَفٌ لِلَّهِ، وَلَكِنْ هَذَا يَفْتَضِي أَنْ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ قَدْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.^(٢))

* فَلَا يُوجَدُ قَطُّ مَسْأَلَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا إِلَّا وَفِيهَا بَيَانٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَيَعْلَمُ الْإِجْمَاعُ، فَيَسْتَدِلُّ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِالنِّصِّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ دَلَالََةَ النَّصِّ وَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ مَعَ النَّصِّ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٧).

(٢) قُلْتُ: وَرَعَمُوا بِتَسْمَا زَعَمُوا أَنَّ أَقْوَالَ غَيْرِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ دَرَسَتْ، وَذَهَبَتْ، فَحَكَمُوا عَلَى مَنْ يُخَالَفُ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ بِالضَّلَالِ وَالشُّذُودِ، فَصَيَّعُوا آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ وَفَقَّهَهُمْ، وَإِجْمَاعَهُمْ فِي الدِّينِ، وَنَسَبُوا إِلَى الْخِلَافِيَّاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْحِفْظَ وَالصِّحَّةَ، وَكَانَتْهَا بِمَنْزِلَةِ الذِّكْرِ الَّذِي تَكْفَلُ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، فَاعْتَبِرْ.

قُلْتُ: فَاللَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِضَمِّهِ إِلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ فَيَحْرُمُ^(١)؛ إِذْ لَا يُضَمُّ الْمُبَاحُ إِلَى حَرَامٍ فِي الْوَعِيدِ، وَإِذَا حَرَّمَ اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا مَخْرَجَ عَنْهُمَا؛ أَيُّ: إِنَّهُ لَا تَوْجُدَ وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا، وَيَلْزَمُ مِنْ وُجُوبِ اتِّبَاعِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً^(٢).

قُلْتُ: وَالْمُشَاقَّةُ: هِيَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ فِي شِقِّ، أَيُّ: فِي جَانِبٍ، وَالْآخَرُ فِي جَانِبٍ آخَرَ، فَمُشَاقُّ الرَّسُولِ فِي جَانِبِ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ أَيُّ: مُنَازَعُهُ، وَمُخَالَفُهُ فِيمَا جَاءَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* وَسَبِيلُ الْمَرْءِ يَخْتَارُهُ لِنَفْسِهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ، فَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَنْ مَا يَخْتَارُونَهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ.

(١) قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، إِلَّا تَرَكَ الْإِيمَانَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ تَرَكَ الْإِتِّبَاعِ بِالْكَلِّيَّةِ هُوَ مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا مِنَ الشَّقَاقِ، بَلْ هُوَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَيْضًا، فَمَنْ اخْتَارَهُ لِنَفْسِهِ، فَقَدْ اخْتَارَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَنْظُرُ: «نِهَايَةَ السُّوْلِ شَرْحَ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَ«الْإِنْبَهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٧).

(٢) أَنْظُرُ: «الْإِنْبَهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٤)، وَ«مِعْرَاجُ الْمِنْهَاجِ شَرْحَ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلْجَزْرِيِّ (ج ٢ ص ٧٥)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٨)، وَ«نِهَايَةَ السُّوْلِ شَرْحَ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ«الْإِجْمَاعُ» لِلْبَاحْسِينِ (ص ٢٢٠)، وَ«الْأَحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ١ ص ٢٠٨).

قُلْتُ: وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا لَزِمَ مِنَ الْمُقَلِّدِ أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ وَمُشَاقَّتَهُ ﷺ، وَاتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا بِمَا جَاءَ مِنْ حُكْمٍ فِي الْأُصُولِ، أَوْ الْفُرُوعِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

* وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَضْمُونِ الْآيَةِ أَنَّ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ، وَيُخَالِفُ الْمُؤْمِنِينَ فِي اتِّبَاعِهِ، وَيَتَّبِعُ غَيْرَهُ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَيُنَشِّرُهَا بَيْنَ النَّاسِ، فَيَدْخُلُ فِي الْوَعِيدِ كَاتِبًا مَنْ كَانَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَمِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، أَي: أَيْمَّةُ الضَّلَالَةِ وَغَيْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَىٰ غَيْرِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]؛ أَي: نَجْعَلُهُ وَالِيًا لِمَا تَوَلَّاهُ مِنَ الضَّلَالِ، فَيُضِلُّهُ وَيَبْتَرِكُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اخْتَارَ لِنَفْسِهِ مِنَ الضَّلَالِ الْمُبِينِ^(١)، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ مُحَالَفَةَ الْمُبْتَدِعِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَالْأَيْمَّةُ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ، هَذَا ضَلَالٌ، وَزَيْغٌ، وَانْحِرَافٌ، لَا مُجَرَّدَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ خَالَفَ كَمَا يُقَالُ، وَلَكِنَّ

(١) وَأَنْظَرُ: «رُوحَ الْمَعَانِي» لِلْأَلُوسِيِّ (ج ٥ ص ١٣٢)، وَ«فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٤٦٣)، وَ«الْبَحْرَ

الْمُحِيطَ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٣ ص ٤٩٦).

الْأَمْرَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ تَرْكُ الْمُبْتَدِعِ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَحْكَامِ، وَهَذِهِ هِيَ مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ مُتَوَعِّدٌ لَهُ بِالنَّارِ، فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُدًا.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ

فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ص ٥٢): (وَهَذَا

الْحَدِيثُ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أُصُولِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ كَالْمِيزَانِ لِلْأَعْمَالِ فِي ظَاهِرِهَا، كَمَا أَنَّ حَدِيثَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» مِيزَانٌ لِلْأَعْمَالِ فِي بَاطِنِهَا، فَكَمَا أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَا يُرَادُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ لِعَامِلِهِ فِيهِ ثَوَابٌ، فَكَذَلِكَ كُلُّ عَمَلٍ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى عَامِلِهِ، وَكُلُّ مَنْ أَحْدَثَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ، فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ.

* فَهَذَا الْحَدِيثُ بِمَنْطُوقِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّارِعِ، فَهُوَ

مَرْدُودٌ، وَيَدُلُّ بِمَنْهَوْمِهِ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فَهُوَ غَيْرُ مَرْدُودٍ، وَالْمُرَادُ بِأَمْرِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٤٠ و ٢٧٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١١٥ و ١١٦)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٢٤)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (ج ١ ص ٢٣١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٧٠)، وَابْنُ الْمُقَرَّرِيِّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ج ٥ ص ٣١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُعَلَّقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ (ج ٤ ص ٣٥٥)، وَ (ج ١٣ ص ٣١٧)، وَفِي «حَلَقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ» مَوْصُولًا (ص ٦٩ و ٧٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٤٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٠)، وَأَبُو الْفَضْلِ الْمَكِّيُّ فِي «لَحْظِ الْأَلْحَاطِ» (ص ١٨٠).

هَاهُنَا: دِينُهُ وَشَرْعُهُ، كَالْمُرَادِ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ». فَالْمَعْنَى إِذَا: أَنْ مَنْ كَانَ عَمَلُهُ خَارِجًا عَنِ الشَّرْعِ لَيْسَ مُتَقَيِّدًا بِالشَّرْعِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْعَامِلِينَ كُلَّهُمْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تَحْتَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَتَكُونَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ حَاكِمَةً عَلَيْهَا بِأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا، فَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ جَارِيًا تَحْتَ أَحْكَامِ الشَّرْعِ مُوَافِقًا لَهَا، فَهُوَ مَقْبُولٌ، وَمَنْ كَانَ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مَرْدُودٌ. اهـ

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ إِنْمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ).^(١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى).^(٢)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٣١)، وَالْمُقْرِي فِي «جُزْءٍ فِيهِ أَحَادِيثُ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ» (ص ٢١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٥٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٥ ص ١٤٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٩١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (ج ١ ص ٢٩٩)، وَتَمَامٌ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ١٧٦)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (رَقْمٌ: ٩٩٥ - رِوَايَةٌ مُحَمَّدٍ).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢١٤).

وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشِمَالِهِ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: كُلْ بِيَمِينِكَ، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ؛ قَالَ: لَا اسْتَطَعْتَ، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَيَّ فِيهِ).^(١)

قَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ رحمته الله فِي «السَّمَاعِ» (ق/٣/ط): (وَإِنَّمَا نُلْتَزِمُ قَوْلَ مَنْ أُيِّدَ بِالْوَحْيِ وَالتَّنْزِيلِ، وَعَصِمَ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤]. فَعَلَّمَنَا أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَأْمُرْ بِأَمْرٍ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ أَمْرٍ، إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِلذَلِكَ كَانَ صلى الله عليه وسلم إِذَا سُئِلَ عَنْ أَمْرٍ تَوَقَّفَ حَتَّىٰ يَأْتِيَهُ الْوَحْيُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ، فَيَلْزِمُ قَبُولَ قَوْلِهِ). اهـ

قُلْتُ: عَلَىٰ هَذَا يَطِيبُ لِي وَيُسْعِدُنِي أَنْ أَقْدِمَ لِإِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ هَذَا الْكِتَابَ لِيَسْتَفِيدُوا مِنْهُ، وَيُرَاجِعُوا الصَّوَابَ مِنْ قَرِيبٍ.

* هَذَا وَأَبْتَهْلُ إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ الْقَدِيرِ، أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ الْمُتَوَاضِعَ فِي خِدْمَةِ سُنَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم، وَيَجْعَلُهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَيُوفِّقَنِي لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَلِمَزِيدٍ مِنْ خِدْمَةِ كِتَابِهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَتَبَهُ:

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَثَرِيُّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٩٩).

الْبَابُ الْأَوَّلُ: بَيْنَ يَدَيِ الصَّلَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ^(١)

(١) قَالَ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» [المائدة: ٦].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٢١): وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» [المائدة: ٦]، يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَىٰ كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ.

* فَدَلَّ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَصَلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ عَلَىٰ أَنْ فَرَضَ الطَّهَارَةَ عَلَىٰ مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مُحَدَّثًا، دُونَ مَنْ قَامَ إِلَيْهَا طَاهِرًا. اهـ.

(١) أَنْظَرُ: «الْمُفْنَعُ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٥)، وَ«الْهِدَايَةُ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ«مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ١٤٠)، وَ«النَّهْرُ الْفَائِقُ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ١٨١)، وَ«حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ فِي مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٢٠٧)، وَ«الدَّرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ بِشَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٩١)، وَ«الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ بِشَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ» لِلقُنُوجِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ«الْوَجِيزُ فِي فِقْهِ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ» لِلغَزَالِيِّ (ص ٦٠)، وَ«الثَّمَرُ الْمُسْتَطَابُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ١٠).

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا تُقْبَلُ

صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩ وَ ٢٠ وَ ٣٩ وَ ٥١ وَ ٥٧ وَ ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣٤)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الطُّهُورِ» (ص ١٤٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٦٣)، وَالتُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٢)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٣)، وَالسَّمَّانُ فِي «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ»، كَمَا فِي «التَّدْوِينِ» لِلرَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٣٣١ وَ ٣٣٢)، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٢٨٦ وَ ٢٨٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٤٠٦)، وَالتُّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٥٥ وَ ٢٥٦)، وَالفُرَاوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْمَخْرَجَةَ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ» (ق/٣٣/٢/ط- الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «شِعَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٨)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُتَّقَى» (ص ٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٧ ص ١٧٦)، وَفِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤ وَ ٥)، وَابْنُ الْأَبَّارِ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ١٥)، وَالبُعَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٦٦ وَ ٤٦٧ وَ ٤٦٨)، وَفِي

«الْمُعْجَم» (ص ٣٢٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٥١)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٠٨)، وَالْعَجْلُونِيُّ فِي «عَقْدِ الْجَوْهَرِ الثَّمِينِ» (ص ٢٩)، وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٢٩٦)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَم» (ج ١ ص ٣٦٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْبُرِّ وَالصَّلَاةِ» (ص ٢٢١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٣٧١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبُرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٢١)، وَنَصْرُ الْمُقَدِّسِيِّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٧٨)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُتَّفَقَةِ مِنْ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ص ٣٩٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقَةِ» (ج ١ ص ٣١٤)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَرْوِينَ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٩)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٩) مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، وَأَبِي عَوَانَةَ، جَمِيعِهِمْ: عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... فَذَكَرَهُ بِالْفَاظِ عِنْدَهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥): (هَذَا الْحَدِيثُ: أَصْحُ

شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَحْسَنُ).

* فَايِدَةٌ:

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (غُلُولٌ)، هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ، وَالْغُلُولُ: الْخِيَانَةُ، وَأَصْلُهُ السَّرِقَةُ مِنْ مَالِ

الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. ^(١)

(١) أَنْظَرُ: «الْمِنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٠٣).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِينُ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٤): (وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ عليه السلام: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ)، وَالطُّهُورُ يَكُونُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَمِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا نَفْيٌ لِلْأَجْزَاءِ وَالصَّحَّةِ، فَلَا تَصِحُّ وَلَا تُجْزَى صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ). اهـ

(٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٥)، وَ(٦٩٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٨ وَ ٣١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٩٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٤٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٨ وَ ١٣٧)، وَ(ج ٣ ص ٢٧)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (٦٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٢٨)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ١ ص ٤٣٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٨٠)، وَ(ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١١٧ وَ ١٦٠ وَ ٢٢٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٥٥)، وَالْعَبْدِيُّ فِي «الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنْ أَحَادِيثِهِ» (ق/ ١٣١ / ٢ / ط- الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١

ص ٤١٩ و ٤١٢)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٦٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، وَهُوَ فِي «صَحِيفَتِهِ» (١٠٨)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ .
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٩)؛ بَابُ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رحمته الله فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٨) بَابُ: الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ، وَمَا جَاءَ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ رحمته الله فِي «تُحْفَةِ الْأَبْرَارِ» (ج ١ ص ٢١٤): (فَجَعَلَ الطَّهَّارَةَ كَأَنَّهَا الشَّرْطُ كُلُّهُ، وَالشَّرْطُ: شَطْرٌ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، حَتَّى يَنْعَقِدَ صَحِيحًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٠): (فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ ثَبَتَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، وَهُوَ الطَّهَّارَةُ). اهـ

* وَالطَّهَّارَةُ: شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ.^(١)

* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ مُفَصَّلًا فِي مَبَاحِثِ الْوُضُوءِ فِي كِتَابِي: «الْكَوَاكِبُ الزَّاهِرَةُ فِي تَبْيِينِ صِفَةِ وَضُوءِ سَيِّدِ أَهْلِ الْآخِرَةِ»، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ.

(١) أَنْظَرُ: كِتَابِي: «اللَّالِئُ الْمُنْتَقَاةُ فِي مَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ» (ص ٩).

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «تَسْهِيلِ الْإِلْمَامِ» (ج ٢ ص ١٩٩): (اشْتَرَطَ الطَّهَّارَةَ لِلصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَالْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ فِي الطَّهَّارَةِ هُوَ الْمَاءُ، فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، أَوْ وَجَدَهُ وَلَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِعْمَالَهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.^(٢)

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» (ج ١ ص ٩١): (وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ، وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَحَلِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَنْزِ الرَّاعِبِينَ» (ج ١ ص ٢٦٣): (مِنَ الشَّرُوطِ طَهَّارَةُ الْحَدَثِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَطَهِّرًا عِنْدَ إِحْرَامِهِ لَمْ تُعْقَدْ صَلَاتُهُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ الْحُسَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِفَايَةِ الْأَخْيَارِ» (ج ١ ص ١٧٣): (يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ الطَّهَّارَةُ عَنِ الْحَدَثِ، سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرِ: «الدَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ» لِلْقَرَافِيِّ (ج ١ ص ٤٥٤)، وَ«رَادَ الْمُسْتَفْنَعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنِعِ» لِلْحَجَّائِيِّ (ص ٤٠)، وَ«الْكَافِي فِي فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلشُّرَنْبَلَائِيِّ (ص ٢٠٧)، وَ«الْوَسِيطَ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلْعَزَالِيِّ (ج ١ ص ٢٤٢)، وَ«عُمْدَةَ السَّالِكِ وَعُدَّةَ النَّاسِكِ» لِابْنِ النَّقِيبِ (ص ٥٥)، وَ«جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْأَبِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«كَنْزَ الدَّقَاتِقِ» لِأَبِي الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيِّ (ج ١ ص ١٨١).

(٢) أَنْظُرِ: «تَسْهِيلِ الْإِلْمَامِ بِفِقْهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ج ٢ ص ١٩٩).

قُلْتُ: وَلَمْ يَفْرِضِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَرَضًا يَسْتَمِرُّ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ، غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَالزَّمَّ عِبَادَهُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، يَسْعَى إِلَيْهَا الْعَبْدُ لِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ، فَيَتَهَيَّأُ لِهَذَا اللَّقَاءِ بِالتَّطَهُّرِ، وَمِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ جَعَلَ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ بِغَيْرِ طُهُورٍ، فَيَغْتَسِلُ الْعَبْدُ، أَوْ يَتَوَضَّأُ، أَوْ يَتِيمَّمُ.

* وَتَتَحَقَّقُ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ بِالْوُضُوءِ، وَمِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ

بِالْغُسْلِ، وَيَنْوِبُ التَّيَمُّمُ عَنْهُمَا بِشُرُوطٍ خَاصَّةٍ.^(١)

قُلْتُ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يَتَحَرَّى طَهَارَةَ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ، وَمَكَانِ صَلَاتِهِ، فَإِذَا عَلِقَ بِأَحَدِهِمَا نَجَاسَةٌ مِمَّا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، أَوِ النَّجَاسَاتِ الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِزَالَتُهُ وَتَطْهِيرُهُ بِالْمَاءِ.^(٢)

(١) أَنْظَرُ: كِتَابِي: «أَخْصَرَ الْمُخْتَصِرَاتِ فِي الْأَمَاكِينِ الَّتِي يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ فِيهَا أَنْ يَتِيمَّمَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ» (ص ١٠-١٦).

(٢) أَنْظَرُ: «الصَّلَاةُ» لِلطَّبَّارِ (ص ٦٠)، وَ«النَّهْرُ الْفَائِقُ بِشَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ١٨١)، وَ«الْكُفَايَةُ فِي التَّفْسِيرِ» لِابْنِ الْحَجَرِيِّ (ج ٩ ص ١٩٥)، وَ«مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٤ ص ٤١٣)، وَ«الْهُدَايَةُ بِشَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمُرْغِينَانِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ«الْبِنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ١٣٢)، وَ«جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٤ ص ١٦٤)، وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٣٢ وَ ١٣١)، وَ«الْمُحَلِّي بِالْأَثَارِ فِي شَرْحِ الْمُحَلِّي بِالْإِخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٣)، وَ«رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ بِشَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ» لِابْنِ عَابِدِينَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (ج ١ ص ١٩٠ وَ ١٩١ وَ ١٩٢)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ٤٦٥ وَ ٤٦٦)، وَ«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٤٠ وَ ٣٤١)، وَ«الْمُنْتَقَى فِي شَرْحِ الْمُوطَأِ» لِلْبَاجِيِّ (ج ١ ص ٤١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِيَابِكَ فَطَهَّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ أَي: اغْسِلْ تِيَابَكَ بِالْمَاءِ، وَطَهَّرَهَا مِنْ

النَّجَاسَاتِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٤٠): (وَالْأَطْهَرُ أَنْ

الْمُرَادُ: تِيَابُكَ الْمَلْبُوسَةَ، وَأَنْ مَعْنَاهُ: طَهَّرَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ). اهـ

* ففِيهَا الْأَمْرُ بِطَهَارَةِ الثِّيَابِ.

قُلْتُ: فَيَتَطَهَّرُ الْمُصَلِّي مِنَ النَّجَاسَةِ: يُطَهِّرُ بَدَنَهُ، وَثَوْبَهُ، وَمَكَانَ صَلَاتِهِ.

* فَمَنْ عَلِمَ بِيَدَنِهِ، أَوْ ثَوْبِهِ، أَوْ مُصَلَّاهُ نَجَاسَةً فَلَمْ يُزِلْهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، وَعَلَيْهِ

إِثْمٌ.

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم،

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ

بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ».^(٢)

(١) أَنْظَرُ: «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٤ ص ١٦٤)، وَ«مُغْنِي الْمُحْتَاكِ» لِلشَّرِّيفِيِّ (ج ١ ص ٢٨٩)، وَ«الْإِفْتِنَاعُ

فِي حَلِّ أَلْفَاطِ أَبِي شُجَاعٍ» لَهُ (ج ٦ ص ٢٠٦)، وَ«الْمُغْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢

ص ٦٣)، وَ«الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَدَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٣١ وَ ١٣٢)، وَ«الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ فِي شَرْحِ الْمُجَلِّي

بِالِاخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ بِشَرْحِ الْهِدَايَةِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ١ ص ١٩١ وَ ١٩٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ

أَحَادِيثِ كِتَابِ الْأُمَّ» (ق/ ٨ وَ ٢١٨ / ط).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»^(١).
 قُلْتُ: فَالَنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ النَّجِسِ الَّذِي يُصِيبُ الثَّوْبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِيهِ.

* وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ قَبْلَ غَسْلِهِ غَيْرُ صَاحِحَةٍ، وَأَنَّ تَطْهِيرَ الثَّوْبِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٤٣٥):
 (وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَنَّ مَا رَوْتَهُ مِنْ نَضْحِ الدَّمِ، فَمَعْنَاهُ: الْعَسْلُ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٤٨٩): (وَفِي قَوْلِهَا:
 «ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»، إِشَارَةٌ إِلَى امْتِنَاعِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ). اهـ
 وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِذَا طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَيْضِ، فَلْتَتَّبِعْ ثَوْبَهَا الَّذِي يَلِي جِلْدَهَا، فَلْتَغْسِلْ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ».

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٠٨)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٧٢) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
 بهـ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٠٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ: «الِدَّمُ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ، فَأَغْسِلْهُ، فَلَا يَذْهَبُ، فَأَقْطَعِيهِ؟» قَالَتْ: «الْمَاءُ طَهُورٌ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠١٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ الرَّشِكِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبَاكَ فَطَهَّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ قَالَ: «اغْسِلْهَا بِالْمَاءِ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٣ ص ٤٠٩)، وَابْنُ الْحَيْرِيِّ فِي «الْكَفَايَةِ فِي التَّفْسِيرِ» (ج ٩ ص ١٩٥)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٥ ص ٦٧ - الدُّرُّ الْمَشْهُورُ) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ١٥ ص ٦٧)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ

الْقُرْآنِ» (ج ٨ ص ٢٦٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٣٢): (قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿وَيَبَاكَ فَطَهَّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ وَظَاهِرُهُ تَطْهِيرُ الثِّيَابِ الْمَعْرُوفَةِ، عِنْدَ الْعَرَبِ). اهـ

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ﴾ [الْمُدَّثِّرُ: ٤]؛ قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ لَا يَتَطَهَّرُونَ، فَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ، وَيَطَهَّرَ تِيَابَهُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٣ ص ٤٠٩) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ ابْنُ الْحَبِيبِ الْمُفَسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَفَايَةِ فِي التَّفْسِيرِ» (ج ٩ ص ١٩٥): «وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ: مِنَ النَّجَاسَةِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ فِي الْفِقْهِ». اهـ
وَهَذَا الْحُكْمُ ذَهَبَ إِلَيْهِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلِ مَشْهُورٍ مِنْ مَذْهَبِهِمْ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالظَّاهِرِيَّةُ^(١)، وَغَيْرُهُمْ، وَهُمْ الْجُمْهُورُ.

(١) وَانظُرْ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ بِشَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ١ ص ١٩١ وَ ١٩٢)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ٤٦٥ وَ ٤٦٦)، وَ«رَدَّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدُّرِّ الْمُحْتَارِ بِشَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ» لِابْنِ عَبِيدِينَ (ج ١ ص ٤٠٢ وَ ٤٠٣)، وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٣١ وَ ١٣٢)، وَ«الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَزْرَقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٣)، وَ«الْمُحَلَّى بِالْأَنْوَارِ فِي شَرْحِ الْمُجَلَّى بِالِاخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ٣٩)، وَ«الْتَّمَهِيدُ» لَهُ (ج ٢٢ ص ٢٤٣)، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ بِشَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ» لِابْنِ الْقَاسِمِ (ج ١ ص ٥٢٩)، وَ«الْأَشْرَافُ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ١٨)، وَ«نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ (ج ٢ ص ١٦)، وَ«الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ١ ص ٤٨٣)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ (ج ١ ص ١٣١)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّوَائِي (ج ١ ص ٩٩

* وَهَذَا قَوْلُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ.

قُلْتُ: فَطَهَارَةُ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا، فَمَنْ صَلَّى مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا،

وَعَلَى لِبَاسِهِ نَجَاسَةٌ، فَصَلَاتُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

* وَإِذَا صَلَّى ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً فِي بَدَنِهِ أَوْ ثِيَابِهِ: فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ عَلَيْهِ

فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا^(١)، عِنْدَ الشَّكِّ، فَإِنَّهُ لَا يُلْتَمَتُ

إِلَى الشَّكِّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «الْقَوَاعِدِ» (ص ٣٤٠): (لَوْ صَلَّى ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ

نَجَاسَةً، وَشَكَّ هَلْ لَحِقَتْهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا، وَأَمَكَنَ الْأَمْرَانَ فَالصَّلَاةُ

صَحِيحَةٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَمَا عُمِلَ بِالْأَصْلِ، فَلَا يُلْتَمَتُ إِلَى الظُّنُونِ، فَإِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ فِي تَوْبِهِ أَوْ

بَدَنِهِ، ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَصْلِ إِلَى أَنْ يَتَيَقَّنَ أَنَّ النِّجَاسَةَ

كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ، وَإِلَّا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ عَدَمِ النِّجَاسَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَيَبْنِي عَلَى

الْأَصْلِ فِي عَدَمِ وَجُودِهَا فِي الصَّلَاةِ.

و (١٠٠)، وَ«بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٥٣٦)، وَ«بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ، وَنَهَايَةِ الْمُفْتَصِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (ج ١

ص ١٩٠).

(١) وَانظُرْ: «الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٥ وَ ١٥٦)، وَ«الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ

الْخَرَقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٤)، وَ«بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ بِتَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٥٣٦)، وَ«الْبِنَايَةَ

عَلَى الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ٤٢١)، وَ«الْقَوَاعِدَ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٤٠ وَ ٣٤١).

* وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنَّ جَهْلَهَا حَتَّى فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكْمَلَ صَلَاتَهُ، بَعْدَ أَنْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ، وَكَانَ لَا يَعْلَمُ بِالنَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمْ تَبْطُلْ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ ابْتِدَاءً، فَهَذَا الْحَدِيثُ ^(١) يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ. ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَيِّنَاتِ» (ج ١ ص ٤٢١): (فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ بِالِاتِّفَاقِ - عَلَى الْأَصَحِّ -). اهـ

* وَإِنْ عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَاسْتَطَاعَ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِمَّا فِيهِ مِنْ نَجَاسَةٍ فَعَلَ مِنْ غَيْرِ زَمَنِ طَوِيلٍ، وَلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ، وَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ ^(٣)؛ كَمَا خَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ: (نَعْلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ حِينَ عَلِمَ بِنَجَاسَتِهِمَا) فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ جِبْرِيَلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) وَسَوْفَ يَأْتِي تَخْرِيجُهُ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٦)، وَ «التَّغْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٥).

(٣) وَأَنْظُرْ: «التَّغْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٥)، وَ «الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٥ وَ ٦٦).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(١) (٦٥٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٠)،
 وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣٧٨)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٨٠)،
 وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨١)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ»
 (٨٨٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَارِ» (ج ١ ص ٥١١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ
 الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٠٢ و ٤٠٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٢٥)، وَفِي «تَخْرِيجِ
 أَحَادِيثِ كِتَابِ الْأَمِّ» (ق/٢١٧/ط)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٤٢)،
 وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٨٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥
 ص ٥٦٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٩١)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣
 ص ٦١٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي
 «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٤٠٩)، وَالْحَرْبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ١٠٥٢)،

(١) وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٦٥٠) «حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ»، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
 حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ بِهِ.

* وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ق/٩١/ط): «حَمَادُ»، غَيْرَ مُنْسُوبٍ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ «حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ»، كَمَا فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى.

وَقَدْ تَبَيَّنَ هَذَا بِالتَّبَيُّحِ، وَأَنَّ: «مُوسَى بْنَ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيِّ»، غَيْرُ مَشْهُورٍ بِالرَّوَايَةِ، عَنْ «حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ».

* حَتَّى إِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٣٣٣)، لَمْ يَذْكُرْهُ فِي شُيُوخِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ

فِيهِمْ «حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ»، وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٩ ص ٢٢).

وَأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ فِي شُيُوخِ «حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ»، أَبَا نَعَامَةَ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ مِنْ شُيُوخِ: «حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ»، فَتَعَيَّنَ

أَنَّهُ: «حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ»، وَهُوَ الرَّاوي عَنْ أَبِي نَعَامَةَ.

وَأَنْظُرْ: «صَحِيحَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٣ ص ٢٢١ و ٢٢٢).

وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٣)،
 وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ١ ص ٩٢)، وَفِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٦٦)،
 وَالْحَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ٣١٣)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ
 الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١١٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٣
 ص ١٤٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي
 سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِهِ، مَوْضُوعًا بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةً.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي
 «الْمَجْمُوعِ» (ج ٢ ص ١٧٩)، وَ (ج ٣ ص ١٣٢ وَ ١٥٦).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٢٢١): (إِسْنَادُهُ
 صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ).

* وَقَوَّى إِسْنَادَهُ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٢ ص ٤٠٢)، وَحَسَّنَهُ
 الْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٣).

* وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٢٧)، الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ.
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٨ ص ١١٢):
 (وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ
 الصَّوَابُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ١١ ص ٣٢٨)
 بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ فِي وَضْعِهِ، وَإِرْسَالِهِ: (وَالْقَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ)
 يَعْنِي: الْمَوْضُوعَ فِي الْإِسْنَادِ.

* وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْمَوْصُولَةَ، قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا ثِقَتَانِ: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ الْبَاهِلِيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٢٧): (وَالْمُتَّصِلُ أَشْبَهُهُ؛ لِأَنَّهُ اتَّفَقَ اثْنَانِ عَنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٧٧): (وَأَجُودُهَا حَدِيثُ: أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ، عَنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٣٩): (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٥٨): (حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ: صَحِيحٌ). وَكَذَا فِي (ج ٤ ص ١٠٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج ٣ ص ٣٨٩): (إِسْنَادٌ جَيِّدٌ).
وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجْهُ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٣ ص ٤٦٦)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٧٨)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ١ ص ٥٠٢)، وَفِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٥ ص ٤١٣).

* وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنِ أَبِي نَعَامَةَ عَنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، مُرْسَلًا، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٢٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٤٢): (رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، مُرْسَلًا).

* فَالِنَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بِوُجُودِ النَّجَاسَةِ فِي نَعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ بِدُونِ عِلْمٍ بِوُجُودِهَا، فَصَلَاتُهُ صَاحِحَةٌ، وَالنَّجَاسَةُ مَعْفُومَةٌ عَنْهَا بِوُجُودِهَا.

وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما: «كَانَ إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَنْصَرَفَ لَهُ، حَتَّى يَغْسِلَهُ ثُمَّ يُصَلِّي مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ».

أَثَرٌ صَاحِحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (١٤٥٣)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٨٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٠٣) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَاحِحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٨٩): (وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ ثُمَّ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهَا، أَلْقَى الثَّوْبَ عَنْ نَفْسِهِ، وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعِدْ مِمَّا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ). اهـ

قُلْتُ: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ التَّخَلُّصَ مِنَ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَعَمَلٍ كَثِيرٍ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَيَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ.

* وَإِذَا أَصَابَ ثَوْبُهُ أَوْ بَدَنُهُ نَجَاسَةً يَابِسَةً فَنَفَضَهَا، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ وَصَلَّى،

صَحَّ صَلَاتُهُ. ^(١)

فَعَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَوَطِئَ عَلَى عَدْرَةٍ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً، غَسَلَ مَا أَصَابَهُ، وَإِنْ كَانَتْ يَابِسَةً، لَمْ تَضُرَّهُ».

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ بِهِ.

* وَإِذَا عَجَزَ الْمُسْلِمُ عَنْ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ، وَتَعَدَّرَ تَطْهِيرُهَا مِنَ الْبَدَنِ مِنْ أَمْرِ ^(٢)،

فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَلْزَمُ فِي وَقْتِهَا بِالنَّجَاسَةِ، وَلَا تَلْزَمُ إِعَادَتُهَا لِلضَّرُورَةِ.

* وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِي فِي الْقَدِيمِ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَالظَّاهِرِيَّةُ

^(٣)، وَغَيْرُهُمْ.

وَاسْتَدَلُّوا: بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا

مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنَى فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرَقِيِّ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٦٥).

(٢) مِثْلُ: الْمَرَضَى الَّذِي فِي الْمُسْتَشْفِيَّاتِ، فَيَعْجُزُ وَأَحْيَانًا عَنْ تَطْهِيرِ بَدَنِهِمْ، وَغَيْرِهِمْ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَدَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٣٦ و ١٣٧)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»

لِلصَّاوِي (ج ١ ص ١٠١)، وَ«الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ فِي شَرْحِ الْمُجَلِّي بِالْإِخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٤)،

وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٢ ص ٣٤ وَ ٣٥).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٣١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٥٨)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ق/٢٢٤ ط - رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٥ ص ١٤٣)، وَالْمُقْرِي فِي «جُزْءٍ فِيهِ أَحَادِيثُ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ» (ص ٢١)، وَتَمَّامٌ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ١٧٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٩٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ق/١٩ ط)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ص ١٤ وَ ١٥)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* فَالرَّسُولُ ﷺ أَمَرَ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى قَدْرِ الْإِسْتِطَاعَةِ دُونَ إِعَادَةِ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى.

* وَالصَّلَاةُ مَأْمُورٌ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُصَلِّي اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ فِيهَا، أَدَّى الصَّلَاةَ بِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُهُ.

* وَإِذَا عَجَزَ الْمُسْلِمُ عَنِ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ، وَتَعَدَّرَ تَطْهِيرُهَا مِنَ الثُّوبِ مِنْ أَمْرٍ، أَوْ لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا بَدَلَهُ.

فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَلْزَمُ بِهَذَا الثُّوبِ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

* وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، وَالْإِمَامُ الْمُزَنِّيُّ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ

الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. ^(١)

* وَإِذَا حَمَلَ الْمُصَلِّي قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ فِي جَيْبِهِ، كَبُولٍ لِتَحْلِيلِ طَبِّيٍّ، فَصَلَاتُهُ

صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ بَكُونِهَا فِي مَعْدِنِهَا وَمَقَرِّهَا، فَهِيَ لَمْ تُلَامَسْ ثَوْبَ الْمُصَلِّي.

* وَلَوْ صَلَّى الْعَبْدُ عَلَى أَرْضٍ، أَوْ سَجَّادَةٍ فِي عُرْفَةٍ، وَفِي أَمَامِهِ نَجَاسَةٌ بَعِيدَةٌ

بِيسِيرٍ ^(٢)، أَوْ عَنِ يَمِينِهِ، أَوْ عَنِ يَسَارِهِ، أَوْ مِنْ خَلْفِهِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ،

بِشَرْطِ أَلَّا تَكُونَ النِّجَاسَةُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ. ^(٣)

* وَمَنْ صَلَّى عَلَى بَسَاطٍ طَاهِرٍ، وَفِي نَاحِيَةٍ مِنْهُ نَجَاسَةٌ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

يُصَلِّ عَلَيْهَا.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٤٣)، وَ «الْفَنَّاوِيُّ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٢ ص ٣٤)، وَ «السَّيْلُ الْجَرَّارُ الْمُتَدَفِّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ١٦٤)، وَ «الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٧)، وَ «الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْدِيرِ (ج ١ ص ٣٣٤)، وَ «الْأَوْسَطُ مِنْ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٧)، وَ «الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى» لِلْإِمَامِ مَالِكٍ (ج ١ ص ١٣٨) رِوَايَةٌ سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ.

(٢) أَوْ أَنْ تَكُونَ بَعِيدَةً جِدًّا صَحَّتِ الصَّلَاةُ.

(٣) أَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٢٢٩ وَ ٢٣٠)، وَ «الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٤)، وَ «مُعْنَى الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْأَفْظِ الْمُنْهَاجِ» لِلشَّرِيبِيِّ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ «مَطْلَبُ أَوْلَى النَّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَّهَى» لِلشُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٦٣)، وَ «فَتْحُ الْقَدِيرِ بِشَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ الْهَمَّامِ (ج ١ ص ١٩١ وَ ١٩٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٣٥): (وَلَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْبَسَاطِ الَّذِي فِي طَرْفٍ مِنْهُ نَجَاسَةٌ، أَنَّ الصَّلَاةَ تُجْزَى عَلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ). اهـ.

* وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَبْدُ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَأْتِي أَهْلَهُ فِيهِ.

وَالْيَكِ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَأَلَ أُخْتَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُهَا فِيهِ؟ فَقَالَتْ: (نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَرِ فِيهِ أَدْوَى) أَي: نَجَاسَةٌ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٥٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٤٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٢٥ وَ ٣٢٦)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣١٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤١٠)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (١٨٧)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣٦٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٧٦) وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣٢٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٠)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٤٠)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَ(ج ٥ ص ٦١)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٢٢٠ وَ ٢٢١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٢٨)،

وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤٧)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (١٥٥٥)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ٥ ص ٤١٩)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ٦٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٩ ص ١٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ٤٠٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي «فَتْوحِ مِصْرَ» (ص ١٧٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (١٣٢) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ لَهَيْعَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، كُلُّهُمْ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: أُمُّ حَبِيبَةَ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي

سُفْيَانَ، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ حُدَيْجٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢ ص ٢٠٦): (وَهَذَا إِسْنَادٌ

صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٦ ص ٩٤٩).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٥٧)؛ بَابُ: الصَّلَاةِ فِي

الثَّوْبِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ فِيهِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٤): بَابُ: الرَّخْصَةِ فِي

الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ الرَّجُلُ فِيهِ أَهْلَهُ.

قُلْتُ: وَمَنْ تَطَهَّرَ لِلصَّلَاةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ بِطَهَارَتِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ، إِلَّا أَنْ يُحَدِّثَ حَدَثًا يَنْقُضُ طَهَارَتَهُ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٨): (وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ بَقِيَ بِوُضوءٍ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْعِشَاءِ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: (إِذَا أَحَدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ)، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ، وَلَوْ بَقِيَ النَّهَارَ كُلَّهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا بِالطَّهَارَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ وَضوءُ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تَقْبَلُ الصَّلَاةُ إِلَّا إِذَا وَافَقَ الْعَبْدُ فِي تَطْهِيرِهِ لِلصَّلَاةِ؛ لِصِفَةِ وَضوءِ النَّبِيِّ ﷺ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢١٩): (وَاتَّفَقُوا: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا بِهَا إِذَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «ذَمِّ التَّأْوِيلِ» (ص ٤٠): (وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةً مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى ضَلَالَةٍ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْأَوْسَطُ مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٢٢٣)، وَ «مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٤٣)، وَ «الْمِنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٧٧)، وَ «فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢٨٠)، وَ «الْإِفْتَاءُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ص ٣٣٨).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْإِجْمَاعُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ص ١٠)، وَ «الْأَوْسَطُ مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لَهُ (ج ١ ص ٢١٩)، وَ «الْإِفْتَاءُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ص ٣٣٨)، وَ «تُحْفَةُ الْأَبْرَارِ بِشَرْحِ مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» لِبَيْضَاوِيِّ (ج ١ ص ٢١٤)، وَ «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٤٧٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢١٩): (أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّهَّارَةَ لِلصَّلَاةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَجُوبِ فَرَضِ الطَّهَّارَةِ لِلصَّلَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ رحمته فِي «تُحْفَةِ الْأَبْرَارِ» (ج ١ ص ٢١٤): (فَجَعَلَ الطَّهَّارَةَ كَأَنَّهَا الشَّرْطُ كُلُّهُ، وَالشَّرْطُ: شَطْرٌ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، حَتَّى يَنْعَقِدَ صَحِيحًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٣): (الطَّهَّارَةُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ بِغَيْرِ طُهُورٍ). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِي فَعَلَ الْمُحْظُورَ، فَعَلَ وَانْتَهَى، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِثْمُ، وَالْإِثْمُ مَرْفُوعٌ بِالْخَطَا وَالنَّسْيَانِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

* وَالْوُضُوءُ مِنْ بَابِ فِعْلِ الْمَأْمُورِ، وَالْمَأْمُورُ لَا بُدَّ أَنْ يُفْعَلَ وَيُوجَدَ، فَيَجِبُ الْإِتْيَانُ بِالْمَأْمُورِ إِذَا تَرَكَ إِنْ اسْتَطَاعَ عَلَيْهِ.

وَالدَّلِيلُ: قِصَّةُ الَّذِي: (كَانَ لَا يَطْمَئِنُّ فِي صَلَاتِهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ).^(١)

قُلْتُ: فَمَنْ فَعَلَ الْمُحْظُورَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا، أَوْ مُكْرَهًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَنْ تَرَكَ الْمَأْمُورَ، فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا.^(٢)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٥٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) وَأَنْظَرِ: «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٦ و ١٧).

* وَهَذَا قَاعِدَةٌ: وَهِيَ أَنَّ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْمَحْظُورِ، وَالْوُضُوءُ مِنْ

بَابِ فِعْلِ الْمَأْمُورِ.

وَالْمَحْظُورُ: إِذَا فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ لِعُذْرِ نِسْيَانٍ أَوْ جَهْلِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أحيانًا، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْإِثْمُ، وَإِذَا سَقَطَ الْإِثْمُ سَقَطَ الْحُكْمُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْيَكِ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ

شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ).^(١)

* وَكَذَلِكَ: مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ رضي الله عنه: (تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا، يَظُنُّ أَنَّ الْكَلَامَ

جَائِزٌ، فَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِعَادَةِ).^(٢)

قُلْتُ: وَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ، لَأَسْتَأْنَفَ ﷺ الصَّلَاةَ.

* وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فِيمَنْ نَسِيَ وَصَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ فِتْرَةٍ طَوِيلَةٍ

^(٣) فِي عُرْفِ النَّاسِ، أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ يُشَقُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِتَرَكَمِ الصَّلَوَاتِ عَلَيْهِ.^(٤)

مِثَالُ: رَجُلٌ عَلِمَ أَنَّ ثَوْبَهُ أُصِيبَ بِنَجَاسَةٍ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَنْ يَغْسِلَهُ، فَصَلَّى، فَإِنَّ

صَلَاتَهُ صَاحِحَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٣٧).

(٣) مِثْلُ: يَوْمٌ، أَوْ يَوْمَيْنِ، وَبِنَحْوِ ذَلِكَ.

(٤) وَأَنْظَرِ: «الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّاوِي (ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦)، وَ «الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ

الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ «الْأَوْسَطَ مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٧).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٣٤): (وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ، ثُمَّ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً، لَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِهَا، أَلْقَى الثَّوْبَ عَنْ نَفْسِهِ، وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه لَمْ يُعِدْ مِمَّا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه). اهـ

* وَإِذَا ذَكَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِفِتْرَةٍ قَصِيرَةٍ ^(١) فِي عُرْفِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ اسْتِحْبَابًا إِذَا أَرَادَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ فِعْلُهَا. ^(٢)

* وَإِذَا عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُزِيلُ النِّجَاسَةَ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَأَنْ يَسْتَأْنِفَهَا. ^(٣)

قُلْتُ: إِنْ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ نَجِسَةٍ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا، بِوُجُودِ النِّجَاسَةِ فِيهَا، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَوُجُودُ النِّجَاسَةِ مَعْفُوفٌ عَنْهُ؛ لِلْجَهْلِ، وَالنِّسْيَانِ.

* وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ التَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

(١) مِثْلُ: نِصْفِ سَاعَةٍ، أَوْ سَاعَةٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ وَبِتَحْوِيلِ ذَلِكَ.

وَأَنْظُرْ: «الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ«الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٨)، وَ«الْمُدَوَّنَةَ الْكُبْرَى» لِلْإِمَامِ مَالِكٍ (ج ١ ص ١٣٨) بِرِوَايَةٍ: سَخُنُونَ بِنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْحَاشِيَةَ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّائِبِيِّ (ج ١ ص ١٠٥ وَ ١٠٦)، وَ«الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٥)، وَ«الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣).

(٣) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُيَيْنٍ (ج ٢ ص ١٥)، وَ«الْمَجْمُوعَ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٧ وَ ١٦٦).

* وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ: فِي الْقَوْلِ الْقَدِيمِ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ، وَأَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ فِي حَقِّ النَّاسِي.

* وَالْحَنَابِلَةُ: فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ، كَالْإِمَامِ ابْنِ قَدَامَةَ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيزِهِ الْإِمَامِ ابْنَ الْقَيْمِ، وَغَيْرِهِمْ.^(١)
قُلْتُ: فَهَذَا الْقَوْلُ يَتَّفِقُ مَعَ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةِ فِي رَفْعِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ عَنِ الْعِبَادِ؛ لِكَوْنِ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ مِمَّا يَشُقُّ التَّحَرُّرُ عَنْهُمَا.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٨٦].
قُلْتُ: وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُواخَذَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَا تَعَمَّدَهُ الْمُصَلِّيَّ وَقَصَدَهُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِشْرَافَ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِابْنِ نَصْرِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ١٨)، وَ «الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٢ ص ٤٦٦)، وَ «الْإِنْصَافَ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ١ ص ٤٨٦)، وَ «الْفِتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٢ ص ١٨٤)، وَ «الْأَخْبَارَ الْعَلَمِيَّةَ مِنَ الْإِخْتِيَارَاتِ الْفُقَهِيَّةِ» لَهُ (ص ٦٦)، وَ «الْحَاشِيَةَ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» لِلدُّسُوقِيِّ (ج ١ ص ٦٩ وَ ٧٠)، وَ «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ٢٥٨ وَ ٢٥٩)، وَ «نَهَايَةَ الْمُحْتَجِّ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ (ج ٢ ص ٣٤)، وَ «الْمَجْمُوعَ فِي شَرْحِ الْمُهْتَدِّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٦٢ وَ ١٦٣)، وَ «الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْدَرِ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ «الشَّرْحَ الصَّغِيرَ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ» لِلدَّرْدِيرِ (ج ١ ص ٦٤ وَ ٦٥).

* فَهَذَا الْأَمْرُ يُوقَعُ فِي الْحَرَجِ، وَالْحَرَجُ مَنْفِيٌّ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْحَرَجِ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُشَقُّ أَوْ يُعَنَّتُ، بَلْ شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْأَصْلِيَّةِ وَالرُّخْصِ مَا يَتَنَاسَبُ مَعَ أَحْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ.

قُلْتُ: وَإِذَا انْتَفَتَ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ، فَأَسْبَابُ التَّرْخِيسِ تَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ الْعَامَّةِ، أَوْ تُجِيزُ مُخَالَفَتَهُ مَعَ قِيَامِهِ، وَتَمْنَعُ مِنَ الْعِقَابِ عَلَى هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَرُورَةٌ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القَمَرُ: ١٧]؛ أَي:

سَهَّلْنَاهُ لِلنَّاسِ فِي أَحْكَامِهِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ يُسَّرُ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا

غَلَبَهُ).^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٠١): (سَمَى الدِّينَ

يُسْرًا مَبَالِغَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَدْيَانِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِضْرَ الَّذِي كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ). اهـ

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله قَالَ: (أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ).^(٣)

(١) أَنْظَرِ: «الْأَخَذَ بِالرُّخْصَةِ» لِلتَّارِزِيِّ (ص ٤٢٣ وَ ٤٢٤)، وَ «الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ١ ص ٢٠٤)، وَ «الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِدِيِّ (ص ٦٨)، وَ «شَرَحَ الْكُوكِبَ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ١ ص ٤٧٧)، وَ «شَرَحَ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقُرَافِيِّ (ج ١ ص ٣٠٩)، وَ «فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٣ ص ٤٧٠ وَ ٤٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦).

(٣) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَبَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣)؛ بَابُ: الدِّينُ يُسْرٌ.
 وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللهُ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ مِنَ
 الْآخَرِ، إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا).^(١)
 وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، لَمَّا بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ:
 (يَسْرًا وَلَا تَعْسْرًا، وَبَشْرًا وَلَا تَنْفَرًا).^(٢)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيقًا (ص ١٢)، وَوَصَلَهُ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (٣٨٧)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ٢٢٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٠٠٦)،
 وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٥٦٩)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ
 الْمُقَدِّسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (٤٠٩٨)، وَ(٤٠٩٩)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٩٣) مِنْ
 طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١ ص ٢٩٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَهْطِهِ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١ ص ١٢٧): إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَكَذَا حَسَنُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ١ ص ٩٤).

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَوَرِ» (ج ١ ص ٧٢٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ(ج ٨ ص ١٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٨٠)،
 وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٥٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٩٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»
 (٦٥٣٠)، وَفِي «الْأَدَابِ» (١٩٨).

قُلْتُ: فَلَا أَخَذُ بِالرُّحْصِ مِنْ طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْأَدَابِ» (ص ٢٢٦) بَابُ: الْأَخْذُ بِالرُّحْصِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٦٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ١٧١).

قُلْتُ: فَمَنْ كَانَ يُفْتِي النَّاسَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شِعَارُهُ التَّيْسِيرَ لَا التَّعْسِيرَ، وَالتَّبْشِيرَ لَا التَّنْفِيرَ، اتِّبَاعًا لَوْصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ، وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.^(١)
وَهَذَا يَجْعَلُ الْعَالِمَ يَسْتَحْضِرُ الرَّخْصَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، وَيُقَدَّرُ الْأَعْدَارُ وَالضَّرُورَاتُ، وَيَبْحَثُ عَنِ التَّيْسِيرِ، وَرَفْعِ الْحَرَجِ، وَالتَّخْفِيفِ عَلَى الْعَامَّةِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨].

قُلْتُ: وَوَجَدْنَا هَذَا التَّيْسِيرَ فِي التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ لَدَى النَّبِيِّ ﷺ وَصَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَنْهَجِ التَّيْسِيرِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ^(٣).

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ).^(٤)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٢٢٥): (وَقَوْلُهُ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّمَسُّكُ بِالرُّخْصَةِ

(١) فإفتاء المقلدة على التقاليد والعادات في بلدانهم فيما ظهر لهم، فهذا مخالف لوصايا الرسول ﷺ في يسر الدين، وهو مخالف أيضا لطباع الناس، ووقائع الحياة.

(٢) فتناول الدين غالب أحكام التشريع بالتيسير بمختلف تصرفات الإنسان تحت حدود الشرع على حسب الحاجيات والضروورات في الحياة الدنيا.

(٣) وهذا التفتيت للحكم في بعض الوقت لما يجز من منفعة أكبر للمكلف، فهو من باب الإقدام على الفعل الممنوع ضرورة؛ لتخفيف مقصد شرعي فيه نفع أكبر للمكلف، ويعتبر توسعة للناس، ورحمة لهم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨].

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٢ ص ٦٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٨٦).

إِذَا دَعَتِ الْحَاجَّةُ إِلَيْهَا، وَلَا تُتْرَكُ عَلَيَّ وَجْهَ الشَّدِيدِ عَلَيَّ النَّفْسِ وَالنَّطْعِ
وَالتَّعَمُّقِ). اهـ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ قَعَدَ الْفُقَهَاءُ^(١) قَاعِدَةً هَامَةً مِنْ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ، نَصَّهَا:
«الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ»، وَهِيَ تُعَدُّ مِنْ فُرُوعِ الْقَاعِدَتَيْنِ الْكُلِّيَّتَيْنِ: «إِذَا ضَاقَ
الْأَمْرُ اتَّسَعَ»، وَ «الضَّرَرُ يُزَالُ»^(٢)، وَقَدْ فَرَّعُوا عَلَيَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا فُرُوعًا
كَثِيرَةً.^(٣)

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْآيَاتُ تَدُلُّ عَلَيَّ عَدَمِ وَقُوعِ الْمَشَقَّةِ غَيْرِ الْمَأْلُوفَةِ فِي التَّكَالِيفِ
الشَّرْعِيَّةِ.^(٤)

(١) وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَيَّ أَنَّ مَا يُبَاحُ إِنَّمَا يُبَاحُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

(٢) وَهِيَ الرُّخْصُ الْعَارِضَةُ لِلْأَفْرَادِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ أَوْ عِنْدَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ عِنْدَ الْحَاجَّةِ، وَهِيَ الرُّخْصُ الَّتِي
اعْتَنَى بِهَا الْفُقَهَاءُ، بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا فِي تَمَثُّلِ الرُّخْصَةِ اعْتِمَادًا عَلَيَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ
عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَمَّ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]
، فِي إِبَاحَةِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ.

(٣) وَانظُرْ: «الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ» لِلشُّيُوطِيِّ (ص ٨٤)، وَ «الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ص ٨٥)، وَ «مَوْسُوعَةَ
الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» لِلْبُورْنُو (ج ٦ ص ٢٦٣)، وَ «الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ» لِابْنِ السُّبْكِيِّ (ج ١ ص ٤٥).

(٤) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيَّ عَدَمِ قَصْدِ الشَّارِعِ إِغْنَاتِ الْمُكَلَّفِينَ، أَوْ تَكْلِيفِهِمْ مَا لَا تَطِيقُهُ نُفُوسُهُمْ.

* وَأَمَّا مَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ، فَإِنَّهُ مَعْفُوٌّ عَنْهُ عِنْدَ اللَّهِ

تَعَالَى.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ» [البقرة: ٢٨٤]، قَالَ: دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا، قَالَ: فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ «رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ «وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا» [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. (١)

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٤ ص ١٧٠ و ١٧١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٣٥٦)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» تَعْلِيْقًا (ج ٣ ص ١٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ١٩٨)، وَالصَّيْدَاوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّبُوحِ» (ص ٣٦١ و ٣٦٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ٩٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٥ ص ١٣٨)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٠).

«صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٩٥)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْإِفْتَاءِ» (ج ٢ ص ٥٨٤)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (١٨٥) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ١ ص ١٢٣).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٩٠): (فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: أَنَّ مَنْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا، فَإِنَّ صَلَاتَهُ مُجْزِئَةٌ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُغْنِيِّ» (ج ٢ ص ٤٤٦): (وَمَا عُذِرَ فِيهِ بِالْجَهْلِ، عُذِرَ فِيهِ بِالنِّسْيَانِ، بَلِ النَّسْيَانُ أَوْلَى). اهـ

قُلْتُ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا تَطَهَّرَ، وَكَبَسَ لِبَاسًا طَاهِرًا نَظِيفًا، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، وَفِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ، أَوْ رَأَى عَلَى ثِيَابِهِ نَجَاسَةً كَانَ قَدْ جَهِلَهَا، أَوْ نَسِيَهَا، فَعَلِمَ بِهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ.

* فَالْحُكْمُ هُنَا لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

الْحَالُ الْأَوْلَى: أَنْ يَكُونَ بِإِمْكَانِهِ طَرُحَ النَّجَاسَةِ الَّتِي عَلَى ثِيَابِهِ، وَإِزَالَتَهَا فِي الْحَالِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطُولَ الزَّمَنُ عَلَيْهِ، أَوْ يَكْثُرَ مِنْهُ الْعَمَلُ الَّذِي يُؤَثِّرُ فِي الصَّلَاةِ.

* فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَرْحُهَا وَإِزَالَتُهَا فِي الْحَالِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ بِتَنْحِيَّتِهَا إِنْ كَانَتْ يَابِسَةً، أَوْ خَلَعِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّبَاسِ^(١) إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً، وَيَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ.

الْحَالِ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَحْتَاجَ فِي طَرْحِ النَّجَاسَةِ وَإِزَالَتِهَا إِلَى زَمَنِ طَوِيلٍ، أَوْ عَمَلٍ كَثِيرٍ يُؤَثِّرُ فِي الصَّلَاةِ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ صَلَاتَهُ، وَيُزِيلَ النَّجَاسَةَ مِنْ لِبَاسِهِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفَ صَلَاتَهُ مِنْ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّ حَالَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

* فَهُوَ إِمَّا أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَضْحِبًا لِلنَّجَاسَةِ زَمَنًا طَوِيلًا، وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا.
* وَإِمَّا أَنْ يَقُومَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ فِي صَلَاتِهِ يُؤَثِّرُ فِيهَا مِنْ أَجْلِ إِزَالَتِهَا، وَقَدْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِزَالَتِهَا.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ: يُبْطِلُ الصَّلَاةَ^(٢) عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.^(٣)

(١) مِثْلُ: الْغُتْرَةِ، أَوْ الطَّاقِيَّةِ، أَوْ الْجُورِبِ، أَوْ الْخُفِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(٢) فَصَارَ كَالْعُرْيَانِ يَجِدُ السُّتْرَةَ لِعَوْرَتِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْهُ، لَا يُمَكِّنُهُ أَخْذُهَا إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ يُؤَثِّرُ فِي صَلَاتِهِ.

(٣) وَانظُرْ: «الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٦٢ وَ ١٦٣)، وَ «الْمُسْتَقَى شَرْحِ الْمُوَطَّأِ» لِلْبَاجِيِّ (ج ١ ص ٤١ وَ ٤٢)، وَ «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ بِتَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٢ ص ٩٣)، وَ «الْمُغْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٢ ص ٤٤٦ وَ ٤٦٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ^(١)

فِي

التُّوْبِ، وَالْبَدَنِ، وَالْمَكَانِ

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٢١): (وَوَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦]، يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَىٰ كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ.

(١) أَنْظَرُ: «الْمُنْفَع» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٥)، وَ «الْهِدَايَةَ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ١٤٠)، وَ «النَّهْرُ الْفَائِقُ فِي شَرْحِ كُنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ١٨١)، وَ «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِبْصَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٢٠٧)، وَ «الدَّرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ بِشَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٩١)، وَ «الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ بِشَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ» لِلقُنُوجِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ «الْوَجِيزُ فِي فَهْمِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ» لِلغَزَالِيِّ (ص ٦٠)، وَ «النَّمَرُ الْمُسْتَطَابُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ١٠).

* فَدَلَّ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَصَلَوَاتِ بُوْضُوءٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنْ فَرَضَ

الطَّهَارَةَ عَلَى مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مُخَدِّثًا دُونَ مَنْ قَامَ إِلَيْهَا طَاهِرًا). اهـ

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا تُقْبَلُ

صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١

ص ٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩

و ٢٠ وَ ٣٩ وَ ٥١ وَ ٥٧ وَ ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣٤)، وَأَبُو عُبَيْدٍ

فِي «الطَّهَوْرِ» (ص ١٤٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٦٣)،

وَالتُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٢)،

وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَفِي

«شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٣)، وَالسَّمَّانُ فِي «مُعْجَمِ شُيُُوخِهِ»، كَمَا فِي «التَّدْوِينِ»

لِلرَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي

«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٣٣١ وَ ٣٣٢)، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٤

ص ٢٨٦ وَ ٢٨٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٤٠٦)، وَالتُّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ص ٢٥٥ وَ ٢٥٦)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «شِعَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٨)،

وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (ص ٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٧ ص ١٧٦)، وَفِي

«الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤

وَ ٥)، وَابْنُ الْأَبَّارِ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ١٥)، وَالبُعَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١

ص ١٨٤)، وَالفَرَاوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْمَخْرَجَةَ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ» (ق/٣٣/٢/ط-

الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٦٦ وَ ٤٦٧ وَ ٤٦٨)، وَفِي «الْمُعْجَمِ» (ص ٣٢٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٥١)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٠٨)، وَالْعَجَلُونِيُّ فِي «عَقْدِ الْجَوْهَرِ الثَّمِينِ» (ص ٢٩)، وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٢٩٦)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ١ ص ٣٦٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ» (ص ٢٢١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٣٧١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٢١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣١٤)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَزْوِينَ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٩)، وَابْنُ الْعَطَّارِ فِي «نُزْهَةِ النَّاطِرِ» (ص ١٢١)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٩) مِنْ طَرِيقِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ... فَذَكَرَهُ بِالْفَاظِ عِنْدَهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥): (هَذَا الْحَدِيثُ: أَصْحُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَحْسَنُ).

* فَايِدَةٌ:

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (غُلُولٌ)؛ هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ، وَالْغُلُولُ: الْخِيَانَةُ، وَأَصْلُهُ السَّرِقَةُ مِنْ مَالِ

الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. ^(١)

(١) أَنْظَرُ: «الْمُنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٠٣).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِينُ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٤): (وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ رحمته الله: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ)، وَالطُّهُورُ يَكُونُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَمِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا: نَفْيٌ لِلْأَجْزَاءِ، وَالصَّحَّةِ، فَلَا تَصِحُّ، وَلَا تُجْزَى صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ). اهـ

(٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٥)، وَ(٦٩٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٨ وَ ٣١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٩٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٤٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٨ وَ ١٣٧)، وَ(ج ٣ ص ٢٧)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (٦٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٢٨)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ١ ص ٤٣٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٨٠)، وَ(ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١١٧ وَ ١٦٠ وَ ٢٢٩)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَالْعَبْدِيُّ فِي «الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنْ أَحَادِيثِهِ» (ق / ١٣١ / ٢ / ط - الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٥٥)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٩)

(٤١٢)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٦٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، وَهُوَ فِي «صَحِيفَتِهِ» (١٠٨)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ .
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٩)؛ بَابُ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رحمته الله فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٨)؛ بَابُ: الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ، وَمَا جَاءَ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ رحمته الله فِي «تُحْفَةِ الْأَبْرَارِ» (ج ١ ص ٢١٤): (فَجَعَلَ الطَّهَّارَةَ كَأَنَّهَا الشَّرْطُ كُلُّهُ، وَالشَّرْطُ: شَطْرٌ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، حَتَّى يَنْعَقِدَ صَحِيحًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعِثَمِينِ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٠): (فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ ثَبَتَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، وَهُوَ الطَّهَّارَةُ). اهـ

* وَالطَّهَّارَةُ: شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ.^(١)

* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ مُفَصَّلًا فِي مَبَاحِثِ الْوُضُوءِ فِي كِتَابِي: «الْكَوَاكِبُ الزَّاهِرَةُ فِي تَبْيِينِ صِفَةِ وَضُوءِ سَيِّدِ أَهْلِ الْآخِرَةِ»، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ.

(١) أَنْظَرُ: كِتَابِي: «اللَّالِئُ الْمُسْتَقَاتَةُ فِي مَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَأْجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ» (ص ٩).

* وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: إِلَى شَرْطِيَّةِ طَهَارَةِ الْبَدَنِ، وَالثَّوْبِ، وَالْمَكَانِ مِنَ النَّجَاسَةِ لِمُرِيدِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لَا صِحَّةَ لِصَّلَاةٍ مِنْ تَعَمُّدِ آدَاءِهَا فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ، أَوْ مُبَاشِرٍ لِمَكَانٍ النَّجِسِ.^(١)

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللهُ فِي «تَسْهِيلِ الْإِلْمَامِ» (ج ٢ ص ١٩٩): (اشْتَرَا طَهَارَةَ الصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَالْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ هُوَ الْمَاءُ، فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، أَوْ وَجَدَهُ وَلَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِعْمَالَهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.^(٣)

(١) وَأَنْظُرْ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ بِشَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١ ص ٩٥)، وَ «التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ» لِابْنِ الْمَوَاقِ (ج ١ ص ١٣١)، وَ «الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَدَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥١)، وَ «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لَهُ (ج ١ ص ٢٧٤)، وَ «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ بِتَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٨٣)، وَ «كَشَافُ الْفَنَاءِ عَنْ مَتَنِ الْإِفْنَاعِ» لِلْبُهَيْوِيِّ (ج ١ ص ٣٣٥)، وَ «شَرْحُ مُتَمَهِّي الْإِرَادَاتِ» لَهُ (ج ١ ص ١٦٢)، وَ «مُعْنَى الْمُحْتَجِّ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْأَفَاطِ الْمُنْهَاجِ» لِلشَّرْبِينِيِّ (ج ١ ص ١٨٨)، وَ «بُلْغَةُ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» لِلصَّاوِي الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ٢٦)، وَ «مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ (ج ١ ص ١٣١).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الدَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ» لِلْقَرَّافِيِّ (ج ١ ص ٤٥٤)، وَ «رَادُ الْمُسْتَفْتَعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُفْتَعِ» لِلْحَجَّائِيِّ (ص ٤٠)، وَ «الْكَافِي فِي فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ «مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلشَّرْبِينِيِّ (ص ٢٠٧)، وَ «الْوَسِيطُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلغَزَالِيِّ (ج ١ ص ٢٤٢)، وَ «عُمْدَةُ السَّالِكِ وَعُدَّةُ النَّاسِكِ» لِابْنِ النَّفَّيْسِ (ص ٥٥)، وَ «جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلأَبِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ «كَنْزُ الدَّقَائِقِ» لِأَبِي الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيِّ (ج ١ ص ١٨١).

(٣) أَنْظُرْ: «تَسْهِيلُ الْإِلْمَامِ بِفِقْهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانِ (ج ٢ ص ١٩٩).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» (ج ١ ص ٩١): (وَيَجِبُ عَلَى

الْمُصَلِّي تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ، وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ). اهـ



